الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعلـيم العالــي والبحث العلمــي

Ministère de l'Enseignement Supérieure et la Recherche scientifique

جامعــة قسنطينــة 3

Université de Constantine - 3 -



المدرسة العليا للأساتـذة - أسيا جبار-

École Normale Supérieure – AsiaDjabar -

قسم التاريــخ والجغرافيــا

Département de l'histoire et la Géographie

عنوان المذكرة:

القواعد العسكرية وأثارها على العلاقات الدولية

مذكرة تخرج لنيل شهادة أستاذ التعليم الثانوي في التاريخ والجغرافيا

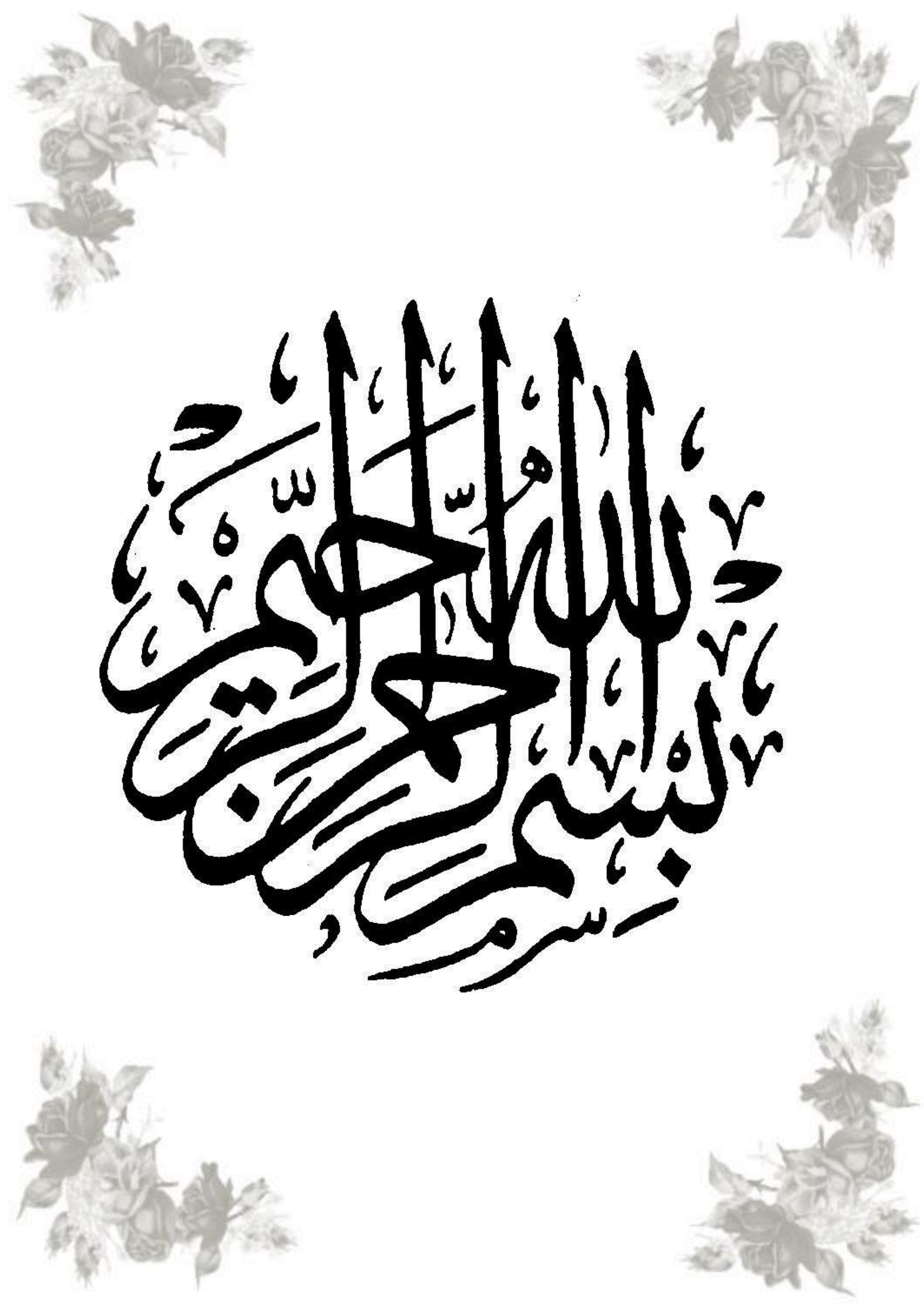
إعداد الطلبة:

- حميداني يوسف
- رحــابي أســامة

إشراف الأستاذة:

أ. الواعر صبرينة

2019-2018


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمان الرحيم

قـال تـعالى:

﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً(85)

سورة الإسراء: آية (85)

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ (32) ﴾

سورة البقرة الآية: (32)

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلا بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

سورة هود الآية 88

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، نشكره تعالى على ما انعم علينا ووفقنا إلى إتمام هذا العمل ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه وسلطانه ونشهد ان سيدنا محمد عبده ورسوله، يقول تعالى ﴿...ولا تنسوا الفضل بينكم ﴾ سورة البقرة الآية237

الشكر الجزيل إلى الوالدين العزيزين الذين أعانونا و شجعونا على الاستمرار في مسيرة العلم والنجاح وإكمال الدراسة الجامعية والبحث ونأمل من الله عز وجل ان يدخل على قلبهما شيئا من السعادة.

كما يطيب لنا أن نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة صبرينة الواعر على قبولها الإشراف على هذه المذكرة وصبرها وحرصها الدؤوب على إخراجه بأحسن صورة حيث لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها السديدة، ونتمنى لها النجاح والتقدم في المجال العلمي، و موفور الصحة و العافية .

و ننتهز هذه الفرصة ايضا لنشكر الدكتور حميداني سليم على نصائحه و مساعداته القيمة لنا كما نتوجه بالشكر الجزيل الى جميع اساتذتنا في كل مراحلنا الدراسية وما يسعنا الا ان نقولا لهم جزاكم الله عنا كل خير.

كما لا يفوتنا أن نشكر كل من قدم لنا المساعدة المادية و الدعم المعنوي، و من شجعنا على مواصلة الاجتهاد والمضي قدما في طريق العلم و لو بكلمة طيبة.

اهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى الوالدين الكريمين لكي أدخل على قلبها شيئا من السعادة، أبي الغالي على قلبي رحمه الله، والى التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد، وكانت دعواها لي بالتوفيق تتبعني خطوة خطوة في عملي، الى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين.

الى أخي "عقبة" وأخواتي " سهام، يسمينة، سمية، خديجة" الذين تقاسموا معي عبء الحياة.

كما أهدي جهدي لأستاذتي الكريمة " صبرينة الواعر" و الى كل أساتذة قسم التاريخ والجغرافيا.

والى رفيق دربي حميداني يوسف.

والى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى... الى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

الطالب رحابي أسامة

اهداء

اتشرف بإهداء هذا العمل المتواضع الى والدي الكريمين حفظهما الله واطال في عمرهما والى الأخوة والأخوات الذين انتظروا تخرجي بفارغ الصبر والسعادة تغمر قلبهم.

الى وطني العزيز الجزائر الأبية التي ندعو الله ان يحفظها من كل مكروه ويجعلها بلدا أمنا مستقرا .

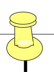
الى طلبة العلم الذين مازال يسري في عروقهم الفضول لمعرفة الحقائق ومازالت أذهانهم متعطشة لطلب العلم والمعرفة عسى ان تفيدهم دراستي في الوصول الى مبتغاهم .

الى كل من كان له الفضل في وصولي لهذا المستوى وكان منبع علمي من الابتدائي الى نهاية المرحلة الجامعية.

الى كل من أعانني في هذه الدراسة وأخص بالذكر استاذتي المشرفة وأخي محمد الذي زودني بكتب قيمة من القاهرة، وأخي سليم الذي أفادني بكم هائل من المعلومات والمراجع بحكم تخصصه في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

الى اصدقائي ورفقاء دربي: سالم، اسامة، صلاح، بلقاسم... والى كل من تربطني بهم علاقات حسنة .

الطالب حميداني يوسف



المقدمة

حرص الانسان منذ العهود القديمة على توفير القدر الأقصى من الأمان لنفسه وأسرته وممتلكاته، ثم انتقل هذا الحرص إلى سعي المجموعات السكانية إلى حماية اقليمها ومصالحها ومعتقداتها، ثم انتقل بها الأمر إلى تكوين رصيد من القوة تستطيع أن تنتقل به من الطابع الدفاعي إلى الفعل الهجومي، تعزيزا لمكانتها وتوسيعا لممتلكاتها، وردعا لأعدائها، وهو المنطق الذي قامت عليه الدول عبر التاريخ، وحكم ثنائية الصعود والسقوط، وتشكل الامبراطوريات واتساعها، ثم تفككها وانهيارها، لتتكرر دورة امتلاك القوة وتوظيفها، ولقد اقتضى البعد العسكري في العلاقات الإنسانية أن تعمل الدول والكيانات المختلفة على الحصول على أفضل الأسلحة، وأحسن أشكال التدريب والتنظيم العسكري، وأن تنتقل من الدفاع داخل إقليمها إلى نمط الدفاع المتقدم والعمل الاستباقي، وأن تكون حروبها أكثر سرعة وأشد حسما، وأن تستطيع توفير النجدة لحلفائها، وكذا تحقيق التأمين الأقصى لطرق مواصلاتها ومعاملاتها، ويجسد خيار القواعد العسكرية إطارا فعالا لضمان هذه المعطيات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

إن الموضوع محل الدراسة والبحث هو موضوع القواعد العسكرية والذي يجري تداوله على نحو واسع باعتبار تلك القواعد تقدم تفسيرا لحرص الدول على تثبيت تواجدها العسكري خارج إقليمها، مع التبريرات التي تتراوح بين تثبيت السلم والأمن الدوليين في حالات، وبين الدفاع عن المصالح الوطنية وحماية الحلفاء، وضمن هذه التبريرات فإن تلك القواعد تتيح هامشا من المناورة وفعالية في التدخل، وإطارا مهما للردع واختبار القوة، وقد باشرته القوى الكبرى ضمن أطر العلاقات الثنائية أو في سياق الأحلاف العسكرية، أو ضمن تسويات ما بعد الحروب والالتزامات التي تقع على الأطراف المنهزمة، أو على أساس تبادل المنافع التي تحيل إلى تثبيت تلك القواعد مقابل مكاسب أو امتيازات اقتصادية تكون دول ضعيفة أو متخلفة في حاجة إليها، وعلى هذا الأساس فإن موضوع القواعد العسكرية لم يغادر مجال الدراسات الاستراتيجية والعلوم العسكرية، كما لم يغب عن رسم سياسات الدفاع والأمن

ورسم المحاور على الصعيدين الإقليمي والدولي، كما يحضر دوما في ضمار الدراسات المستقبلية وبحوث الاستشراف.

يكتسي موضوع القواعد العسكرية وأثرها في العلاقات الدولية أهمية متميزة، وذلك من خلال كونه يناقش التهديدات والتحديات التي تتعرض لها عديد الدول، بسبب تمركز هذه القواعد على أقاليمها، ومن جانب أخر تثير عديد الاستفهامات بشأن استقلالية قرارها السياسي والاقتصادي وحتى الثقافي، خصوصا وأن تلك القواعد قد تكون منطلقا لأعمال تهدد السيادة الوطنية للدول، أو تدعما تحركات غير دستورية ضد الشرعية السياسية والدستورية القائمة، وهو ما يحتم أن يتم البحث على نحو أعمق في السبل الكفيلة بالحد من تأثيراتها السلبية، وتعزيز أمن واستقرار الدول في هذا السياق، وتحت تلك المبررات المشار إليها.

هذا وتجتمع جملة من الأسباب التي تدفع للبحث في موضوع القواعد العسكرية وأثرها في العلاقات الدولية، وهي أسباب يمكن التطرق إليها من خلال تفصيلها إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية

أسباب ذاتية: تتصل هذه الأسباب بالرغبة البحثية التي تحذونا في تجلية هذا الموضوع والتعمق فيه، من أجل الخروج بدراسة وافية تكون سندا لزملائنا الطلبة في إعداد بحوثهم، وفي نفس الوقت أن يكون ما نخرج به منطلقا لأبحاث مستقبلية في هذا الإطار، يضاف إلى ذلك انسجام البحث مع التخصص المدروس بما يحيل إلى اختبار نجاعة التكوين الذي حظينا به كطلبة، ويثمّن ما أفادنا به الأساتذة ضمن طور التعليم الذي سلكناه.

أسباب موضوعية: تنصرف هذه الأسباب لاتصال الموضوع بعنصر القوة العسكرية وتوظيفها في التأثير على السلوكيات الدولية، سواء بالاستعمال الفعلي لتلك القوة أو التهديد بذلك، وطبعا فإن امتلاك تلك القواعد يضفي على هذا المسار بعدا جديا في كفاءة الاستعمال والتهديد، وفي جانب آخر فإن

موضوع القواعد العسكرية يتقاطع مع مواضيع قانونية وأخرى اقتصادية، وحتى جوانب قيمية وثقافية، كيف لا والقواعد العسكرية أصبحت تثير اعتراضات الكثيرين بشأن كونها تتعارض مع مسائل السيادة والاستقلال الوطني، كما يجري النظر إليها بمنظور اقتصادي حيث تتداخل مواضيع المعونات والامتيازات والتسهيلات الاقتصادية، كما ان تلك القواعد تمثل شكلا جديدا من الاستعمار والغزو وتهدد مقومات الدول بما في ذلك المقوّم الثقافي.

و يتجلى الهدف من هذه الدراسة المتعلقة بموضوع القواعد العسكرية إلى تغطية الأهداف التالية:

– تجلية حلقة المفاهيم بشأن القواعد العسكرية، والبحث في السياقات التاريخية المرافقة والمرسّخة لها؛

– الوقوف على أسباب لجوء الدول إلى اعتماد خيار القواعد العسكرية، ونجاعة ذلك الخيار؛

– تتبع استخدامات تلك القواعد العسكرية، خصوصا من القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وأثر ذلك على الأمن بدوائره المختلفة: الوطني والإقليمي والدولي

– التثبت من الطرح المتمحور حول فكرة أنّ قبول تلك القواعد يرهن سيادة الدول واستقلالية قرارها الداخلي والخارجي، بما يمكّن من تدقيق الأحكام حول حالة دول الخليج مثلا التي تقع على ترابها عديد القواعد الأجنبية،

– الوصول إلى الاستراتيجيات الكفيلة في تجنيب الدول خاصة العربية والإسلامية منها خطر تلك القواعد، واعتمادات خيارات تعمل على تحييد الأخطار والتهديدات التي قد تكون تلك القواعد العسكرية منطلقا لها.

ينبني هذا الموضوع على السعي لمناقشة مشكلة بحثية عمادها انعكاسات إنشاء ونشاط القواعد العسكرية على مجال التفاعلات وحركية العلاقات الدولية، وهذه المشكلة يمكن بلورتها في الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تؤثر القواعد العسكرية على مجال العلاقات الدولية، ومستوى الروابط السياسية والعسكرية والاقتصادية بين الدول؟

تقوم هذه الإشكالية على عدد من التساؤلات الفرعية، التي ينتظم وفقها المسار البحثي ككل، وهي التساؤلات التي يمكن عرضها على النحو التالي:

- ماهي القواعد العسكرية، وكيف تنشأ وتنشط؟
- ما هو مجال وحجم توزّع القواعد العسكرية في العالم؟
- هل كان لتغيرات ما بعد الحرب الباردة أثر على توزع ونشاط القواعد العسكرية؟
- ماهي سبل التعامل الفعّال مع تحديات أسلوب القواعد العسكرية على مستوى الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية؟

ان دراسة هذا الموضوع يقتضي أن يتم تنظيم المادة العلمية ضمن خطة مكونة من أربعة فصول، وسيجري تفصيل هذه الخطة على أساس إقامة الارتباط بين اثبات الوجود الفعلي للقواعد العسكرية كأحد أبجديات التعامل الدولي المعاصر من جهة، والتغيرات الحاصلة تحت تأثير نشاط وتواجد تلك القواعد على المستوى الدولي من جهة ثانية.

لهذا فقد تطرقنا في الفصل الأول الى الإطار المفهومي للقواعد العسكرية والذي تضمن عدة عناصر بارزة تبين المقصود بالقواعد العسكرية وطرق وجودها وتطورها التاريخي وكذلك العوامل المساعدة على اقامة القواعد العسكرية بالإضافة الى أنواع و مهام القواعد والتسهيلات العسكرية.

أما الفصل الثاني فقد عالج القواعد العسكرية في ظل الثنائية القطبية وتطلب ذلك التطرق الى استراتيجية المعسكرين في نشر القواعد العسكريةّ، إضافة الى الوجود العسكري البريطاني وأثاره على منطقة الخليج، وأخيرا التنديد بوجود القواعد العسكرية الاجنبية.

وفيما يخص الفصل الثالث فخصصناه للحديث عن القواعد العسكرية في ظل النظام الدولي الجديد و تضمن الاستراتيجيات العسكرية الأمريكية الجديدة بعد الحرب الباردة وكذلك التطرق الى انتشار القواعد العسكرية في العالم، حيث تطرقنا الى انتشارها في الشرق الأوسط، وباقي المناطق الاستراتيجية الأخرى في كل قارة على حدة

أما الفصل الرابع فقد تتبعنا أثار القواعد العسكريةٌ على العلاقات الدوليةٌ والاستراتيجيات المقترحة للتقليصٌ منها، و شمل ذلك ذكر اهم الأثار السياسية و الاقتصادية لتلك القواعد وكذلك طرق مواجهة الوجود العسكري الأجنبي

لينتهي البحث – وفق تسلسل الأفكار المشار إليها– بخاتمة ترمي إلى الوصول إلى نتائج واقتراحات هادفة وعلى صلة بالموضوع.

أما فيما يخص منهجية الموضوع فإنه سيجري تنظيم المعلومات المتصلة بالموضوع وفق الإطار الاستكشافي والتحليلي، واستنادا إلى المنهج التاريخي من جهة، والمنهج المقارن من جهة ثانية، وذلك عبر إجراء سلسلة من المقارنات عبر المناطق وعبر التاريخ عند دراسة تموضع القواعد العسكرية، وكذا عند التطرق إلى سبل مواجهة التحديات التي تفرضها هذه القواعد العسكرية خاصة على الدولة المتخلفة وفي مقدمتها دولنا العربية والإسلامية.

وقد شغل موضوع القواعد العسكرية اهتمام العديد من المفكرين ورجال السياسة الغربيين وحتى العرب، من خلال أهميته الكبيرة التي يحظى بها في مجال العلاقات الدولية، وقد اعتمدنا في موضوعنا هذا على مجموعة من الدراسات السابقة أهمها:

باللغة العربية:

كتاب طلعت أحمد مسلم عنوانه الوجود العسكري في الوطن العربي، و كتاب عبد القادر رزيق المخادمي بعنوان القواعد الامريكية الروسية و مخاطرها على الامن القومي بالإضافة الى كتاب

مصطفى ابراهيم سلمان الشمري بعنوان عسكرة الخليج، كذلك كتاب محمد جواد علي بعنوان الصراع الصراع الامريكي السوفياتي في المحيط الهندي، وكتاب أرشد مزاحم مجبل الغريري، الاتفاقيات الامنية والعسكرية العربية الامريكية، وأثرها على الأمن القومي العربي، كما تطرق لهذا الموضوع أيضا تشالمرز جونسون في كتابه أحزان الإمبراطورية.

باللغة الأجنبية:

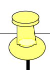
- Bruna dos Santos Lersch and Josiane Simão Sarti , The establishment of foreign military bases and the international distribution of power .
- Lynn E. Davis and others, U.S Overseas Military Presence.
- Matthew Wallin, U.S. Military Bases and Facilities in the Middle East .
- Maurice Flory, Les bases militaires à l'étranger
- Robert E. Harkavy, *Bases Abroad: The Global Foreign Military Presence.*
- Romain Yakemtchouk, Bases militaires et stationnement de troupes à l'étranger en temps de paix.
- S. Davis, The US military base network and contemporary colonialism.
- Zdzislaw Lachowski, Foreign Military Bases in Eurasia.

تكمن الصعوبات التي واجهتنا في التطرق إلى هذا الموضوع، هي ان معظم الدراسات العربية ركزت دراسة القواعد العسكرية في الوطن العربي وما ينتج عنها من أثار تؤثر على العلاقات بين الدول العربية و الدول الأجنبية التي تمتلك تلك القواعد، وبالتالي لم تكن دراسة شاملة لموضع بحثنا، كذلك واجهنا مشكل اختلاف الأرقام والإحصائيات، وهو ما فرض علينا تحري الجانب الاحصائي،

والتأكد من البيانات ومدى انسجامها مع الوقائع، يضاف إلى هذه الصعوبة أن الكتابات العربية وخاصة مشاريع البحث من مستوى بحثنا تغلب عليها حالة من النقد المفرط لظاهرة القواعد العسكرية وربطها بالعمالة والتواطؤ، دون أن ينسحب ذلك في البحث عن الآليات البديلة، والانتقال من السرد التاريخي إلى البحث في سبل المواجهة وحماية سيادة دولة إزاء نشاطات هذه القواعد، وهو ما تعين علينا رفعه كتحد في إثارة هذا الموضوع و إخراجه في شكله النهائي.

كذلك من ابرز الصعوبات التي يواجهها من يرغب في الكتابة عن هذا الموضوع هو سرعة تغير مجريات الأحداث والسياسات الدولية مما يجعل من الصعب القول بان ما كتب هو من الثوابت التي لا تتغير لذلك فقد جاء هذا البحث العلمي ليعالج موضوع "القواعد العسكرية وآثارها على العلاقات الدولية " الى غاية ما يعيشه العالم اليوم مستندا إلى الأحداث الدائرة والظروف التي عاشها ويعيشها المجتمع الدولي.

ومع ذلك فأنني أود الإشارة إلى أن هذا الموضوع من المواضيع التي تحتاج إلى المتابعة المستمرة وعدم الوقوف عند معرفة محددة وذلك لان العلاقات الدولية متطورة متغيرة وسريعة التحول والتغير لذا فهي تتطلب المتابعة والاحاطة ليبقى المختص مطلعا على كل ما يدور في فضاء العلاقات الدولية.



الفصل الأول: مفهوم القواعد العسكرية

- ✓ المقصود بالقواعد العسكرية وكيفية اقامتها وتطورها التاريخي
- ✓ العوامل المساعدة على اقامة القواعد العسكرية
- ✓ انواع ومهام القواعد والتسهيلات العسكرية.

I -1- المقصود بالقواعد العسكرية و كيفية اقامتها وتطورها التاريخي

سنحاول من خلال هذا المبحث توضيح معنى القواعد العسكرية لأن هذه الأخيرة غالبا ما يرتبط استخدامها مع ألفاظ ومصطلحات ذات معنى متقارب او مترادف، فمثلا تستخدم القواعد والتسهيلات العسكرية كمترادفات بحيث قد يحل أحدها محل الآخر[1]، وقد لا يكون من الممكن عملياً الفصل الدقيق بين هذه المصطلحات، حيث تظل دائماً مناطق تشابك، وربما يرجع ذلك إلى استخدام مصطلحات أجنبية مختلفة للدلالة عليها، والحقيقة أنه قد يصعب القطع بانطباق تعريف محدد على منشأة بعينها، إذ قد تشتمل على خليط من التعاريف، لكننا سنحاول أن نحدد مفهوما لهذه المصطلحات التي ستستخدم كثيرا في هذه الدراسة.

I -1-1- المطلب الاول: المقصود بالقواعد العسكرية

اولا: تعريف القواعد العسكرية

((ا لقَاعِدَةُ)) : معناها الاساس والاصل، فأساس الشيء قاعدته، وهي ركيزته ، وهذا هو المعنى الذي اعتمد في القاموس العسكري، فيقال: "La Base" او القاعدة العسكرية، وهي عبارة عن تجمع للجيش بآلياته المختلفة في مكان معين يعتمد عليه في اي موقف من المواقف فهو اساس لكل عمل عسكري و مصدر قوته[2].

كما يستخدم مصطلح "قاعدة" للإشارة الى المنطقة التي يتم عرض أو دعم العمليات منها أو المنطقة أو الموقع الذي يحتوي على مرافق أو تسهيلات تقدم الدعم اللوجستي أو أي دعم آخر[3].

---

[1] Robert E. Harkavy, *Bases Abroad: The Global Foreign Military Presence* ,Oxford University Press: New York, 1989, p7.

[2] تابليت عمر، القاعدة الشرقية، نشأتها ودورها في الامداد و حرب الاستنزاف، الطبعة1، دار الالمعية للنشر والتوزيع، 2011، ص11.

[3] US Department of Defense, Dictionary of Military and Associated Terms, 12 April 2001(As Amended Through 9 June 2004), P 60 . see also DOD Dictionary of Military and Associated Terms, As of September 2018, p25.

((العسكرية)): لا يوجد تعريف لغوي محدد لكلمة "العسكرية" و هي مشتقة من الفعل الرباعي المجرد عَسْكَرَ، و مشتقات الكلمة تدور حول الجيش، او التجمع والإقامة، او الكثرة[1].

و لفظ العَسْكَرُ فارِسِيٌّ عُرِّبَ وأَصلُه لَشْكَر ويُرِيدُون به الجَيْشَ و عَسْكَرَ الرجل فهو مُعَسْكِرٌ بكسر الكاف أي هيأ العسكر وموضع العسكر مُعَسْكَرٌ بفتح الكاف[2].

عرفت **القاعدة العسكرية** بانها مواقع استراتيجية، من برية ، او ساحلية، تقيمها الدول الكبرى داخل الحدود الإقليمية للدولة الاخرى باتفاق مع حكوماتها مقابل إجارة سنوية، او منح او اعانات مالية...[3] ويطلق اسم مراكز استراتيجية هنا على المواقع ذات الأهمية العسكرية في كسب المعارك، سواء في الحرب الدفاعية والهجومية، ويعتمد اختيار القواعد العسكرية التي تقيمها بعض الدول الكبرى في أراضي أجنبية على الأهمية الاستراتيجية لهذه المواقع، في ضوء تطورات أساليب الحرب الحديثة[4].

اقترح روبرت هاركافي[5] –R. Harkavy– استخدام "الوجود العسكري الأجنبي" للتعبير عن القواعد والمنشآت، والقواعد العسكرية حسبه: هي "وضع أفراد أو معدات عسكرية في مواقع استراتيجية في الخارج لاستخدامها في أوقات الأزمات أو القتال في أقرب وقت ممكن[6] ".

ثانيا: القواعد العسكرية واستخدام التسهيلات

يجب التمييز بين المنشأة التي تسمى عمليا قاعدة سواء كانت ادارية أو جوية أو برية أو بحرية وبين وضعها للاستخدام اجنبي فقد تعطي تسهيلات دون ان تصبح قاعدة عسكرية اجنبية وعلى هذا

[1] هشام محمد سعيد آل برغش، الأحلاف العسكرية والسياسة المعاصرة والأثار المترتبة عليها، ط1، دار اليسر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ص27.

[2] محمد بن ابي بكر الحنفي الرازي، مختار الصحاح، تحقيق يوسف الشيخ محمد، ط5، المكتبة العصرية الدار النموذجية، بيروت، 1999، ص467.

[3] أحمد عطيه الله، القاموس السياسي، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968، ص941.

[4] المرجع نفسه، ص55.

[5] روبرت هاركافي: أستاذ العلوم السياسية بجامعة ولاية بنسلفانيا وزميل بمعهد أبحاث السياسات وتقييم تلك الجامعة .(IPRE) قام مؤخرًا بتأليف (مع جيفري كيمب) الجغرافيا الاستراتيجية والشرق الأوسط المتغير (مطبعة معهد بروكينغز ، 1997). ينظر: https://www.fpri.org/contributor/robert-harkavy/

[6] Robert E. Harkavy, *op.cit*, pp 7–8.

الاساس يطلق مصطلح القاعدة الأجنبية على المنشأة التي تكون السيطرة عليها مطلقه للجانب الاجنبي سواء كان ذلك عن طريق الاجبار او بمقتضى معاهدة او اتفاقية[1].

أما استخدام التسهيلات فهو استخدام لمنشآت أو أماكن تحت السيادة المطلقة للدولة "المضيفة" لفترة من الزمن، ولغرض محدد للاستفادة من إمكاناتها، ودون أن تفقد الدولة أية درجة من سيادتها عليها أثناء الاستخدام، وقد يكون هذا المكان أو المنشأة مدنياً بطبيعته، ولكنه ذو فائدة عسكرية، أو يكون عسكريا بطبيعته، ومن أمثلة استخدام التسهيلات ذات الاستخدام المزدوج حق عبور الأجواء أو المياه الإقليمية، واستخدام تسهيلات الميناء من حيث التزود بالوقود والمياه، واستخدام منشآت إصلاح السفن وطائرات النقل في الموانئ والمطارات، مرورها عبر المضائق، القيام بمناورات عسكرية، وغير ذلك، بينما تكون التسهيلات ذات طبيعة عسكرية بحتة في ما يتعلق بمنشآت التخزين وإصلاح وصيانة الأسلحة والمعدات والذخيرة العسكرية[2].

ان المقياس الرئيسي للتمييز بين القواعد والتسهيلات العسكرية، وهو مدى سيطرة الدولة "المضيفة" وسيادتها على المكان، مع استبعاد المقاييس الأخرى، مثل حجم المنشأة أو الغرض من استخدامها بواسطة القوات الأجنبية أو المحلية هكذا تكون جميع المنشآت العسكرية الأجنبية في المستعمرات بالضرورة قواعد عسكرية أجنبية، كما قد تكون هناك قواعد عسكرية أجنبية في دول مستقلة، طالما أنها خاضعة لقيادة أجنبية وعادة ما يكون الأفراد القائمون بالعمل وتشغيل القاعدة الأجنبية من قوات الدولة الأجنبية، إلا أن ذلك لا يستبعد بالضرورة وجود أفراد أو قوات من الدولة المضيفة، يقومون بالعمل أو بتشغيل أجزاء غير رئيسية من القاعدة تحت إشراف أجنبي، كما قد يساعدون في حراستها.

هكذا فإن صورة القاعدة العسكرية والتسهيلات العسكرية متشابهة من حيث الشكل، ولكنها مختلفة من حيث الجهة القائمة بالإدارة، أما من حيث حجم القاعدة العسكرية الأجنبية فقد يكون صغيراً، وقد

---

[1] مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، عسكرة الخليج، الوجود العسكري الامريكي في الخليج، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص 75

[2] طلعت أحمد مسلم، الوجود العسكري في الوطن العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص28

يكون متسع المساحة بحيث يغطي منطقة كبيرة مثل منطقة قناة السويس أثناء الاحتلال البريطاني، أو جزيرة دييغو غارسيا[1]، ويمكن أن يكون أي منهما تسهيلات عسكرية أجنبية، في حال احتفاظ الجهة المحلية بالسيطرة الكاملة عليها، وقد تشتمل القاعدة العسكرية أو التسهيلات العسكرية الأجنبية على منشأة عسكرية واحدة، أو العديد من المنشآت[2].

I -1-2- كيفية اقامة القواعد العسكرية

تقوم القواعد الأجنبية في العادة على اساس اتفاقات ثنائية بين الدولة الكبرى و حكومة دوله اخرى، ويعتبر هذا العمل وسيله استعماريه للسيطرة و بسط النفوذ السياسي والعسكري منذ ان تطورت اساليب الاستعمار، لهذا كانت الولايات المتحدة، وهي دوله لم تباشر الاستعمار القديم اولى الدول الكبرى التي اتخذت القواعد العسكرية وسيله لبسط نفوذها وهي السياسة التي عرفت بعد الحرب العالمية الثانية بالإمبريالية الجديدة[3]، ولا تعتمد الدول الكبرى في عقد هذه الاتفاقيات الثنائية على الاغراءات الاقتصادية فحسب بل على العوامل السيكولوجية لبث روح الخوف الفزع من اخطار محتمله تهدد هذه الدول ونظام الحكم فيها، ويعتبر الاحتفاظ بالقواعد العسكرية جزء من اتفاقيات الدفاع المشترك[4].

---

[1] تقع هذه القاعدة في جزيرة دييغو غارسيا وهي جزيرة مكونة من الشعاب المرجانية في جنوب المحيط الهندي، تبلغ مساحتها (35) كم^2. وتبعد مسافة (1000) ميل جنوب الهند و 2200 ميل من الخليج العربي، وفصلت هذه الجزيرة بواسطة بريطانيا عام 1965 عن جزيرة موريشيوس التي نالت استقلالها عام 1968 قابل تعويض قيمته 3 ملايين جنيه ، وفي عام 1972 اصبحت الجزيرة قاعدة عسكرية امريكية.. ينظر: عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي – الإسرائيلي التنافس بيمن استراتيجيتين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984، ص170.

[2] طلعت أحمد مسلم، المرجع السابق، ص27.

[3] الإمبريالية بمفهومها الحديث هي صورة من الاستعمار التقليدي، تلجأ اليها الدول الاستعمارية الرأسمالية لبسط سيطرتها السياسية والاقتصادية على الدول النامية، عن طريق المنح، والقروض، وتصدير رؤوس الاموال الأجنبية، مع خفض اسعار منتجاتها من الخامات، وبالتالي الى خفض مستوى المعيشة فيها، وزياده العجز المالي في ميزانياتها، وفي ظل هذا النظام تتحول المنافسات الاقتصادية الدولية الى إحتكارات لا تخدم سوى مصالح الدول الرأسمالية الكبرى، ينظر القاموس السياسي لأحمد عطيه الله، المرجع السابق، ص117.

[4] محمد خير هيكل، الجهاد والقتال في السياسة الشرعية، المجلد الاول، ط2، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص 1640

وقد تم توقيع عدد كبير من الاتفاقيات الثنائية من قبل الولايات المتحدة بشكل رئيسي، مما أدى إلى إنشاء شبكة هائلة من القواعد الأمريكية الحصرية في جميع أنحاء العالم "الحر"، لم يتم تصميم هذه الاتفاقيات على نوع واحد حيث تختلف حسب الشريك ، ووضعه الجغرافي والسياسي، وقوته العسكرية[1].

يرتبط الاتفاق المنشئ للقاعدة العسكرية عمومًا بمعاهدة أمنية على سبيل المثال، المعاهدة الأمنية الموقعة بين الولايات المتحدة واليابان المؤرخة في 27 فبراير 1952 التي تنظم إقامة القواعد الأمريكية وتنص هذه المعاهدة على تعاون حكومات البلدين في حالة العدوان وقد جاء في المادة 24 من الاتفاقية اليابانية الأمريكية: "في حالة الأعمال العدائية أو في حالة أي تهديد وشيك في المنطقة اليابانية، فإن حكومات الولايات المتحدة واليابان ستتشاور على الفور بهدف اتخاذ التدابير المشتركة اللازمة للدفاع عن هذه المنطقة (القواعد) وتحقيق أهداف المادة 1 من المعاهدة الأمنية بين الولايات المتحدة واليابان، و هناك حالات لا يمكن فيها للسلطات في الدولة المستقبلة التصرف إلا بعد الاتفاق مع الدولة المتنازَلة[2].

هناك قواعد عسكرية أجنبية يمكن القول انها انشأت عن طريق الاحتلال ويتجلى ذلك مثلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بعد الاستسلام غير المشروط لليابان حيث بدأت القوات الأمريكية في احتلال البلد بأكمله ثم حصرت وجود القوات العسكرية في نقاط استراتيجية مهمة، وقد اعتبرت الولايات المتحدة ان تركيب القواعد الجوية أو البحرية هنا لا يشكل أي مشكلة قانونية لأنه نتج عن إجراءات الاستلام التي لها في استخدامها.

ولكن في اليوم الذي انتهى فيه احتلال اليابان مع بدء نفاذ معاهدة السلام ، انتهى استخدام المرافق العسكرية على أساس الاستيلاء من جانب المحتل. ،لهذا وجب البحث عن أساس قانوني جديد للقواعد العسكرية الأمريكية، كان هذا موضوع معاهدة الأمن من 8 سبتمبر 1951 واتفاقية إدارية تكميلية بتاريخ

[1] Maurice Flory, Les bases militaires à l'étranger, Annuaire Français de Droit International , 1955, P5
[2] Ibid, p20

27 فبراير 1952[1]، وهناك قواعد عسكرية تم بناءها عن طريق الإيجار حيث تعتبر جيبوتي أهم دولة تحتضن القواعد العسكرية الأجنبية، لأنها تعتمد في اقتصادها على مداخيل هذه القواعد[2].

I -1-3- التطور التاريخي للقواعد العسكرية

لفهم الأهمية الحالية للقواعد العسكرية الأجنبية، من الضروري النظر في تطورها واستخدامها عبر التاريخ، وقد كانت سياسه الاعتماد عليها فكره قديمة اتبعتها مختلف الدول القديمة والحديثة وحتى العرب عندما كانوا يقيمون الرباطات والمدن العسكرية[3].

اولا: القواعد العسكرية في العصور القديمة

يمكن العثور على المصادر المكتوبة الأولى المتعلقة بالقواعد العسكرية في كتابات ثوسيديديس[4] Thucydides، التي رويت حرب البيلوبونيز في القرن الخامس قبل الميلاد، حيث كتبت عن انشاء الإمبراطورية الأثينية رابطة دليان[5] ويسمى كذلك تحالف اثينا، وهي تحالف عسكري بنى القوة البحرية لأثينا ، وبالتالي ، قوتها وأهميتها في جميع القضايا الإقليمية، على الجانب الآخر، وضعت سبارتا، التي كانت بمثابة القائد العسكري للعالم اليوناني ، مجموعة من التحالفات من خلال معاهدات فردية، وخلق

---

[1] Maurice Flory,op.cit, p24

[2] يمثل الملحق رقم 08 ص 140 الذي يبين أهم القواعد العسكرية الأجنبية التي تحتضنها جيبوتي

[3] محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، دار دمشق للنشر والتوزيع، دمشق، 1984، ص 510

[4] ثوسيديدس THOCYDIDES (455 ق.م400 ق.م) مؤرخ يوناني من مواليد أثينا يعد أعظم المؤرخين الأغريق بلا استثناء، وأول من ألف تاريخيا على النمط العلمي، عرف بالدقة والموضوعية وتحوي الحقيقة، وهي خصال تحققت في كتابه الضخم تاريخ الحرب البيلونيزية HISTORY OF THE GUERRE BABYLONIAN WAR وقد ألفه على حد قوله لكي ينتفع به الراغبون في مرفة ما حدث في الماضي ولكي يتنبأوا عن طريق هذه المعرفة باحداث المستقبل أو يسيطروا عليها. انظر: منير البعلبكي ، معجم أعلام المورد ، ط1 ، دار العلم للملايين، بيروت، 1992، ص 153.

[5] كانت رابطة ديليان (أو رابطة الأثينيين) عبارة عن تحالف من دول المدن اليونانية بقيادة أثينا وشكلت في 478 قبل الميلاد لتحرير المدن اليونانية الشرقية من الحكم الفارسي وكدفاع عن هجمات الثأر المحتملة من بلاد فارس. بعد هزيمة أثينا على يد سبارتا في حرب البيلوبونيز في عام 404 قبل الميلاد تم حل العصبة...انظر:
Ancient History Encyclopedia, definition of Dalian League by Mark Cartwright, published on 04 March 2016:on the site: https://www.ancient.eu/Delian_League/ .

رابطة البيلوبونيز. وقد شمل النزاع بين هذين التحالفين قضايا أساسية ظهرت خلال الحرب، مثل تلك المتعلقة بتوزيع الإمدادات والمساعدة الأجنبية من الدول المتحالفة[1].

علاوة على ذلك، كان كل من الفرس والرومان يقصدون القواعد التي كانت تتحكم في طرق الوصول إلى المواقع الاستراتيجية، حيث كان هذا أمرًا حاسمًا لقوتهم الإمبراطورية وأراضيهم المحتلة. خلال الإمبراطورية الفارسية في داريوس (إيران الحديثة) ، انتشر الطريق الإمبراطوري – بطول 2500 كيلومتر من الطرق ، يحتوي على مستودعات حجرية تحتوي على طعام وسكن كل 29 كيلومترًا. كانت الخدمات اللوجستية التي رافقت إنشاء الطرق ثورية ، بما في ذلك الفوائد التي تعود على التجارة ونقل البضائع والأشخاص ، حتى ساعدت على الاتصالات – وهي رسالة كانت تستغرق في السابق عدة أشهر تنتقل الآن من جانب إلى آخر حول الإمبراطورية الضخمة. وقد أدت هذه الطرق إلى رفع مستوى القدرات العسكرية ، حيث جعلت من الممكن شن هجمات متزامنة على جبهات متعددة[2].

ثانيا: العصور الحديثة

في العصر الحديث، مع توسع الإمبراطوريات البحرية في القرن الخامس عشر، تمكنت القوى التوسعية من إنشاء مراكز تجارية ومستودعات وقواعد خارجية لتعزيز قوتها وتأثيرها، بهدف تأمين مصالح حيوية[3]. كانت هذه القواعد تحتوي على عدد من الجنود الاوروبيين والمحليين وكانت لديهم امكانيات تساعدهم عند الحصار لفتره طويله بانتظار النجدات وفي الوقت ذاته كانت هذه القواعد تهيمن على منطقه واسعه حولها تزداد حسب قوه الجند وامكانياتهم القتالية[4].

[1] Bruna dos Santos Lersch and Josiane Simão Sarti, The establishment of foreign military bases and the international distribution of power, International Relations at Federal University of Rio Grande (UFRGS), Brazil, 2014, p84.
[2] Ibid, p84.
[3] وكمثال على هذه الإمبراطوريات البحرية ، كانت جمهوريات البندقية وجينوا ، والملكيات الإيبيرية الاستعمارية ، مثل البرتغال وإسبانيا ، والبلدان المنخفضة ، وفرنسا ، وإيطاليا ، وقبل كل شيء ، الإمبراطورية البريطانية هم الممثلين الرئيسيين في ذلك الوقت.
[4] محمد عدنان مراد، المرجع السابق، ص510

في ذلك الوقت، بدأت الأهمية التجارية في السير جنبا إلى جنب مع القضايا العسكرية، مع تحول الوصول إلى نقطة حاسمة للدفاع عن الأراضي الجديدة للاستكشاف. كما أن وجود القوات الأجنبية خلال الفترة الاستعمارية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالقواعد العسكرية الأجنبية. ويمكن تفسير تواجد الإمبراطورية البريطانية في المحيط الهادئ، وخاصة في الأراضي الهندية ، بأهميتها – حيث كانت الهند نقطة أمامية للطرق الاستراتيجية في قارة آسيا في هذه الحالة، عززت القوات البريطانية قيمة الهند كمستعمرة، كما قدمت الدعم للتجارة واحتياجات الجيش للتاج البريطاني[1].

ويمكن قول الشيء نفسه عن الوجود الأمريكي في المحيط الهادئ، عندما بدأ في ترسيخ جذوره للتغلب على الأهمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. في فترة أخرى، خلال القرن التاسع عشر ، كانت الولايات المتحدة في لحظة توسع في صناعتها بالإضافة إلى تجارتها الدولية ، وبالتالي كانت في حاجة إلى أسواق في الخارج. استنادًا إلى أفكار ألفرد ماهان[2] Alfred Mahan، التي تم التعبير عنها في كتابه "تأثير قوة البحر على التاريخ" ، اعتقدت واشنطن أن السبيل الوحيد لضمان الوصول إلى الأسواق الدولية كان من خلال تطوير تأسيس شركة تجارية بحرية مدعومة بشبكة من القواعد البحرية التي سيحافظ على خطوط الاتصال المفتوحة بين الولايات المتحدة وأسواقها الجديدة هذا هو أصل قوة البحرية الأمريكية، بما في ذلك أهمية قواعدها في الخارج[3].

لا شك في أن الاستراتيجيات العسكرية كانت عبر التاريخ ذات طابع جغرافي سياسي إلى حد كبير، وقد لعبت نقاط الدعم العسكرية دوراً رئيسياً، مثل هونغ كونغ (1841) أو بورت آرثر(1898) في

---

[1] Bruna dos Santos Lersch and Josiane Simão Sarti, op.cit, P 84

[2] ألفرد ماهان Alfred Mahan(1840-1914) قائد أمريكي ولد ماهان في 27 أيلول _سبتمبر بمدينة وست بوينت في ولاية نيويورك، حيث كان والده دينيس هارت ماهان (DENNIS HART MAHAN)، معلما في الأكاديمية العسكرية الامريكية، اختار الفريد ماهان تخصصا مخالفا لحياة الجندي المقاتل التي احترفها والده وتقدم بطلب الى الاكاديمية الحرية الامريكية وتم قبوله، وكان ترتيبه الثاني على دفعته التي تخرجت عام 1859. ينظر مجموعة مؤلفين، موسوعة مشاهير العالم، مشاهير القادة السياسيين والعسكريين، ج3، دار الصداقة العربية ،بيروت، لبنان، 2002، ص 336.

[3] Bruna dos Santos Lersch and Josiane Simão Sarti, op.cit, P 85.

آسيا، وغوام(1898) في ميكرونيزيا، وغوانتانامو(1903) ومنطقة قناة بنما(1903) في أمريكا اللاتينية ، وقواعد جبل طارق في البحر المتوسط (1724)، وقبرص (1878) وسويس (1882)، حيث كانت جميع هذه المنشآت جزءًا من السياسة المهيمنة للقوى ، وحمت اتصالاتهم البحرية ومبادلاتهم التجارية، و لعبت دورا رئيسيا في التوسع الأوروبي في آسيا، وخاصة في الصين ، وكذلك في التقسيم الاستعماري لأفريقيا[1].

ثالثا: القواعد العسكرية في العصر المعاصر

من القرن العشرين فصاعداً، مع حربين كبيرتين ، وبالتالي صعود الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كقوتين عظميين، وقد أدت الضرورات الحتمية للاستراتيجية الحديثة إلى تطور غير مسبوق للقواعد العسكرية في الخارج، وقسمت القوى العظمى العالم إلى مناطق نفوذ ونظمت نظام دفاع بين حلفائهما، فمثلا عملت الولايات المتحدة، من أجل حماية حلفائها المتناثرة في جميع القارات، إلى مضاعفة نظام القواعد العسكرية[2].

أدت الحرب العالمية الثانية إلى إضعاف العديد من الدول في أوروبا الغربية ، التي تطلبت مساعدة خارجية لمواجهة الكتلة الشيوعية ، مع كون الولايات المتحدة الدولة الوحيدة القادرة على توفير مثل هذه المساعدات المطلوبة. بعد الحرب الكورية، دفع الخوف من الشيوعية الدول الآسيوية والأوروبية الضعيفة ليس فقط لمواءمة الولايات المتحدة، بل وأيضاً للسماح لواشنطن بوضع الجنود الأمريكيين وعائلاتهم على أراضيهم في قواعد كبيرة[3].

---

[1] Morton A, Kaplan and Nicholas Katzenbach, The political Foundations of International Law. New York, J. Willey, 1961, pp. 169-170.

[2] Maurice Flory, op.cit, P3.

[3] Bruna dos Santos Lersch and Josiane Simão Sarti, *op.cit* , p85

كانت فترة المواجهة بين الشرق والغرب التي بدأت في أواخر الأربعينيات استثنائية. أدى ذلك إلى توحيد غير مسبوق لتحالفين وإلى التنافس بين قوتين عظميين من أجل التفوق العالمي والاحتواء والسيطرة على الدول الساتلية والوصول إلى مصادر الطاقة، كما جرت محاولات لتعزيز خطوط الاتصال الاستراتيجية لكل تحالف مع إضعاف خطوط الاتصال الأخرى. أقامت دول الكتلتين شبكات عالمية من المنشآت العسكرية في الدول الصديقة كجزء من الاستراتيجيات التي تهدف إلى مواجهة أو تضييق أو تخويف الطرف الآخر[1].

نقطة أخرى من التاريخ المهم للنظر فيها تتعلق بالوجود الفرنسي في أفريقيا، والذي كان قد بدأ في القرن التاسع عشر. وفي وقت لاحق، عندما بدأت مستعمرات فرنسا السابقة في أفريقيا في الحصول على استقلالها، بين عامي 1960 و 1995، بدأت في توقيع معاهدات ثنائية مع مستعمراتها السابقة، بدرجات متنوعة فيما يتعلق بالتعاون والدعم العسكريين. كان أحد الالتزامات التي تم التعهد بها في هذه المعاهدات هو السماح للقواعد العسكرية الفرنسية في أراضي تلك الدولة. ولذلك ، فإن معظم العمليات المعنية بحماية المواطنين الفرنسيين وحكوماتها المتحالفة في أفريقيا خلال القرن العشرين استخدمت هذه القواعد[2].

في القرن الحادي والعشرين، اتخذت الولايات المتحدة سلوك جديد لإقامة القواعد العسكرية في الخارج وأصبح الكفاح المتزايد ضد الإرهاب أمراً محورياً ، خاصة بعد هجمات سبتمبر 2001، وقد أعيد تعريف التهديدات الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية مع تزايد التطرف الديني والتهديدات الأخرى غير المتماثلة مثل الحروب غير التقليدية والجريمة والتهديد بانتشار الأسلحة، وتكنولوجيات الدمار الشامل[3].

[1] Bruna dos Santos Lersch and Josiane Simão Sarti, *op.cit*,, P 86.

[2] Ibid,p86.

[3] Ibid, p87

رابعا الفرق بين القواعد العسكرية القديمة والحالية

بعدما تطرقنا لتطور القواعد العسكرية عبر العصور يمكننا ان نميز بعض الاختلافات التي تميز القواعد العسكرية القديمة عن الحديثة، فإذا كانت القواعد العسكرية القديمة منفصله عن بعضها ولا واسطة اتصال بينها خاصه اذا كانت بعيده عن بعضها فإن القواعد الحالية فهي مرتبطة مع بعضها بوسائط لا سلكية وربما سلكيه عالية المستوى ومجهزة بمختلف انواع الرادارات و اسلحة الدفاع الجوي و يمكن لهذه الرادارات ان تقوم برصد تحركات العدو حتى تضمن اراضيه والتصنت على مواصلاته، وفي هذه القواعد الانشاءات الحديثة في باطن الارض وظاهرها.

القواعد الحديثة مكلفة أكثر من القواعد القديمة نظرا لتطور التقنيات العسكرية الحديثة وتعقدها حيث انفقت الدول الكبرى الملايين من الدولارات من أجل بناء القواعد والمطارات الضخمة التي تحتوي على عددا كبيرا من المقاتلات والقذائف وقواعد اطلاق الصواريخ النووية لضرب اهداف بعيده جدا داخل ترتيب العدو القتالي داخل ارضه وخارجها وهناك القواعد الخاصة بمراقبه الاقمار الصناعية الصديقة و العدوة ومنها ما هو مخصص للتوجيه الصواريخ العابرة للقارات والتي يمكن ان تطلق من امريكا نفسها او من الغواصات النووية حامله الأسلحة الذرية عابره القارات وتكمل هذه القواعد فعالية الاساطيل البحرية الموجودة في المحيطات فبالرغم من ان التكنولوجيا الحديثة زادت في الفعالية القتالية للأساطيل البحرية الى انها ظلت بحاجه الى القواعد البريه[1].

و في ظل النظام الدولي الجديد لم تعد القواعد العسكرية للدفاع عن المناطق أو إقليم الحليف حيث تقع القاعدة، بدلا من ذلك، فهي اصبحت مفهوما للقفز من النقاط لعمليات هجومية مضادة وبالتالي يستوجب ذلك شبكة مرنة من القواعد التي يمكن أن تنتفخ أو تتقلص على أساس التهديدات المتغيرة[2].

---

[1] محمد عدنان مراد، المرجع السابق، ص510

[2] S. Davis, The US military base network and contemporary colonialism: Power projection, resistance and the quest for operational unilateralism, Political Geography, Keene State College, 2011, p4

ا -2-العوامل المساعدة على اقامة القواعد العسكرية

ا -2-1- العوامل التي تدفع دولة ما الى قبول القواعد العسكرية الاجنبية

تدل تجارب العلاقات الدولية على أنه عادة ما تكون القواعد العسكري الأجنبية مكروهاً من السكان المحليين نتيجة الشعور بانتقاص السيادة واختلاف منظومة القيم، وأن أحزاب وقوى المعارضة عادة ما تستغل الوجود العسكري الأجنبي كنقيصة وكإحدى نقاط ضعف الحكومة، رغم ذلك فإننا نجد دولًا تقبل بالقواعد العسكرية الأجنبي، بل إن الأمر يصل أحيانًا – كما سبق أن أوضحنا في المطلب الثاني من المبحث الاول– إلى أن تدعو الدول أو قوى وطنية القوات العسكرية الأجنبية إلى الحضور والبقاء واتخاذ قواعد.

قد نجد بعض القوى تدعو إلى إنهاء الوجود العسكري الأجنبي على أراضي بلادها، في حين أنها لا تفعل ذلك عندما تصل إلى الحكم[1]، وهي حينئذ تبرر موقفها هذا بأسباب وتعِلّات مختلفة، والحقيقة ان الأمر نادرًا ما يكون اختيارا محضًا باستدعاء الدول الأجنبية لإقامة القواعد العسكرية ، وإنما قد يكون اضطراراً تحت ضغوط قوي، وبالتالي متابعة حالات وجود القواعد العسكرية الأجنبي في العالم، وعبر التاريخ، يمكن ان نرجعها إلى سببين:

اولا: أسباب دفاعية

بمعنى أن ترى الدولة ((المضيفة)) أنها تواجه تهددا عسكريًا لأمنها لا تستطيع ردعه لوحدها، وهى بذلك تدعو دولة أجنبية أو أكثر للمساهمة في الدفاع عنها ودرء العدوان عليها أي وجود إدراك لدى السلطة الحاكمة في هذه الدولة أن هناك تهديداً عسكرياً، سواء كان أجنبياً أو داخلياً، لها، وأن الدولة لا تستطيع مواجهته وحدها، من الطبيعي أن هذا الإدراك قد لا يكون صحيحاً أحياناً، كما أنه قد يكون زائفًا.

---

[1] نذكر هنا بصفه خاصه حاله الحزب الاشتراكي اليوناني الباسوك الذي ضل ينادي بإنهاء الوجود العسكري الامريكي و القواعد الأمريكية في اليونان بصفه خاصه ولكنه وافق حينما اتى الى الحكم على تمديد فتره وجود القواعد الى اربع سنوات اخرى.

ففي حالة ما إذا كانت السلطة الحاكمة قد تصورت هذا التهديد بطريق الخطأ، فالتهديد غير موجود على الواقع، لكنه موجود في تصور هذه السلطة.

أما إذا إدراك الدولة للتهديد زائفًا، بمعنى أن السلطة الحاكمة تعلم علم اليقين أنه لا صحة له ولكنها تدعيه وتقيم ضجة حوله لتحقيق أهداف أخرى، منها تغطية وجود القواعد العسكرية الأجنبية، من الواضح أنه لكي يكون هذا الشرط صحيحًا، يجب أن يشمل الإدراك أيضًا اقتناعًا بأن الدولة ليس لها قدرة على مواجهة هذا التهديد والاقتناع بأن مصدر التهدد يتفوق على قوة الدولة بحيث لا تستطيع أن تواجهه بمفردها. ومرة أخرى قد يكون الإدراك خاطئًا، بمعنى أن تكون الدولة قادرة على الدفاع عن نفسها من دون مساعدة أجنبية، كما قد يكون قاصرًا إذا كان وجود تلك القواعد العسكري الأجنبي لا يستطيع أن يعدل موازين القوى بحيث يكفي لصد العدوان[1].

أدى تطور وسائل الصراع المسلح والاتصالات ، وتاريخ الحروب الماضية إلى ترسيخ الإدراك بالعجز في مواجهة التهديدات الخارجية، مما قاد بالتالي إلى مجموعة من التحالفات العسكرية الدفاعية المتقاربة في سياساتها وفي موقعها الجغرافي، أشهرها حلف شمال الأطلسي، وحلف وارسو (قبل حله)، وحلف الأنزوس[2]، ومعاهدة ريو[3]، بالإضافة إلى معاهدة الدفاع العربي المشترك. وتتميز هذه التحالفات أساسًا بوجود معاهدات دفاعية تعتبر مجموعة الدول الموقة عليها وحدة دفاعية واحدة، وبالتالي فإن وجود قوات عسكرية من إحدى دول الحلف على أراضي دولة أخرى من الحلف نفسه يشكل وضعاً طبيعياً من

---

[1] طلعت أحمد مسلم، المرجع السابق، ص71

[2] حلف الأنزوس: يمكن الإشارة الى أن الولايات المتحدة الامريكية أبرمت في عام 1951مع كل من أستراليا ونيوزيلندا حلف (الانزوس ANZUS)ردا على وصول الشيوعين الى السلطة بزعامة (ماوتسي تونغ) اذ ظهرت مخاوف أمريكية من انتشار الشيوعية في جنوب شرق اسيا وأستراليا، انظر ممدوح نصار وأحمد وهبان، التاريخ الدبلوماسي "العلاقات السياسية بين القوى الكبرى"(1815–1991)جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة ،قسم العلوم السياسية بلا تاريخ، ص256.

[3] معاهدة ريو: أو مايسمى رسميا بمعاهدة البلدان الامريكية حول المساعدات المتبادلة INTER AMERICAN TREATY OF RECIPROCAL ASSISTANCE، وهي المعاهدة الأولى بعد الحرب للمساعدة المتبادلة والتي عدت نموذجا لمعاهدات لاحقة في أماكن أخرى .أنظر: روزماري فوت وأخرون، ترجمة أحمد حالي ،الهيمنة الأمريكية والمنظمات الدولية ،الولايات المتحدة الامريكية والمؤسسات المتعددة الأطراف، ط1، إي كتب، لندن ، 2016، ص489.

وجهة نظر المعاهدة وأعضائها. وقد يمكن القبول بهذا المبدأ حينما تكون هناك نوع من الندية بين الدول الأعضاء، بحيث لا يمثل هذا الوجود فرضًا لأحد الأطراف على الآخر، وإنما تعاونا في ما بينهما، بينما يصعب القبول بهذا المبدأ في حالة ما إذا كان هناك تفاوت كبير في ميزان القوى، و بعد جغرافي كبير، حيث يصبح لوجود القواعد العسكرية الاجنبي من قِبل الحلفاء نوعاً من السيطرة والهيمنة وليس تعاوناً دفاعيا[1].

هناك حالات قريبة تتسم بأن قبول الدولة للقواعد العسكرية الأجنبية يحمل صفة الإذعان أكثر منه قبولاً. ويمكن تلخيص هذه الحالات في حالة احتلال القوة الأجنبية أراضي الدولة أو جزءاً منها، أو في أعقابه، كحالة الوجود العسكري الأجنبي على أراضي الدولة بعد الاشتراك في تحريرها من الاحتلال الأجنبي، وحالة الوجود العسكري الأجنبي بناءا على ترتيبات استقلال الدولة وجلاء القوات الأجنبية عنها، وأخيراً حالة قبول الدولة وجود قوات دولية بناء على قرار منظمة دولية، أو وجود قوات متعددة الجنسيات بناء على ترتيبات يتفق عليها في إطار تسوية أزمة ما.

تعتبر الحالة الأولى أكثر الحالات وضوحاً في ما يتعلق بإذعان الدولة، حيث لا تمتلك القدرة على طرد الوجود العسكري الأجنبي من أراضيها، رغم رغبتها في إنهاء الاحتلال. أصبحت هذه الحالة نادرة إلا أنها ما زالت موجودة بصفة خاصة في سوريا ولبنان وقبرص وباناما وغيرها، إلا أن الأكثر حدوثاً هو بقاء القوات الأجنبية على أراضي الدولة في أعقاب احتلالها بالقوة، ويظهر ذلك بوضوح في استمرار بقاء قوات الحلفاء، وخصوصًا القوات الأمريكية والبريطانية، على الأراضي الألمانية والإيطالية، والوجود العسكري السوفياتي في المانيا الشرقية قبل الوحدة الألمانية وانهيار الاتحاد السوفياتي ، وكذلك الوجود العسكري الأجنبي الأمريكي في اليابان والاحتلال السوفياتي للجزر اليابانية بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية.

[1] طلعت أحمد مسلم، المرجع السابق، ص81

أما حالة وجود القواعد العسكرية الأجنبي في أعقاب الاشتراك في تحرير دولة ما، فهي أكثر حدوثاً، ويرجع إلى هذا السبب الوجود العسكري الأمريكي في أغلب دول أوروبا الغربية، وكذلك الوجود العسكري السوفياتي في بولندا ورومانيا وتشكوسلوفاكيا والمجر وبلغاريا بعد الحرب العالمية الثانية. ورغم أن هذه الحالة تحمل قدرًا من صفة الإذعان، إلا أنه يمكن رصد حالات تراجع فيها الوجود العسكري الأجنبي بعد التحرير، كما هو الحال في انسحاب القوات الأجنبية من فرنسا، وكذلك انسحاب القوات السوفياتية من النمسا بعد الحرب. ونذكر هذه الأمثلة على سبيل المثال لا الحصر.

كثيراً ما تلجأ دول الاحتلال إلى فرض بقاء وجودها العسكري على أراضي الدولة المحتلة ضمن ترتيبات الاستقلال تحت تسميات مختلفة مثل معاهدة دفاع مشترك وما إليه. ويظهر ذلك بوضوح بالنسبة إلى المملكة المتحدة ببقاء قواتها في جزر اسنسيون، و بليز، و بروناى، و كندا، و قبرص، وجزر فوكلاند، و جبل طارق، و هونغ كونغ، و نيبال؛ و بالنسبة الى فرنسا: نيوكاليدونيا، و بولينيزيا، و جمهورية افريقيا الوسطى، وتشاد، و كوت دي فوار، وجيبوتي، والغابون، والسنغال. و تصف هذه الحالة هي الأخرى بالإذعان في أغلب الأحوال، حيث يجري التوقيع عليها في ظل الاحتلال والرغبة في الاستقلال، إلا أن هناك أيضًا حالات كثيرة حصلت فيها الدولة على استقلالها من دون القبول ببقاء الوجود العسكري الأجنبي على أراضيها.

تقبل الدولة بوجود عسكري أجنبي بناء على قرار من منظمة دولية أو على ترتيبات أمنية بوجود قواعد لقوات حفظ السلام أو قوات متعددة الجنسيات في إطار تسوية أزمة غالبًا ما تكون قد أدت إلى احتلال جزء من أراضيها، أو أراضيها كلها، ويكون اندفاع السلطة الحاكمة ورغبتها الشديدة في استعادة سلطتها سبباً في قبولها الوجود العسكري الأجنبي. ولا يمكن اعتبار قبولها قبولاً عن رضى كامل، حيث لا تملك الدولة بديلاً، وعادة ما يكون رفضها مستبعداً، وهنا يتعلق الأمر ثانية بإدراك النخبة الحاكمة في الدولة البدائل الممكنة. وقد ازداد معدل قبول مثل هذه القوات منذ الستينيات، إلا أن هذا القبول أصبح

يتصف بالإذعان، أكثر مما سبق، في السنوات الأخيرة، وخصوصًا في ما يتعلق بحالة العراق في أزمة الخليج الأخيرة[1].

ثانيا: أسباب تتعلق بالحصول على ما تحتاج إليه الدولة لتحقيق أهدافها

في هذه الحالة لا تستطيع تحقيق أهدافها إلا بقبول تواجد القواعد العسكري الأجنبية على أراضيها، فهي ليست مرتبطة بالتهديد ارتباطًا مباشرًا، أي ان الدولة هنا لا تكون مقتنعة بأنها في حاجة إلى الوجود العسكري الأجنبي للدفاع عن أراضيها نتيجة أنها يمكن أن تكون قادرة على مواجهة التهديد الخارجي أو الداخلي لو أنها توفرت لها مستلزمات الصراع من الأسلحة، لكنها لا تستطيع أن تحصل عليها إلا إذا سمحت لدولة أجنبية بالوجود العسكري على أرضها، أي انها في سبيل الحصول على ما تحتاج إليه من أسلحة ومعدات تقبل بالوجود العسكري للقواعد الأجنبية لعدم وجود سبيل آخر أمامها لتحقيق هدفها. وقد كانت هذه هي الحالة بالنسبة إلى مصر والصومال، بعد تدهور علاقاتهما مع الاتحاد السوفياتي.

وفي حالة ما إذا كانت الدولة في حاجة إلى المساعدة الاقتصادية لتوفير الحد الأدنى لتحقيق الاستقرار الداخلي بإشباع حاجات المجتمع الضرورية، فإنه لن يكون ممكنا إلا في حالة السماح لمصدر هذه المساعدة بالوجود العسكري الأجنبي على أرضها، فإن الدولة قد تخضع لضغوط الدولة الأجنبية وتقبل بالوجود العسكري الأجنبي، ومن الأمثلة البارزة على ذلك تركيا واليونان والفليبين والصومال.

من الصعب تصور أن هناك دولة ليست مهددة بشكل ما من مصدر خارجي تهديدًا مباشرًا، واقعًا أو محتملاً. وإذا كانت الدولة قادرة على مواجهة التهديد فإن تطور الصراع غالباً ما يجعلها تحتاج إلى مساعدة، كما ان صعوبات الحصول على الأسلحة تجعلها في حاجة إلى مساعدة الغير. ومع بدء الحصول على الأسلحة، وبتصاعد أسعار الأسلحة والمعدات، تبدأ الدولة في استنفاد مواردها المالية والاقتصادية وتصبح في حاجة إلى المساعدة الاقتصادية التي عادة ما تستغل بواسطة القوى الأجنبية

---

[1] طلعت أحمد مسلم، المرجع السابق، ص83

للحصول على قبول بالوجود العسكري ويمكن اعتبار حالة مصر مثالية في هذا النموذج، إذ بدأت بالرغبة في الحصول على أسلحة ومعدات، ثم أثقلت تكاليف واردات الأسلحة والسياسة الاقتصادية مواردها المالية، مما جعلها في النهاية معتمدة اعتماداً كبيراً على المساعدات الاقتصادية الغربية عموماً والأمريكية بصفة خاصة[1].

أن أهم وأخطر الأسباب التي تدفع دولة ما إلى دعوة وقبول الوجود العسكري الأجنبي هو افتقار دولة صغيرة إلى مقومات الدولة وخصوصًا في ما يتعلق بتعداد السكان و متطلبات التقدم الاجتماعي، مما يدفعها إلى استكمال النقص باستيراده. وفي هذه الحالة، غالباً ما تبحث الدولة عن أكبر القوى الأجنبية لاستكمال النقص، اعتقاداً بأن هذه القوى ليست لها مطامع على عكس القوى المحلية والقريبة، أو باعتبار أن الاعتماد على أكبر القوى يجنبها احتمالات التعرض لقوى عالمية أو محلية أخرى، فإذا تعذر ذلك لاختلاف المصالح والقيم فإنها قد تبحث عن قوة تالية يمكن أن تحقق الهدف.

ا -2-2-العوامل التي تدفع الدولة الاجنبية الى اقامة القواعد العسكرية في دولة أخرى

يمكن تلخيص هذه الدوافع في السعي لدرء التهديد العسكري لأراضي الدولة بعيدًا عنها، ومنع التهديد قبل حدوثه بدلًا من إحباطه أو صده عند حدوثه، والمحافظة على ما تعتبره الدولة من مصالحها الحيوية في ما وراء البحار وإن كانت بعيدة عن أراضيها، وحاجة الدولة إلى مناطق للتدريب، وإجراء التجارب على الأسلحة، حيث لا يمكن تنفيذها على أراضيها، إما لضيق المساحة أو كثافة الوجود السكاني والحركة بما لا يسمح بالتدريب والتجارب، وإما لعدم توفر الظروف المشابهة لظروف الصراع المحتمل، سواء كانت ظروفاً متعلقة بتضاريس الأرض أو الظروف المناخية، والسعي إلى فرض سيطرة الدولة على منطقة ما واستنزاف مواردها الطبيعية، وتوفير موارد مالية عن طريق تقديم الخبرة العسكرية، ثم حرمان الخصم من فرصة الوجود العسكري، وأخيرًا السعي إلى اكتساب المكانة العالمية.

[1] يمكن الرجوع في ذلك الى تصريحات كثير من المسؤولين المصريين في مجال اهميه المساعدات الأمريكية و ارسال وفد مصري الى واشنطن كل ما تردد اعترام الولايات المتحدة الأمريكية تخفيض مساعداتها الامنية . ينظر: احمد طلعت مسلم، المرجع السابق، ص84

يشكل الدافع الأول إلى اقامة القواعد العسكرية ما يعبَّر عنه بـ ردع هجوم معادٍ، أي بمنعه قبل حدوثه من خلال الوجود بالقرب من المصدر المحتمل للهجوم والقدرة على إصابة أهدافه الاستراتيجية من مواقع قريبة بحيث يصعب اكتشاف مصادر اطلاقها وإنذار القوات واتخاذ اجراءات الوقاية منها في الوقت المناسب. ولا يرتبط هذا الوجود هنا بوجود وسائل الردع المتمثلة في الصواريخ بأنواعها والطائرات المسلحة بالصواريخ والقنابل، والغواصات المسلحة بالصواريخ البالستية والسفن المسلحة بالصواريخ السابحة وغيرها فقط، وإنما أيضًا بوجود الوسائل اللازمة لتشغيل كل هذه الوسائل من قواعد بحرية وجوية وبرية وتسهيلات جوية وشاطئية، وتسهيلات فنية وغيرها[1].

ويرتبط بهذا الدافع، بدرجة كبيرة، ما يعتبر سعيًا لمواجهة التهديد بعيدًا عن أراضي الدولة على طرق الاقتراب البعيدة، وهو ما يعبر عنه بـ سياسة الاحتواء واستراتيجية الدفاع المتقدم التي تتلخص في عدم الانتظار حتى تتحرك قوى التهديد وتصل إلى المكان الذي يمكّنها من تهديد أراضي الدولة أو مصالحها، وإنما إحاطة مصادر التهديد بحلقات من الوجود العسكري والنطاقات الدفاعية المختلفة البرية والدفاع الجوي والبحري والساحلي، بحيث تحرم قوى التهديد من الوصول إلى المناطق المفتوحة التى يمكن منها توجيه التهديد إلى أراضي الدولة. ويمكن أن نجد أكبر انعكاس لهذا الدافع في إنشاء حلقة أحلاف شمال الأطلسي والحلف المركزي وحلف جنوب شرق آسيا في الخمسينات، و كذلك في الدفاع المتقدم في حلف شمال الأطلسي، كما نجد له انعكاسًا في استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، وفي تصريحات قادة حلف شمال الأطلسي خصوصاً في الفترة السابقة لانهيار الاتحاد السوفياتي. ومن جهة أخرى، فإن وجود القوات السوفياتية في دول معاهدة وارسو قبل حلها وقبل انهيار الاتحاد السوفياتي نفسه، إنما كان في الحقيقة محاولة للدفاع عن الاتحاد السوفياتي بعيداً ما أمكن عن أراضيه، في حين أن انتشار

[1] طلعت أحمد مسلم، المرجع السابق، ص75

الوجود العسكري السوفياتي في دول العالم الثالث منذ الستينيات إلى أواخر الثمانينيات، كان هو الآخر محاولة لردع العدوان ومنع حدوثه.

ترى الولايات المتحدة الامريكية ان اختيار تخفيض وجود قواتها العسكري في الخارج ليس منطقياً لانه يلعب دور هام في ردع تهديدات كل من الصين وكوريا الشمالية وإيران وأيضا في طمأنة الحلفاء والشركاء، وبالتالي وجهت الولايات المتحدة تركيزها فيما وراء البحار أكثر على آسيا (بسبب توسيع الصين النشاطات العسكرية) أو في الشرق الأوسط (بسبب التهديدات التي تمس تدفق النفط خاصة من إيران التي تمتلك أسلحة نووية كما ان اختيار التأكيد على آسيا سيشمل الحفاظ على القواعد المخطط لها والقوات العسكرية في اليابان وكوريا الجنوبية ، ثم توسيع عمليات التناوب، التمرين، والتدريبات إلى الحد الذي تصبح فيه مجدية سياسياً مع دول في جنوب شرق آسيا[1].

يرد تعبير الدفاع عن مصالح الدولة في ما وراء البحار في الوثائق الخاصة بالسياسات الدفاعية والأمنية، ويمكن بمراجعتها أن نجد أن هذه المصالح الحيوية التي تتطلب وجودًا عسكريًا يمكن أن تكون الموارد الطبيعية الحيوية التى ظهرت بصفة خاصة في النفط، وفي نظم الحكم الصديقة التي مثلتها مجموعة من الدول بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي قبل انهياره، حيث اعتبرت الولايات المتحدة اسرائيل ونظم الحكم في الخليج أصدقاء تجب حمايتهم، بينما اعتبر الاتحاد السوفياتي الدول التي اتخذت طريقًا غير رأسمالي أصدقاء تلزم حمايتهم . كذلك تعتبر الولايات المتحدة حرية التجارة العالمية والقدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية جزءًا من مصالحها الحيوية والدولية بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الذي يعني بقاء نظم الحكم التي تستجيب لمطالبها وحلفائها.

سبقت الإشارة إلى قواعد وتسهيلات التدريب، وقد اتضح أن الدولة ذات الأطماع الدولية والتي تسعى إلى القيام بدور عسكري عالمي تحتاج إلى تدريب قواتها على مهامها في هذا الدور في مناطق

[1] Lynn E. Davis and others, U.S Overseas Military Presence, RAND Corporation, United States, 2012, p31.

تختلف عن تلك الموجودة على أراضيها، سواء من حيث طبيعة تضاريس الأرض وطبيعة التربة، أو من حيث الأحوال المناخية. هكذا فإن الدولة تسعى إلى تحقيق وجود عسكري يضمن إجراء التدريب في ظروف مشابهة. كذلك فإن هذا الدور العالمي يتطلب امتلاك أسلحة ومعدات تتميز بالقدرة التدميرية العالية والمدى الكبير الذي يتطلب التدريب على استخدامها وتطويرها وتجربتها مساحات شاسعة نسبياً يصعب توفيرها داخل أراضى الدولة نظراً إلى كثافة السكان والحركة، وبالتالي فإنها تبحث عنها في الخارج.

تتطلب مناطق التدريب والتجارب بدورها هى الأخرى ترتيبات إدارية وفنية ووسائل اتصال مما يتطلب بدوره مجموعة من القواعد والتسهيلات للمحافظة عليها. على أننا يجب ألا ننسى أن الاتحاد السوفياتي قد استطاع خلال فترة طويلة القيام بالتدريب وإجراء التجارب داخل أراضيه من دون حاجة ماسة إلى مناطق تدريب وتجارب خارج أراضيه، مما يوحي بأن هذا السبب غير كاف لتبرير وجود القواعد العسكري الأجنبية[1].

سعت الدول على مدى التاريخ إلى السيطرة على أماكن أخرى في العالم، من أجل السيطرة على ما اعتبرته موارد هامة بالنسبة إليها، اشتملت مرة على التوابل، ومرة أخرى على مصادر للعبيد كقوة بشرية، وغيرها على الأسواق، والآن يعتبر النفط والمعادن النادرة ضمن هذه الموارد. وقد كان أحد أهداف اسرائيل في الاحتفاظ بشبه جزيرة سيناء، السيطرة على موارد النفط فيها، كما ان اليورانيوم وغيره تعتبر من الموارد التي يمكن أن تؤدي إلى وجود قواعد عسكرية للسيطرة عليها إما فورًا، أو بأن يكون قريبًا منها للسيطرة عليها عند الضرورة.

تسعى بعض الدول إلى الحصول على موارد مالية عن طريق تقديم الخبرة العسكرية ومن خلال وجودها العسكري في أراضي دول أخرى. ولا يشترط أن تكون هذه الدول فقيرة، فهي قد تقوم بذلك من

[1] طلعت أحمد مسلم، المرجع السابق، ص76

أجل تحسين موازين مدفوعاتها وخصوصًا عندما يكون هذا الوجود في مناطق غنية. وتثور شكوك كثيرة حول حقيقة أن أحد أهداف الوجود العسكري الأجنبي خلال ازمة الخليج عام 1990–1991[1] كان الحصول على موارد مالية، إذ تكفّلت كل من العربية السعودية والكويت بدفع أغلب تكاليف الجملة، وتكفلت اليابان و فرنسا بدفع جزء هام منها، مما يعتبر موارد مالية حصلت عليها الولايات المتحدة الأمريكية أساسًا، ثم مصر وتركيًا، ثم المملكة المتحدة، ثم اسرائيل، ثم دول أخرى[2].

كما أن هذا الوجود للقواعد العسكرية صاحبته وتلته صفقات للأسلحة والمعدات يعتقد أن دوافعها كانت اقتصادية أكثر منها عسكرية، أي أنها كانت تهدف إلى ايجاد مبرر لدفع مبالغ للولايات المتحدة أو غيرها، وليس إلى تحسين القدرات الدفاعية للدول، حيث إن هذه الدول لم تستطع أن تستوعب ما كان لديها من الأسلحة قبل عقد هذه الصفقات. الأهم من ذلك هو أن الاتفاقات الدفاعية التي عقدت أو تعقد مع هذه الدول عادة ما تحمل الدولة المضيفة تكاليف الوجود العسكري، وقد كان ذلك واضحاً بالنسبة إلى اليابان، والآن بالنسبة إلى دول الخليج. ويلاحظ أن هذا السبب عادة ما لا يكون كافيا للحصول على حق الوجود العسكري، ولكنه سرعان ما يصبح أحد الأهداف بمجرد تحقيقي الوجود نفسه. كذلك فإن تكاليف الخبراء والمستشارين يمكن أن تكون موردًا لدولة تعاني أزمة اقتصادية شأنها في ذلك شأن تحويلات العاملين في الخارج، ولكن ذلك يتحقق فقط في حالة الوجود العسكري في دول لديها فوائض مالية

أحياناً تسعى الدولة إلى أن يكون لها وجود عسكري لدى دولة أخرى، لا لسبب إلا حرمان القوة المنافسة من أن يكون لها وجود عسكري لديها، رغم أنها لا تشكل أهمية خاصة لديها. ويبرز هذا المثال واضحًا في الصومال حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحصول على قواعد وتسهيلات عسكرية

[1] ازمة الخليج عام 1990–1991: من أهم الاحداث التي فرضت هذه المعطيات الجديدة على الساحة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي،اذا عجلت هذه الازمة في كشف الكثير من نقاط الضعف الداخلي،وخاصة فيما يتعلق بأزمة المشاركة السياسة وحالة الانكشاف الامني لهذه الدول وضعف قدرتها العسكرية ،مما أثار العديد من التساؤلات حول مدى كفاية قدراتها الدفاعية في حماية شعوبها على الرغم من المبالغ الهائلة التي أنفقت على التسليح، وعلى تعزيز أنظمتها الدفاعية. أنظر: ابتسام سهيل، التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي "المستقبل العربي"، العدد(257)، بيروت، 2000، ص223–224.

[2] International Institute for Strategic Studies(IISS), the military balance , london: brassey's, 1991-1992, p242

بحرية وجوية في بربرة بمجرد تدهور العلاقات السوفياتية – الصومالية، في حين لا تشير أية بيانات أو معلومات إلى أن الولايات المتحدة قد استفادت من هذه القواعد والتسهيلات، اللهم إلا التأكد من أن الاتحاد السوفياتي لن يعود إليها.

تسعى بعض الدول من خلال وجود قواعدها العسكري لدى الدول الأخرى الى تحقيق مكانة دولية عن طريق إظهار العلم والوجود نفسه، من دون أن يحقق ذلك قيمة دفاعية أو تدريبية أو فائدة بعينها، أو موارد مالية معينة سوى الحصول على المكانة، وأن تجد لها مكاناً على قمة النظام الدولي إلى جانب القوى العظمى المسيطرة. كالوجود العسكري الفرنسي في كثير من مناطق افريقيا وفي المحيط الهندي، والوجود العسكري البريطاني في بروناي ، وفي بليز، وفي قبرص، وفي فوكلاند وغيرها[1].

I –3–انواع ومهام القواعد والتسهيلات العسكرية

تقسم القواعد والتسهيلات العسكرية وفقاً للعديد من المقاييس التي تحدد مبرراتها الرئيسية أو الغرض منها مثل أنواع الأعمال والمهام العسكرية التي يمكن تحقيقها منها، ووفقاً لحجمها، وغير ذلك. فهناك مثلا قواعد و تسهيلات مشتركة تخدم كل الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة : الجيش، والقوات البحرية والجوية والدفاع الجوي ومشاة البحرية (المارينز) والقوات الصاروخية وغيرها، أو تخدم أكثر من فرع رئيسي منها. وهناك قواعد و تسهيلات أخرى تختص بفرع رئيسي منها دون غيره، وهكذا يمكن تسميتها بقواعد أو تسهيلات برية، أو جوية...الخ.

وفقاً لرأي بعض الكتاب تنقسم القواعد والتسهيلات العسكرية من حيث علاقتها بالعمليات العسكرية. فهنالك بعضها الذي يدعم القوات المسلحة والعمليات العسكرية بالقرب من المسرح المتوقع لانتشار القوات، والبعض الاخر لا يرتبط بعمليات عسكرية معينة، وانما يوفر وجودا عسكريا في مناطق حرجة بالنسبة إلى السياسة الأمنية القومية والمصداقية الشاملة للسياسة الخارجية. ورغم أن هناك من يدعم هذا

[1] طلعت أحمد مسلم، المرجع السابق، ص78

الرأي أو يتبناه، فإنه من الصعب أن نتصور الصورة الثانية على أنها ليست لها علاقة بدعم القوات المسلحة والعمليات العسكرية بالقرب من المسرح[1]. وإذا كان وجود القوات الأمريكية في كل من ألمانيا وكوريا يتخذ مثالاً على هذه الصورة من القواعد والتسهيلات العسكرية الأجنبية، فإنه من المؤكد أن لهذه القواعد والتسهيلات الأمريكية في البلدين مهمات لخدمة العمليات العسكرية في حال نشوبها.

يميز بعض الدارسين بين قواعد القوات البرية وتسهيلاتها من جهة، ومثيلاتها البحرية والجوية على أساس أن قواعد القوات البرية وتسهيلاتها عادة ما لا تشكل مشكلة سياسية، على عكس تلك الخاصة بالقوات البحرية والجوية. فهم يرون أن السؤال الحقيقي في حالة القوات البرية هو حول تمركز قوات أجنبية على أراضي الدولة، أو أنه جزء من الدفاع الشامل عن مصالح التحالف الذي تنتمي إليه، أي أن مسألة إنشاء القاعدة اللازمة من منشآت الدعم عادة ما تكون قد سبق حلها باعتبار أن هذه المنشآت ضرورية للوجود الممتد للقوات، لا ينطبق ذلك بالضرورة على القواعد والتسهيلات البحرية والجوية، إذ إنها لا تكون فى أماكنها بالضرورة للدفاع عن البلد الذي توجد فيه، لذا فإنها تكون أكثر عرضة للانتقاد وللضغوط السياسية في ما يتعلق باستمرار وجودها أصلاً، أو باستخدامه خارج حدود الدولة المضيفة. ورغم أن هذا التمييز له أصوله المنطقية، إلا أن الحديث عن "الدفاع الشامل عن مصالح التحالف" يجعله مطاطا إلى درجة تجعله ينطبق على كل وجود عسكري أجنبي على أرض دولة ما، خصوصاً إذا كانت الدولة ذات الوجود الأجنبي بعيدة تماماً عن منطقة الوجود.

قبل أن ننتقل إلى تفاصيل أنواع القواعد والتسهيلات العسكرية الأجنبية البرية، والجوية، و البحرية، تجدر الإشارة إلى أن هناك قواعد وتسهيلات ترتبط أساساً بالأعمال الإدارية الخاصة بالإمداد والإخلاء، وتخدم عمليات استخدام القوات على مسافات كبيرة بعيداً عن القواعد الوطنية داخل أراضي الدولة. ومن

---

[1] great power competition for aller overseas bases, policy studies on security affairs ‹Oxford: pergamon press, 1983, p16

أهم هذه القواعد والتسهيلات ما كان يختص بالإمداد بالفحم ثم أصبح يختص بالإمداد بالوقود، وكذلك ما يرتبط بإعادة ملء الطائرات والسفن، فضلا عن خليط من الوظائف الفنية الناشئة للقواعد، تتعلق أيضا بقدرات الاتصالات المهمة لتحقيق الاستخدام الفعال للقوات[1]، كما ان هناك قواعد وتسهيلات عسكرية تهدف إلى تقديم المساعدة العسكرية للدولة العميلة أو التي تقوم بالعمل بالوكالة عنها للدولة المضيفة ولسيادتها وكرامتها، ذلك النمط الذي يتكوّن من حامية كبيرة أو مجموعة من القواعد المخصصة للتمركز الطويل المدى للقوات والطائرات وسفن الأسطول، وهذا النمط هو الأقرب إلى الذهن عند الحديث عن القواعد العسكرية الأجنبية في المفهوم الواسع لهذا المصطلح.

I -3-1- القواعد العسكرية البرية ومهامها

تحتاج القوات البرية المتمركزة على أراضي دولة أجنبية إلى قواعد وتسهيلات كثيرة سواء للإسكان أو للتخزين، ومنشآت الصيانة والمستودعات والمستشفيات، وميادين التدريب، ومنشآت متخصصة للاتصالات والاستخبارات وتشمل القواعد البرية ما يلي:

أ – قواعد التدريب و تسهيلاته

هناك تسهيلات وقواعد ومنشآت برية تستخدم أساساً لأغراض التدريب، وعادة ما تتصف مناطقها بانخفاض كثافة الحركة فيها، ، كما قد تكون مناطق تتميز بأنواع معينة من الطقس وطوبوغرافية الأرض لا تكون متيسرة على أراضى الدولة الأجنبية أو حيث تتمركز القوات بصفة دائمة. ومن أبرز الأمثلة استخدام مناطق التدريب في شمال أفريقيا كميادين للرماية للقوات الجوية ، في حين استخدمت مناطق

[1] Simon Ducke, United States Military Force and installations in Europe, Oxford University press, New York, 1988, p351-369

التدريب في أمريكا اللاتينية للتدريب على قتال الأحراش، وفي النرويج للتدريب على القتال في المناطق القريبة من القطبية[1].

ب – قواعد التجارب و تسهيلاتها

أدى انتاج الأسلحة النووية إلى الحاجة إلى مناطق شديدة الاتساع لتجربتها، بالمقارنة باتساع المناطق اللازمة لتجربة الأسلحة الأخرى وذلك نظراً إلى اتساع مدى آثارها المدمرة بحيث أصبح من الصعب – بل من المستحيل عملياً – تجربتها في المناطق القريبة من العمران، كذلك فإن انتاج الصواريخ البالستية ذات المدى الكبير الذي يصل إلى آلاف الكيلومترات، والتي يحتمل سقوطها عند تجربتها على مناطق آهلة بالسكان وربما خارج أراضي الدولة القائمة بالتجربة، أدى كل ذلك إلى الحاجة إلى مناطق متسعة بعيدة عن العمران لإجراء التجارب ، بحيث تتفادى احتمالات الخطأ والإضرار بالكتل البشرية الكبيرة. هكذا نجد أن فرنسا لجأت إلى إجراء تجاربها النووية في جزيرة موروروا، في حين لجأت بريطانيا إلى إجراء تجربة صواريخها فى استراليا.

قد تتعدا قواعد التجارب اليابسة حيث يمكن ان تكون على البحار والمحيطات فمثلا تقوم الولايات التحدة بإجراء تجاربها فى وسط الحيط الهادي، أما إسرائيل فكانت تقوم بتجربة صواريخها البالستية في البحر المتوسط، أو في المحيط الهندي بالتعاون مع جنوب أفريقيا، والأغلب أنها أصبحت تقوم بتجاربها في المعامل وباستخدام الحواسب[2].

ج – مراكز تخزين الأسلحة ومعدات القتال

أدت الأطماع والطموحات العالمية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، والدول الكبرى الأخرى عموماً، الى تخزين كميات كبيرة من الاسلحة والمعدات واحتياجات القوات المقاتلة المخصصة للعمل في مناطق بعيدة عن أراضيها بحيث يمكن لقواتها أن تنتقل إلى مناطق القتال محملة

[1] طلعت أحمد مسلم، المرجع السابق، ص30

[2] المرجع نفسه، ص31

بأقل ما تحتاج إليه من أسلحة ومعدات واحتياجات ثقيلة، وأن تعتمد على ما سبق تخزينه قريباً من منطقة القتال المتوقعة بحيث توفر الجهد المطلوب للنقل، والأهم من ذلك توفير الزمن اللازم لانتقال القوات واستعدادها في مناطق انتشارها لتنفيذ مهامها القتالية[1] وتعتبر هذه الظاهرة جديدة تاريخياً حيث لم يسبق اللجوء إليها إلا مؤخراً، ومن الطبيعي أن تكون مناطق التخزين هذه إما قواعد عسكرية للدولة الأجنبية، أي تكون لها السيطرة الكاملة عليها، أو أن تعتبر تسهيلات حيث يصبح للدولة صاحبة الأرض الحق في استخدام هذه الأسلحة والمعدات لصالحها عند الضرورة ووفقاً لشروط يتفق عليها[2].

I -3-2- القواعد والتسهيلات الجوية

يمكن رصد أهم الوظائف التي تقوم بها القواعد والتسهيلات الجوية في الاتي:

أ - انتشار طائرات القتال التكتيكية والاستراتيجية لتنفيذ المهام القتالية

تنتشر طائرات القتال التكتيكية الأجنبية فى أوروبا واليابان (وبخاصة أوكيناوا) وكوريا الجنوبية والشرق الأقصى والوطن العربي، لمواجهة الطوارئ بتقديم المعاونة الأرضية والمهام الوقائية في العمق، في حال حدوث صراع مسلح واسع النطاق، حيث تعتبر طائرات القتال التكتيكية جزءاً من المعادلة النووية الاستراتيجية، وعادة ما تعتبر القواعد والتسهيلات التى تنتشر فيها هذه الطائرات تسهيلات دائمة توجد عادة إلى جانب وحدات صواريخ الدفاع الجوي وتشكيلات القوات البرية[3].

ويمكن أن تنقل هذه الطائرات عند الضرورة من قواعدها المتقدمة إلى مناطق نزاع أخرى (كما حدث أثناء أزمة الخليج وحربها عام 1991) أو أن تسحب بغرض استعواض أو إعادة إمداد الحلفاء في

---

[1] Robert E. Harkavy, op.cit, p122

[2] طلعت أحمد مسلم، المرجع السابق، ص32

[3] المرجع نفسه، ص33

موقف النزاع وأوضاعه كإجراء مؤقت لأغراض السرعة، كما قد يجري تمركز طائرات القتال في قواعد جوية لأغراض الدفاع الجوي، أو كمقاتلات اعتراضية ذات طابع دفاعي[1].

ب – انتشار طائرات النقل والاستطلاع لمعاونة أعمال القتال

يحتاج الإمداد بالأسلحة والأفراد والمواد الأخرى جواً إلى نقاط ارتكاز لطائرات القتال، عادة ما تكون قواعد أو تسهيلات جوية مشتركة مع مهام ووظائف قتالية أخرى، وربما تتطلب اشتراك منشآت كبيرة يقوم باستخدامها أفراد يتمركزون فيها بصفة شبه دائمة، لكنها عادة ما تتطلب أيضاً سيطرة مشتركة، أو استخداماً لتسهيلات الدولة المضيفة على أساس طارئ يتكرر قليلاً أو كثيراً.

وتستخدم بعض التسهيلات بشكل عادي في زمن السلم لشحن الأسلحة والمعدات والأفراد، فى حين يجب الاتفاق على استخدامها أثناء الحرب قبل بدء الأزمة مباشرة أو أثناءها لاحتمال اعتراض الدولة المضيفة. وتستخدم الدول المطارات التجارية والمدنية عبر العالم كنقاط ارتكاز جوية، في حين قد يصبح استخدام هذه المطارات موضع اعتراض في فترات الأزمات[2].

ج – تمركز طائرات الصهاريج وإعادة الملء في الجو للدعم المادي لأعمال القتال والنقل

أدت الحاجة إلى عمل الطائرات على مدى بعيد من قواعدها في بلادها، وتوفر تقنيات إعادة الملء بالوقود في الجو، والزيادة الكبيرة في حمولات الطائرات، إلى الحاجة إلى نقاط ارتكاز لإعادة ملء الطائرات في الجو، في حين قلّلت من الاحتياجات إلى قواعد وتسهيلات جديدة في ما وراء البحار لدعم شبكة الارتكاز الجوي، أي أنه يكفي أن تتمركز طائرات الصهاريج في بعض نقاط الارتكاز على خط طيران طائرات القتال أو النقل لإعادة ملئها أثناء طيرانها، أو على الأرض. ورغم زيادة مدى الطائرات المقاتلة وطائرات النقل وخصوصاً مع استخدام الخزانات الاحتياطية، فإن إمكانات إعادة الملء فى الجو

[1] Robert E. Harkavy, op.cit, p85

[2] Ibid, p 97-99

أو التوقف لإعادة الملء تحسن من نسبة الحمولة الفعالة إلى الوقود المحمول، وبهذا تتحسن اقتصادات وجدوى (تكلفة فعالية) طيران القتال والنقل الجوي العسكري[1].

د – نقاط الارتكاز لأعمال مكافحة الغواصات الدورية والطارئة

زادت أهمية القواعد والتسهيلات للارتكاز العادي و الطارئ لطائرات المسح الجوي لمكافحة الغواصات، نتيجة التطور فى مجال التقنيات الجوية التي تتضمن استخدام أجهزة السونار وأساليب الكشف الأخرى من الجو، وكذلك بث الشمندورات الصوتية في البحر. و تتمركز هذه الطائرات عادة، حينما تتيسر تسهيلات الارتكاز وغيرها للقوة المستخدمة بالقرب من المناطق المحتملة والمتوقعة لتمركز الغواصات المعادية وعملها. وعادة ما تتكامل هذه القواعد مع اتصالها بتسهيلات النهايات الطرفية، ومعالجة المعلومات الخاصة بنظم التنصت المائي الموضوعة فوق قاع البحر، ومع طائرات مكافحة الغواصات أثناء عملها، والتي تستخدم لملء الثغرات غير المغطاة بهذه النظم[2].

هـ – اختراق المجال الجوي

إذا كانت زيادة مدى الطائرات – سواء كانت طائرات القتال ، من قاذفات ومقاتلات قاذفة ومقاتلات، أو طائرات النقل – وزيادة حمولاتها أدتا إلى تخفيض الحاجة إلى القواعد والتسهيلات الجوية على البر، فقد زادتا من جهة أخرى أهمية الحاجة إلى حقوق اختراق المجال الجوي للدول التي على مسار طيرانها، دون الحاجة إلى الهبوط واستخدام تسهيلات المطارات. ويصبح المجال الجوي للدولة في هذه الحالة، بحد ذاته، تسهيلات عسكرية لمستخدميها.

منحت بعض الدول دولاً أخرى حق اختراق مجالها الجوي بصفة مستمرة ومن دون عوائق (ربما استلزم إخطاراً مسبقاً بفترة قصيرة) فى حين يتطلب ذلك فى حالات أخرى، وبالنسبة إلى دول أخرى، طلباً رسميا خاصاً مسبقاً بزمن كافي من أجل التصريح باختراق المجال الجوي. ويكون في هذه الحال معرضاً

---

[1] طلعت احمد مسلم، المرجع السابق، ص34

[2] المرجع نفسه، ص34

للمنع أو المنح وفقاً للغرض والموقف، كما قد يحدث أحياناً أن تتغاضى الدولة عن اختراق طائرات دولة أو تتظاهر بالعجز، كما قد تعبر الطائرات أجواء الدولة خلسة ودون موافقتها، إذا تأكدت من أن ذلك لا يعرض طائراتها لخطر حقيقي، وأن ذلك لن يؤدي إلى أضرار سياسية خطيرة[1].

ا -3-3- القواعد والتسهيلات الشاطئية والبحرية

القاعدة البحرية هي قاعدة عسكرية تدعم القوات العائمة، متاخمة لميناء أو مرسى، تتكون من أنشطة أو منشآت لها مهام تشغيلية للبحرية، بالإضافة إلى خطوط الاتصالات الداخلية والحد الأدنى من المساحة المحيطة اللازمة للأمن المحلي (عادة 40 ميلاً مربعاً)[2].

يمكن تقسيم وظائف القواعد والتسهيلات الشاطئية والبحرية إلى المجموعات التالية:

أ - إعادة الملء بالاحتياجات الاستهلاكية

تضم الاحتياجات الاستهلاكية للسفن خليطا متسعا من العناصر، نظراً إلى احتمال طول مدة بقاء السفن في البحر، سواء فوق أو تحت سطحه، ومن هذه الاحتياجات الغذاء والوقود والشحومات وقطع الغيار والمعدات والذخيرة، ومنها معدات تستخدم مرة واحدة وغير قابلة لإعادة الاستخدام، مثل خزانات الوقود الاحتياطية لطائرات الحاملات والمستشعرات الصوتية، وكذلك "إعادة ملء" معنويات البحارة الذين يحتاجون إلى إجازات دورية قصيرة على الشاطئ للراحة والترويح[3] .

قد تؤدي التسهيلات والقواعد الشاطئية إلى توفير أماكن آمنة أو مريحة لتخزين كمية كبيرة من المعدات الغالية القيمة والكبيرة الحجم، إذ قد تضطر الدولة في حال عدم توفر هذه الأماكن إلى شحن هذه

[1] Robert E. Harkavy, op.cit, p98 -99

[2] US Department of Defense, Dictionary of Military and Associated Terms, p359

[3] طلعت أحمد مسلم، المرجع السابق، ص35

المعدات من قواعدها الوطنية عند الضرورة، ولكن ذلك يكون بتكاليف أكبر، والأهم من ذلك في مدى زمني أطول، وهذا ما يؤدي إلى ما يسمى بالتمركز المسبق للمواد لمواجهة النزاعات الطارئة[1].

ب – تسهيلات إصلاح السفن وصيانتها

تشتمل هذه التسهيلات على منشآت الإصلاح بدءاً بما يختص بالصيانة الوقائية للسفن حتى القيام بالإصلاحات الرئيسية. وتبحث جميع القوى البحرية الكبرى عن هذه التسهيلات نتيجة النفقات الباهظة والتكاليف الضخمة والزمن الطويل اللازم لإعادة السفن إلى بلادها لإجراء أعمال الصيانة والإصلاح، وما يتبع ذلك من خسارة لأيام عمل السفن في مراكز قتالها واستعدادها لطوارئ الحرب[2].

يمكن الاستعانة بسفن الإصلاح المصاحبة للأسطول في إجراء أعمال الصيانة وبعض أعمال الإصلاح، حيث تزود هذه السفن بالعدد وقطع الغيار اللازمة، وكذلك بسفن الإصلاح في الموانئ، إلا أن هناك بعض الاصلاحات التي ستظل تتطلب أحواضاً جافة كبيرة وروافع ثقيلة أكبر من الأحواض الجافة العائمة والروافع الموجودة في سفن الإصلاح، الأمر الذي يتطلب ويحتم تسهيلات شاطئية دائمة. وقد تستخدم بعض الأحواض المدنية لإجراء هذه الأعمال، لكنها تكون معرضة للحجب في أوقات الأزمات لأسباب سياسية[3].

ج – تسهيلات المعاونة المباشرة للقتال

عادة ما تشتمل مثل هذه التسهيلات على تمركز مستمر للسفن بدءاً بالسفن الفردية، مروراً بمجموعات حاملات الطائرات والأساطيل الصغيرة، حتى الأساطيل الكبيرة، أو الوحدات الصغيرة حيث تشتمل على معاونة إدارية واسعة. وقد تكون القواعد والتسهيلات مجرد وجود ابتدائي كنواة لبناء قوة اكبر في وقت الأزمة.

---

[1] Robert E. Harkavy, op.cit, p122-123

[2] طلعت أحمد مسلم، المرجع السابق، ص37

[3] [3] Robert E. Harkavy, op.cit, p31-32

قد توفر التسهيلات والقواعد الشاطئية تمركزاً لطائرات القتال على الأرض للدفاع عن الأسطول، ولتقديم المعاونة الجوية إليه، ومهاجمة الأساطيل الأخرى، وأعمال المرور البحري، ومكافحة الغواصات، والاستطلاع، والحرب الإلكترونية، ويزيد نشاط البحث عن قواعد لانتشار طائرات القتال للدفاع عن الاسطول، حينما لا تتوفر لدى الأسطول حاملات طائرات[1].

د – زيارات السفن والأساطيل

تعتبر زيارات الأساطيل الأجنبية لموانئ الدول ضمن التسهيلات التي تمنح للدول الأجنبية، رغم أن الزيارة في حد ذاتها لا تمثل تطوراً مهماً في العلاقات العسكرية، لكن كثافة الزيارات، سواء من حيث عددها أو عدد السفن فى الزيارة الواحدة ومدة بقائها، تشير إلى احتمالات تطور هذه العلاقات أو درجة تطورها، وبالتالي درجة الوجود العسكري الأجنبي. ويمكن مع زيادة كثافة هذه الزيارات أن يتحول الوجود العسكري البحري المؤقت إلى وجود عسكري شبه دائم أو حتى إلى وجود دائم، ويمكن رصد درجات معينة من زيارات الأساطيل للموانئ على الشكل التالي:

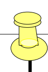
الدرجة الأولى: هي الزيارات الروتينية للتزود بالمياه والوقود وإظهار العلم. وهذه الدرجة لا تشير إلى مستوى معين من العلاقة العسكرية، إذ قد توجد بين دول ترتبط بعلاقات ضعيفة، وربما بدرجة من الخصومة، لكنها لا يمكن أن تتم في ظروف العداوة السافرة. ورغم أن كثافة الزيارات قد تكون منخفضة إلى أنها قد تكون مؤشراً على بداية تحول فى العلاقات بين الدولتين، إلى مزيد من العلاقات الوثيقة.

الدرجة الثانية: هي زيارات الأسطول لأغراض استخدام منشآت (تسهيلات) الإصلاح والدعم، وعادة ما تتضمن علاقات أمنية وثيقة وتحالفات أو تصاحبها، إذ إنها تعني ضمنياً عناصر مشتركة في تجهيز السفن وتسليحها.

[1] طلعت أحمد مسلم، المرجع السابق، ص37

الدرجة الثالثة: هى زيارة الأسطول لمنطقة الأزمة أو تحركه بالقرب منها إما بهدف تهديد الدولة "المضيفة" أو دولة مجاورة، أو دعمها في مواجهة خصم قريب منها. وهكذا فإن وصول الأسطول إلى منطقة الأزمة يعكس علاقة قوية بأحد أطرافها، واحتمال الصراع مع الطرف الأخر[1].

[1] طلعت أحمد مسلم، المرجع السابق، ص38.



الفصل الثاني:

القواعد العسكرية في ظل الثنائية القطبية

- ✓ استراتيجية المعسكرين في نشر القواعد العسكرية
- ✓ الوجود العسكري البريطاني وتأثيره على منطقة الخليج
- ✓ التنديد بوجود القواعد العسكرية الاجنبية

II-1- استراتيجية المعسكرين في نشر القواعد العسكرية

تكرست فكرة التوسع على امتداد العالم عبر الدخول في حربين عالميتين والخروج منهما بسياسة وراثة الامبراطوريات الأوروبية واقامة القواعد العسكرية في أوروبا وآسيا وافريقيا[1].

اتسمت فترة الحرب الباردة بتعارض المصالح واختلاف الاستراتيجيات، ومن ثم كان توازن القوى في تلك الفترة يشوبه احتمالات الصراعات المسلحة وخاصه النووية منها[2]، وكانت من اهم المصالح للاتحاد السوفياتي لامتداد الفكر الشيوعي مصلحة استراتيجية تعتمد على وصوله الى المياه الدافئة شمالا حيث البلطيق، وجنوبا حيث البحر الاسود والخليج العربي، وكان معنى ذلك الاصطدام بالقوة البحرية الغربية التي كانت تسيطر على تلك المناطق، وقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك تهديدا لأمنها القومي و مصالحها في تلك المناطق[3].

ومن هنا كانت سياسة الاحلاف والتكتلات والقواعد العسكرية هي الظاهرة الرئيسية في تلك الفترة، ومن اهم العوامل المؤثرة على التوازنات العالمية والتي تشكل في معظمها تحقيق مصالح واهداف القوى الكبرى التي سعت الى إضافة التحالفات العسكرية في مناطق المصالح الحيوية[4].

II-1-1- الاستراتيجية العسكرية للاتحاد السوفياتي ونظرته للقواعد العسكرية

في سياق الصراع السياسي بين الشرق والغرب، قام الاتحاد السوفياتي بانتهاج استراتيجيات عسكرية مختلفة عن المعسكر الآخر لضمان حماية نفوذه ونشر فكره الشيوعي فقد تمثلت في محاولة تثبيت النفوذ السوفياتي في منطقة شرق أوروبا وبعض الدول الأخرى من خلال عقد سلسلة من مواثيق الدفاع المشترك أو الأمن المتبادل بين الاتحاد السوفياتي وبين كل واحدة من هذه الدول، وقد مكنت هذه المواثيق

[1] عبد الله ابو علم، رياض المعرفة، ط1، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص245

[2] ريمون حداد، العلاقات الدولية، ط1، بيروت، دار الحقيقة، 2000، ص91

[3] وائل محمد اسماعيل، الإمبراطورية الأخيرة: أفكار حول الهيمنة الأمريكية، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص121

[4] المرجع نفسه، ص122.

السوفيات من الوجود بل والسيطرة العسكرية المباشرة على هذه الدول يضاف إلى ذلك حرص موسكو على إيجاد أنظمة اشتراكية فيها تدين بأيدولوجيتها الماركسية[1].

بدأت تظهر بوادر الاستراتيجية العسكرية للاتحاد السوفياتي في أعقاب الحرب العالمية الثانية وخاصة فيما يتعلق بوجود القوات السوفيتية في إيران، ثم تطورت المنافسة العسكرية بعد ذلك مع سقوط الستار الحديدي في وسط وشرق أوروبا.

أ. القوات الأنجلو سوفياتية في إيران

كان الدافع وراء الاحتلال الأنجلو-سوفياتي لهذا البلد، عام 1941 هو الحاجة إلى ضمان تزويد الاتحاد السوفياتي من قبل الحلفاء بالمعدات العسكرية، وقد تم الاتفاق على ضمان وحدة الاراضي الايرانية وحفظ استهلالها وانسحاب قوات الحلفاء في موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد وقف الأعمال العدائية بين الدول الحليفة وألمانيا وشركائه[2].

أصبحت مسألة انسحاب القوات السوفيتية مسيّسة فور انتهاء الأعمال العدائية في أوروبا في 19 ماي 1945، وقد طالبت الحكومة الإيرانية بالإجلاء المبكر للقوات الأجنبية وأعرب الشاه في 11 يوليو عن "قلقه المتنامي حول مستقبل إيران"، مؤكداً على خوفه من "النوايا السوفيتية تجاه إيران"[3].

شعرت الولايات المتحدة وبريطانيا بأن سبب وجود القوات الأجنبية في إيران قد اختفى، واقترح سحبها في 1 يناير 1946، لكن الحكومة السوفيتية رفضت، مستشهدة بالمعاهدة الموقعة 26 فبراير 1921 بين بلاد فارس وروسيا، حيث سمح لروسيا للقيام بعمليات عسكرية في الأراضي الفارسية، بينما

---

[1] محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص153.

[2] عبد الله سامي عبد الحسين، عبد الرسول عبد الواحد، ايران في المرحلة الاولى من الحرب العالمية الثانية 1939-1941، بحث مقدم الى مجلس كلية التربية لنيل شهادة البكالوريوس في التاريخ، قسم التاريخ، جامعة القادسية،2018، ص18-19.

[3] عبد الحكيم عامر الطحاوي، العلاقات السعودية- الايرانية واثرها في دول الخليج العربي، العبيكان للنشر والتوزيع، 2004، ص38.

كانت النوايا الحقيقية للاتحاد السوفياتي قبل انسحابه عقد اتفاقية مع ايران لإعطائه بعض الامتيازات البترولية[1].

كانت الحجة غير مقنعة لأن معاهدة 1921 لا علاقة لها بوجود القوات السوفييتية في إيران وبالتالي لا يمكن التذرع بها إلا إذا احتلت إيران من قبل قوة معادية للاتحاد السوفياتي، وهذا لم يكن كذلك، في 19 يناير 1946، قدمت الحكومة الإيرانية هذه المسألة إلى مجلس الأمن، الذي صوّت في 30 يناير على قرار يوصي بأن تسعى حكومتا طهران وموسكو لحل نزاعهما من خلال المفاوضات المباشرة،[2] وكانت القوات البريطانية (والأمريكية) قد أخلت إيران في 2 مارس 1946، وأعلنت الحكومة السوفييتية في 26 مارس أنها مستعدة للقيام بنفس الأمر، شريطة أن يقوم مجلس الأمن بالتخلي عن الملف، تم الانسحاب السوفياتي من ايران نهائيا بحلول عام1947م[3].

ب. النداء السوفياتي ضد القواعد العسكرية في الخارج

القضية الإيرانية كانت مجرد حادث، مع سقوط الستار الحديدي في وسط وشرق أوروبا، انخرطت القوتان العظمتان – في حرب باردة لا هوادة فيها والتي استمرت قرابة نصف قرن، في وقت مبكر من أغسطس 1946، طلبت الحكومة السوفيتية، في اشارة الى المادة 43 من الميثاق أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وخاصة الدول الكبرى، ملزمة بتزويد مجلس الأمن والأمين العام بتقرير مفصل عن قواتهما المسلحة المنتشرة في الخارج.[4]

---

[1] اسماعيل صبري مقلد، الصراع الامريكي السوفياتي حول الشرق الاوسط: الابعاد الاقليمية والدولية، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1986، ص32.

[2] كان هذا في الواقع اعترافًا بعجزه، لأن أي قرار آخر ملزم تجاه الاتحاد السوفييتي كان هذا الأخير سيلجأ إلى استخدام حق النقض (الفيتو).

[3] عبد الحكيم عامر الطحاوي، المرجع السابق، ص39.

[4] حيث جاء حرفيا في المادة 43 من ميثاق الامم المتحدة: ...يجب ان يحدد ذلك الاتفاق او تلك الاتفاقات عدد هذه القوات وانواعها ومدى استعدادها واماكنها عموما ونوع لتسهيلات والمساعدات التي تقدم. ينظر: ميثاق الامم المتحدة الدولي لسنة 1945، الفصل السابع.

في خطابه أمام اللجنة الأولى للجمعية العامة في 20 نوفمبر 1946 ، اعترض وزير الشؤون الخارجية السوفييتي مولوتوف[1] على وجود الجنود الأمريكيين في أوروبا ، قائلاً: من جانبه ، غادر الجيش السوفييتي يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والنرويج وجزيرة بورنهولم الدنماركية بالإضافة إلى إيران واعترف بأن القوات السوفياتية لا تزال منتشرة في أراضي بولندا ، لكنها تضمن اتصالات الاتحاد السوفييتي بألمانيا الشرقية. وبالمثل، لا يزالون في كوريا الشمالية ، ولكن هذه المواقف تتماشى مع الاتفاقيات الدولية المبرمة لهذا الغرض[2].

في مداخلاته في 22 و 26 نوفمبر ، ثم 8 و 13 ديسمبر ، شجب مولوتوف وقوف القوات البريطانية في اليونان ، واحتج على وجود الجيش الأمريكي في الصين وبنما والبرازيل وأيسلندا. وقال إن الغربيين يتدخلون في الشؤون الداخلية لهذه الدول ويشكلون تهديدًا للدول المجاورة[3].

رفضت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا هذه الاتهامات وقالوا إن هذه المسألة تدخل في نطاق اختصاص مجلس الأمن ، وفي ضوء هذه الاختلافات ، صوتت الجمعية العامة في 14 ديسمبر 1946 لصالح قرار غامض يعترف بالحاجة إلى التنظيم المبكر للأسلحة والقوات المسلحة للدول الأعضاء والحد منها، وأوصت مجلس الأمن لوضع هذه المسألة قيد الدراسة. وفي الوقت نفسه ، أوصت بالانسحاب

---

[1] مولوتوف: كلمة روسية تعني (المطرقة)، وكان مولوتوف وزير خارجية الاتحاد السوفياتي الأسبق قد اقصى من مناصبه وطرد من الحزب الذي كان من مؤسسيه الأوائل، وكان في السابعة العشرين من عمره يرأس تحرير صحيفة صغيرة تصدرها جماعة (برافدا) وهي كلمة روسية تعني الحقيقة. وفي عام 1939 عين وزيرا للخارجية ودخل بعد مدة قصيرة في مفاوضات ألمانيا النازية، ووقع مع (روبنتروب) وزير خارجية هتلر، معاهدة عدم الاعتداء التي مهدة السبيل للغزو الألماني لبولندة، ونشوب الحرب العالمية الثانية. ينظر: عبد الله محمد أبو علم، رياض المعرفة، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص101.

[2] Romain Yakemtchouk, Bases militaires et stationnement de troupes à l'étranger en temps de paix. Le cas de l'U.R.S.S./Russie, Annuaire Français de Droit International Année 1994, P 385

[3] لقد التزمت العقيدة السوفيتية للقانون الدولي بأمانة بهذا الرأي ، مدعية أن القواعد العسكرية في الخارج لا تتفق مع المواد 1 و 2 و 52 و 53 و 54 من ميثاق الأمم المتحدة وقد اكد السوفييت على ذلك للأمم المتحدة في 12 يناير 1952 ينظر:
Romain Yakemtchouk, *op.cit*, p382

التدريجي والمتوازن للقوات التي تحتل أراضي العدو السابقة ، وكذلك الانسحاب الفوري للقوات المسلحة "المتمركزة في أراضي الدول الأعضاء دون موافقتهم".[1]

وبعد عقيدة ترومان (مارس 1947) و اقامة الولايات المتحدة لبرنامج التحالفات السياسية وإقامة قواعدها العسكرية حول الاتحاد السوفييتي، نجح السوفيت بعد عامين، في عام 1949 في أول تفجير نووي، ثم كانت الحرب الكورية (1950) وهي التي وضعت العالم الحر في اختبار صعب، وأكملت إعادة تسليح ألمانيا الغربية (1954) وإقامة منظمة حلف وارسو (1955) تحت إشراف اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وطوال هذه الفترة، أثارت الدبلوماسية السوفييتية ضجة كبيرة حول القواعد العسكرية للغربيين، وخاصة الأمريكيين، ودعت إلى قمعهم.

ج. الجيش السوفيتي يدخل المجر

بعد مرور عام على توقيع معاهدة وارسو لإنشاء نظام للأمن الجماعي في أوروبا الشرقية (14 مايو 1955) ، نشر الاتحاد السوفياتي العديد من قواته العسكرية في المجر انطلاقا من المبدأ العام المتمثل في ضرورة توحيد وضع قوات أي دولة موقعة لمعاهدة وارسو، بمعنى ان الحلف قد اعطى مبررا قانونيا للاحتفاظ بقواته في المجر[2].

د.ابرام معاهدات تتعلق بوقوف القوات السوفيتية في بلدان أوروبا الوسطى

وقد أبرمت اتفاقات مع بولندا (17 ديسمبر 1956) وألمانيا الشرقية (13 مارس 1957) ورومانيا (15 أبريل 1957) والمجر (27 مايو 1957) ثم تشيكوسلوفاكيا في وقت لاحق، وقد أكدت هذه المعاهدات أن الوجود "المؤقت" للقوات السوفياتية على أراضي الدول المضيفة لن يؤثر على سيادتها، وان الجيش السوفييتي لن يدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول او في حياتها الاجتماعية والسياسية.

---

[1] Romain Yakemtchouk, *op.cit*, p386

[2] بسيوني الخولي، موسوعة الدرر الزاهرة في الاصالة المعاصرة، المجلد 11، الاستراتيجية العالمية من القطبيين الاعظم الى القطب الاوحد، دار العلم والايمان للنشر، القاهرة، 2014، ص22

هـ. القواعد السوفياتية في الصين وألبانيا

زاد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من جهوده لإنشاء قواعد بحرية خارج حدوده و قدم طلبات لهذا الغرض في عام 1958 إلى الصين ،لأنه عندما شغل غواصاته الطويلة المدى ، كان بحاجة إلى محطة إذاعية في الأراضي الصينية للبقاء على اتصال مع الأسطول وقد وافقت ماوتسي تونغ[1] على ذلك بشرط ان يكون الاستخدام مشترك، من ناحية أخرى، حصل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على مثل هذا الإذن في ألبانيا ، ولكن ليس لفترة طويلة حيث تم التخلي عنه في عام 1961 في أعقاب تدهور العلاقات بين البلدين[2].

و. الوجود العسكري لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الشرق الأوسط وفيتنام

وفي عام 1968، حصل الاتحاد السوفييتي على حق وصول سفنه الحربية إلى مرافق الميناء بالإسكندرية وبورسعيد ومرسى متروح ، فضلاً عن إمكانية استخدام المطارات المصرية لطائراتها. الاستطلاع بدوريات في شرق البحر الأبيض المتوسط (48). وقد انتهت هذه المرافق بعد انهيار العلاقات السوفيتية المصرية وطرد السوفييت عام 1972 من قبل الرئيس السادات[3].

---

[1] ماو تسي تونغ: MAO ZEDONG(1893–1976) زعيم ثوري صيني "النجم الساطع الذي أنطفا عند غياب الشمس" أسس الحزب الشيوعي الصيني، واستولى على السلطة بالقوة العسكرية، في أكبر بلد مأهول بالسكان على مستوى العالم، والهمت إنجازاته الحركات الشيوعية في عدد من البلدان الأخرى، فقد استطاع من خلال افعاله المباشرة ومن خلال توزيع الواسع لأفكاره عبر كتاباته، ان يحقق لنفسه مكانة مميزة كقائد شيوعي بارز وكواحد من أكثر القادة السياسيين –العسكريين نفوذا في القرن العشرين. ينظر مجموعة مؤلفين، موسوعة مشاهير العالم، مشاهير القادة السياسيين والعسكريين، ج3، دار الصداقة العربية، بيروت لبنان،2002، ص155.

[2] Romain Yakemtchouk, P 390-391

[3] منح الرئيس الراحل انور السادات تسهيلات للقوات الأمريكية داخل الاراضي المصرية ووضع قاعده قنا الجوية قرب مدينة الاقصر تحت تصرفها بالكامل، خاصة وان هذه القاعدة لها قيمة استراتيجية بشهادة هنري كيسنجر، حيث وردت في مذكراته ما يأتي: " لم اكن افهم غباء السادات الا حينما طرد السوفييت من مصر دون مقابل وحين وهب لنا قاعدة قنا الحيوية عرفت ان العرب في طورهم للانهيار خاصة بعد قبول اسرائيل كدولة بينهم دون اعتراض، فما زلت اقول انها مسالة وقت لا غير فلننتظر ونرى سقوط البلدان العربية راكعة تحت ارجل اسرائيل" ينظر: عبد القادر رزيق المخادمي، القواعد الامريكية الروسية و مخاطرها على الامن القومي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ص57

حرص الاتحاد السوفياتي على تعزيز موقعه في جنوب شرق آسيا من خلال التوقيع على معاهدة صداقة وتعاون مع فيتنام في 3 نوفمبر 1978 ، والتي أدت إلى منح منشآت جوية وبحرية مهمة للاتحاد السوفييتي. القواعد الفرنسية السابقة (ومن ثم الأمريكية) دا نانغ وكام رانه[1].

يبدو أن الاتحاد السوفييتي بدأ باستخدام قاعدة كام رانه في وقت مبكر من عام 1979: كانت الطائرات السوفياتية المتمركزة على هذه القاعدة تقوم بدوريات على مدى 12،500 كم من بحر الصين و المحيط الهادي. "كما ورد أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قام بتركيب مجمع إلكتروني في كام رانه قادر على السيطرة على اتصالات القوات الأمريكية في الفلبين (في قاعدة كلارك الجوية وقاعدة سابي باي البحرية)، وكذلك الاتصالات بين أسطول البحرية الأمريكية. "المحيط الهندي وقاعدة دييغو غارسيا".

ز- نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي

جلبت الاضطرابات التي وقعت في عام 1985 في الاتحاد السوفييتي وفي الكتلة الشيوعية بسبب سياسة البريسترويكا[2] التي طبقها غورباتشوف[3] نقطة تحول رئيسية في السياسة الدولية و بدأت النظم الاجتماعية والاقتصادية في التلاشي وامتنعت موسكو عن تطبيق عقيدة بريجنيف ضد مسيرة شعوب وسط وشرق أوروبا نحو حريتهم السياسية.

كانت هنغاريا أول من فكك الستار الحديدي الذي فصلها عن الغرب، وفي 9 نوفمبر 1989 سقط جدار الخجل ، جدار برلين الذي كان لمدة 28 عامًا رمزًا لتقسيم ألمانيا ونتيجة لذلك ، تصدعت الشيوعية

---

[1] Romain Yakemtchouk, *op.cit*, P 394

[2] البريسترويكا: أطلق غورباتشوف البروسترويكا بعد وقت قصير من توليه مناصبه القيادية في الدولة والحزب، والفكرة التي يعالجها الكتاب والتي استمر غورباتشوف يدافع عنها هي: إعادة البناء عن طريق الديمقراطية والعلنية والنقد ليتاح للاتحاد السوفياتي تحقيق هد فه في حل مشكلاته الداخلة (خصوصا الاقتصادية) وابقائه الدولة العظمى الثانية، والانتقال به الى المرتبة الأولى في العالم وقد اتبع سياسة الانفتاح على الغرب وسط تهليل كل الأوساط الغربية له ولمبادرته خاصة من الدوائر الغربي الحاكمة ومن الصحافة. انظر زليخا أمين حسين، موسوعة ينابيع المعرفة حضارات وأعلام، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان ،2008، ص62.

[3] غورباتشوف: من مواليد عام 1931 عضو الحزب الشيوعي السوفياتي منذ عام 1952، انهى دراسة القانون في جامعة لومونوف في موسكو عام 1955، وفي عام 1967 نال ديبلوم زراعي–اقتصادي من معهد الزراعة في ستافروبول . انظر نفس المرجع ص62.

في كل مكان في ألمانيا الشرقية ، وتشيكوسلوفاكيا ، وبولندا ، وبلغاريا ، ورومانيا ، وبعد ذلك بقليل في ألبانيا.

في اجتماعهم التاريخي الذي عقد في مالطة في كانون الأول / ديسمبر من نفس العام ، أعلن الرئيسان بوش وغورباتشوف انتهاء الحرب الباردة، وأعلن نائب وزير الخارجية ف. بتروفسكي أن الاتحاد السوفييتي سيعيد جميع قواته المرابطة في أوروبا بحلول 1995-1996 ، وبحلول عام 2000 سيخلي جميع قواعده في الخارج، واتخذت الحكومة السوفياتية قرار سحب قواتها من أفغانستان، وضغطت على فيتنام لإجلاء قواتها من كمبوديا (1989) ، وطالبت كوبا بسحب وحداتها المسلحة من أنغولا، وفيما يتعلق بالجيش السوفياتي في كوبا ، أعلن انسحابهم في سبتمبر 1991[1].

II-1-2- الاستراتيجية الامريكية في نشر القواعد العسكرية

أ. نشر القواعد العسكرية لحفظ الامن القومي للمعسكر الغربي

اخذت الولايات المتحدة تسير ومنذ الحرب العالمية الثانية ضمن المثل القائل ان العزلة الأمريكية غرقت في بير هاربر[2]، بحيث اصبحت فكرة الامن القومي مرتبطة بفكرة الامن العالمي، تلك الفكرة التي اعلن عنها **وودرو ولسن**[3] واعيد اقرارها في ميثاق الاطلسي(حلف شمال الاطلسي)[4].

ويعتبر الأمن القومي مفهوم رئيسي تبناه القادة السياسيين الامريكيين لدعم مواقفهم السياسية، وجاءت العديد من الخطابات التي تبرر وتعطي الشرعية لتصميم استراتيجيتهم المنظورة و بعيدة المدى

[1] Romain Yakemtchouk, *op.cit*, pp 395-396

[2] حسن البزاز، القوى العظمى بين شريعة الغاب وصراع الفيلة، ط، 1بغداد دار الشؤون الثقافية العامة، 1988، ص 15

[3] وودرو ولسن: هو الرئيس الثامن والعشرون من رؤساء جمهورية الولايات المتحدة. ولد في بلدة ستونتن بولاية فرجينيا في 28 ديسمير سنة 1856 م وكان أبوه قسا فيها، وهو من أصل أيرلندي وتزوج والده بأبنة قس اسكتلندي الأصل.اسمها جسي وودرو. والتحق وودرو، ولسن بجامعة برنستن سنة 1875م وتخّرج منها سنة 1879م ولم يظهر نجاحا كبيزا في تلك الجامعة فرقته عند اننهائه الثامن والثلاثين من106،وكانت علاماته حسنة في والعلوم السياسية ولكن لم يبد ذكاء عظيما في العلوم الطبيعية؛ كان يخطب ويناقش أحيانًا في جمعيات الجامعة بدون تفوق عظيم. انظر: وودرو ولسن، الحكومة الدستورية في الولايات المتحدة الامريكية، ترجمة وديع الضبع ،ط 2،دار نهوض للدراسات والنشر، القاهرة، 2018، ص41.

[4] دكستر بركنس، فلسفة السياسة الخارجية الامريكية، دراسة وتحليل، ترجمة، د. حسن عمر مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1952، ص119

بجوانبها الاقتصادية و السياسية و العسكرية، وأن منطقة الامن القومي اتسع نطاقها الى ابعد مدى بعدما كانت فقط منطقه الكاريبي فإنها شملت ابعد من تلك المنطقة مثل البرازيل والاكوادور، ولكن في ما بعد كشف للعالم ان حدود مساحة الامن القومي الامريكي تتضمن اوروبا والشرق الاوسط وان نشر دول أخرى قواعدها في تلك المناطق يعني تهديدا للأمن القومي الامريكي[1].

ان رؤساء الولايات المتحدة وعلى مدار ما بعد الحرب العالمية الثانية لم يستثنوا منطقة في نظرهم غير مهمة بل حتى في تقسيماتهم للمصالح كما فعل ريتشارد نيكسون[2]، حيث قسموها الى ثلاثة انواع وهي الحيوية والهامة والهامشية ولم يدع فاصل بينهم بل اوجد ارتباط بينهم بحيث كانت اغلبها مهمة بنظره[3] .

ب. سياسة الاحتواء و التطويق الأمريكية

قامت الاستراتيجية الأميركية على أساس العنف فيما عرف باستراتيجية الحصار والاحتواء، وكان الهدف المعلن لهذه الاستراتيجية هو إحباط ما سمي بنزعة التوسع السوفيتية من خلال تطويق الاتحاد السوفياتي وحلفائه بجدار ضاغط من الأحلاف والقواعد العسكرية التي تحول دون اختراق السوفيات لخط التقسيم الفاصل ب المعسكرين وإعاقة وصولهم إلى مناطق نفوذ الولايات المتحدة أي تجميد توسع نفوذ الكتلة الشرقية وعدم توغلها خارج الستار الحديدي[4].

بما ان الولايات المتحدة كانت تنفرد وحدها بالسلاح الذري حتى عام 1949 – في فترة اشتداد الصراع المذهبي بينها وبين الاتحاد السوفياتي– فإن هذا الظرف ساعد على نجاح سياسة الاحتواء و التطويق الأمريكية حيث وقعت الولايات المتحدة مع تركيا واليونان اتفاقية لمنع توسع النفوذ الشيوعي في

---

[1] حسن البزاز، المرجع السابق، ص48

[2] ريتشارد نيكسون: رئيس أمريكي، شغل المنصب بداية من 20 يناير 1969حتى استقالته بسبب فضيحة "واترجيت" في 9 أغسطس 1974.أنظر حسن أبو طالب ،السادات سيرة ومسيرة ،دار المعارف، القاهرة ،2013، ص89.

[3] وائل محمد اسماعيل، المرجع السابق ص126.

[4] محمد عزيز شكري، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، ص152.

داخلهما كما قدمت بعد ذلك مشروع مساعدات اقتصادية لدول اوروبا بالإضافة الى توقيع سلسلة من الاتفاقيات مع العدد من البلدان لضمان الامن المتبادل.

سعت الولايات المتحدة بعد انشاء حلف الاطلسي عام 1949 لإقامة احلاف اقليمية لتطويق الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية مثل حلف بغداد و الحلف المركزي في الشرق الاوسط، حلف جنوب شرق آسيا إضافة لوجود الولايات المتحدة في اليابان وكوريا الجنوبية والصين(فورموزا) وتايوان، وصاحب تأليف هذه الكتل تأسيس شبكة واسعة من القواعد العسكرية التي تقع حول الاتحاد السوفياتي و البلدان الاشتراكية الاخرى وكذلك على اراضي البلدان النامية في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية كخطوط امنية لإعادة الحكم الاستعماري[1].

استخدمت الولايات المتحدة على غرار الدول الإمبريالية هذه الكتل والاحلاف للحد من حركات التحرر الوطنية وضمان وتعزيز مواقع الاحتكارات الإمبريالية في البلدان المستعمرة والتابعة، فشهدت الجبهة الأفريقية والأسيوية مدا استعماريا متصلا وكاسحا من غانا وغينيا وحتى فيتنام و اندونيسيا و من مصر حتى الهند وذلك بهدف تصفية سياسة عدم الانحياز بسلاح الاستعمار الجديد واستفادت في ذلك من سياسة التعايش السلمي مع الاتحاد السوفياتي[2].

وتجدر الإشارة الى ان فكرة تأسيس الأحلاف العسكرية لم تحظى بتأييد في كثير من بلدان جنوب شرق اسيا ولم تدخل فيها الا ثلاث بلدان من هذه المنطقة وهي باكستان و الفلبين وتايلند والبلدان الاخرى المشتركة في هذه المعاهدة وهي استراليا فرنسا نيوزيلاندا انجلترا الولايات المتحدة الأمريكية لا تنتمي كما هو معلوم الى بلدان هذه المنطقة[3].

---

[1] حسن سيد سلمان، ظاهرة الاستعمار في افريقيا والعالم العربي، مجلة بحوث نصف سنوية، العدد الثاني، المركز الاسلامي الافريقي بالخرطوم، أفريل 1986، ص72.

[2] جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، دار الشرق، بيروت، 1983، ص315-317.

[3] فاسيليفتش فاخروشيف، السياسة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية، دار التقدم، موسكو، 1973، ص178.

ج. استخدام القواعد الامريكية في استراتيجية الردع الشامل

لقد كانت للقواعد العسكرية اهمية خاصة في مرحلة استراتيجية الردع الشامل التي ابتدعها دالاس في وقت احتكار الولايات المتحدة للأسلحة النووية نظرا لان مدى قذفات القنابل الذرية ب29 التي كانت موجودة عقب الحرب العالمية الثانية كان محدودا لذلك اضطرت الى انشاء شبكه كاملة من القواعد المحيطة بالاتحاد السوفيتي[1].

تم تغير المفهوم بالنسبة للقواعد كما قال الاستراتيجي الفرنسي الجنرال اندريه بوفر في كتابه مدخل الاستراتيجية بعد ان تغيرت استراتيجية الرد الشامل وحلول استراتيجية الرد المرن محلها وهي الاستراتيجية التي قام بتجديدها الجنرال ماكسويل تايلور وتبناها الرئيس كندي[2] و تعني هذه الاستراتيجية كما يقول بوفر دراسة كل حالة حسب اهميتها وعدم اللجوء الى الرد الشامل الا في اخر المطاف، اي انها تحاول ان تكون فعالة في الرد مع الحفاظ على بقاء محدود ومع ذلك لم تفقد قيمتها فهذه القواعد لها فعاليتها في عمليات القوات الجوية المنقولة من امريكا الى المناطق المضطربة لأنها محطات امداد بالوقود لطائراتها و نقاط وثوب وارتكاز تعمل بنفسها فضلا عن دورها في الحرب المحدودة.

جميع هذه القواعد موجوده خارج الاراضي الأمريكية و تشكل حلقات متسعة تدريجيا كل منها يحمي الاخرى ومهمتها الرئيسية حماية الارض الامريكية من الغارات الجوية التقليدية و النووية و التصدي لكل خطر محتمل وتدميره قبل وقوعه وخاصه الهجمات المفاجئة و اما اهميتها الهجومية فهي كبيرة ايضا بسبب توزعها في مختلف انحاء العالم و عدم امكانيه القضاء عليها من الضربة الاولى، لذلك فواحدة منها يمكن ان تسبب الخسائر الفادحة للعدو ولو بدأ بالضربة الاولى[3].

---

[1] محمد عدنان مراد، المرجع السابق، ص510

[2] جون كندي: هو الرئيس (الخامس والثلاثون)للولايات المتحدة الامريكية، تولى الرئاسة خلفا للرئيس دوايت أيزنهاور وقد خلفه نائبه ليندون جونسون، ولد ففي 29مايو 1917 واغتيل في 22نوفمبر 1963في دلاس، تكساس. انظر اياد محي الدين أمين، الاغتيالات السياسية في العصر الحديث عربا وعجما، ط1 ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان 2016، ص36.

[3] محمد عدنان مراد، المرجع السابق، ص511.

II-2- الوجود العسكري البريطاني وتأثيره على منطقة الخليج

كانت بريطانيا تعتبر منطقة الخليج العربي بمثابة بحيرة مغلقة لنفوذها، إلاّ انه بعد عام1947 لاسيما بعد استقلال الهند وباكستان عن السيطرة البريطانية كان من المفروض أن تتخلى بريطانيا عن الخليج العربي باعتبار أن أهميته تكمن في ارتباط الخْليجِ العربي بالهند[1]، ولكن الذي حدث أن بريطانيا زادت من تمسكها بالمنطقة بعد اكتشاف النفط فيها بكميات كبيرة[2].

وهكذا يلاحظ أن تدفق النفط بكميات تجارية قد ترك بصماته الواضحة على تغيير السياسة الاستراتيجية البريطانية تجاه منطقة الخليج العربي، إذ أن أهمية الخليج التقليدية بالنسبة لبريطانيا قد انتهت باعتباره خط دفاعي أمامي بالنسبة للإمبراطورية البريطانية في الهند، ولكن ظهرت أهمية جديدة للخليج العربي ليس لبريطانيا وحدها وإنما لدول غرب أوربا بصفة عامة، وهكذا كان من الطبيعي أن تركز بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية اهتمامها على المصالح النفطية في الخليج العربي، كما أخذت تركز سيطرتها على المنطقة أكثر حيث نقلت المقيمة البريطانية عام 1946 من بوشر إلى البحرين، وحين استقلت الهند وباكستان في العام التالي أصبح الخليج العربي يتبع وزارة الخارجية البريطانية، بعد ان كان تابعاً لحكومة الهند أي أن الوزارة الخارجية البريطانية قد ورثت جميع الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها حكومة الهند مع إمارات الخليج العربي[3].

ولا شك في أن اكتشاف النفط وزيادة التنافس الدولي حوله كان وراء زيادة بريطانيا من وسائل هيمنتها على المنطقة عن طريق بناء قواعد عسكرية للمحافظة على استثماراتها النفطية، فضلاً عن استخدامها لضرب حركات التحرر الوطنية في المنطقة العربية.

---

[1] جمال زكريا قاسم، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني الى حرب الخليج الثانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997 ابو ظبي، ص2.

[2] John Marlowe, the Persain Gulf in the Twentieth Century,(London,1962), pp.139-140

[3] علي عبد الحسين عبد الله، أمن الخليج العربي في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية، دار رسلان للنشر والتوزيع، دمشق،2011، ص57

II- 2-1- القواعد العسكرية البريطانية:

وقد تركز الوجود العسكري البريطاني حتى قرار الانسحاب 1968- 1971 من منطقة الخليج العربي في القواعد العسكرية الآتية:

اولا: البحرين:

أ. القاعدة الجوية الملكية في جزيرة المحرق:

تعد هذه القاعدة من القواعد المهمة لسلاح الطيران الملكي البريطاني، وعدد من ناقلات الجنود والسلاح والطائرات النفاثة. فضلاً عن الدبابات والمصفحات، ولا يقل عدد الجنود بصفة دائمة عن عشرة آلاف جندي[1].

ب. قاعدة الهملة:

أنشئت قاعدة الهملة في جزيرة المنامة كبرى جزر البحرين في عام1962 وتشغل مساحة كبيرة من المنطقة الوسطى فيها، وهي الخاصة بسلاح المشاة والكومندوز، ويعسكر فيها عشرين ألف جندي بكامل معداتهم الحربية الثقيلة كالدبابات والمصفحات والمدافع المضادة للطائرات.

ج. القاعدة العسكرية الملكية في الجفير:

قبيل إعلان الحرب العالمية الثانية ظهرت حاجة ملحة لإنشاء مطارات وتسهيلات جديدة جوية لبريطانية، فتم بناء قاعدة الجفير في عام 1935، وهي تقع على سواحل قرية الجفير، ويتألف القسم الأكبر من القاعدة كثكنات ومنازل سكن الضباط البريطانيين، وقد سخرت بريطانيا واردات البحرين التي تأتيها من النفط والجمارك لغرض بناء ميناء سلمان العميق بالقرب من القاعدة في عام 1962 بهدف إقامة قاعدة بحرية كبيرة لهم لتستخدم في رسو بواخرهم الحربية الضخمة، وتشكل في الوقت نفسه نقطة

[1] ابتسام عبد الأمير حسون، دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة في الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983 ص23.

لتحرك الأسطول البريطاني إلى أنحاء مختلفة من الخليج العربي لتحقيق أهدافها، وترابط باستمرار في هذه القاعدة ثلاث مدمرات، ويبلغ عدد الجنود الموجودين فيها سبعة آلاف جندي بريطاني[1].

هـ-مطار الصخير:

يقع هذا المطار في جزيرة المنامة في البحرين، ويقع بالقرب من منابع النفط الرئيسة فيها، وهو لا يستخدم إلا في المهمات العاجلة.

ثانيا: سلطنة مسقط وعمان:

أ. **قاعدة بيت الفليج:** وهي أكبر قاعدة برية في مسقط، وفيها مطار عسكري ضخم يضم مجموعة من الطائرات، وبناء على أهمية هذه القاعدة فقد جعلها البريطانيون مركز القيادة العامة التي تخضع لها جميع القيادات العسكرية البريطانية في المنطقة.

ب. قاعدة عذبة: وهي قاعدة بريطانية في منطقة (عذبة) القريبة من السيب.

ج. قاعدة المصيرة: أنشئت في عام 1937 على بعد (400) كم جنوب شرق مسقط وفيها قاعدة جوية وبرية بريطانية كبيرة.

د. قاعدة البريمي[2]: وهذه المنطقة كانت خاضعة للسعودية، وقد أعادتها بالاتفاق مع كل من أبو ظبي ومسقط بواسطة تدخل بريطاني، وتقع قاعدة البريمي في المنطقة الخاضعة إلى مسقط، كما توجد في مسقط وعمان قواعد عسكرية أخرى مثل قاعدة حجار وقاعدة حجم وقاعدة سويق.

---

[1] علي عبد الحسين عبد الله، المرجع السابق، ص58

[2] البريمي: وهي عبارة عن ثماني واحات تقع بين امارات ابوظبي وسلطنة عمان والسعودية وقد احتلتها السعودية عده مرات في القرن التاسع عشر، واندلعت الازمه في عام 1949، حيث تدخلت بريطانيا الى جانب اماره ابوظبي في مساله النزاع حول هذه الواحات مما ادى الى توتر العلاقات السعودية البريطانية في تلك الفترة. **ينظر:** نفس المرجع، ص59

ثالثاً: ساحل عمان (الإمارات العربية المتحدة فيما بعد)

أ. قاعدة الشارقة:

عقدت في تموز1932 اتفاقية جوية مع شيخ الشارقة سلطان بن صقر[1] منح بموجبها بريطانيا تسهيلات إنشاء قاعدة في الشارقة لتأمين طرق المواصلات البريطانية إلى مستعمراتها في الهند. وفي تشرين أول من العام نفسه افتتحت شركة الخطوط الجوية البريطانية خطها الجديد. وهبطت أول طائرة بريطانية في طريقها إلى الهند. وكانت تدفع بريطانيا سنوياً للشيخ مليون روبية بدل إيجار[2].

ب. قاعدة ابو ظبي:

عقدت بريطانيا في عام 1934 مع شيخ أبو ظبي شخبوط بن سلطان بن زايد إنشاء قاعدة جوية بريطانية في جزيرة بني ياس وقد اتفقت على دفع مبلغ 400 روبية كإيجار شهري للمطارات[3] .

ج. اتفاقية مطار في كلبا:

وتنفيذاً للسياسة البريطانية والخطة المرسومة من وزارة الطيران والسلاح الملكي البريطاني لبناء مطارات ومحطات للوقود، وكانت الحكومة تدفع لحاكم كلبا الشيخ سعيد بن حمد شهرياً مبلغ (400) روبية كإيجار للمطار وكان تسليمها عن طريق الوكيل البريطاني في الشارقة[4].

---

[1] سلطان بن صقر: الشيخ سلطان بن صقر بن راشد بن مطر القاسمي ولد في 1780 تولى الحكم 1803 وقدر له أن يحكم القواسم على مدى جيلين كاملين وشهد في حياته كل عمليات التغير والانتقال من الهمجية الى التحضر في الخليج ،ضمت رأس الخيمة الى الحكم الشيخ سلطان بن صقر سنة 1820، لم يكن احد يعلم أين يقيم في رأس الخيمة أم في الشارقة ؟ولكن كان يطلق علية دائما شيخ الشارقة ،واحيانا شيخ رأس الخيمة ،كان في بداية حياته يستعين بإخوته ثم بأبنائه كممثلين عنه في الحكم المباشر لمدينتي الشارقة ورأس الخيمة فكان يحكم رأس الخيمة الشيخ محمد بن صقر شقيق الشيخ سلطان سنة 1823.ينظر صلاح عبد الحيد ،شخصيات أثرت الحياة الإماراتية، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، الجيزة، 2016، ص 133.

[2] عبد الرحمان بن يوسف بن محارب، الخليج العربي والتطورات السياسية 1914-1971، دار الثقافة العربية، الشارقة، ص315

[3] احمد السامرائي، إيران والخليج العربي، الدار العربية للنشر والطباعة، بغداد، 1986، ص315

[4] علي محمد راشد، الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدت بين امارات ساحل عمان وبريطانيا 1806-1971، منشورات اتحاد كتاب وادباء الامارات، ابو ظبي، 1989، ص26.

هـ. اتفاقية مطار دبي:

استطاعت الحكومة البريطانية أن تعقد اتفاقية مع حاكم دبي الشيخ سعيد بن مكثوم لبناء مطار وكان لنزول الطائرات البحرية في خور دبي، ومخزن للوقود في دبي، وتعهدت الحكومة البريطانية بدفع مبلغ (1940) روبية هندية مقابل الإيجار ورواتب الحراس واستعمال أسلحة نزول الطائرات والرصيف والمراكب البخارية والمخازن"[1].

كان الوجود البريطاني ينمو بازدياد في الخليج العربي منذ عام 1956، فقد اعتبر التوسع في القواعد البحرية والجوية في عدن والبحرين والشارقة بمثابة التعويض عن قاعدة قناة السويس، واستخدام تلك القواعد كقوة ردع لمواجهة تيار الحركات القومية العربية المتصاعدة في المنطقة، وقد توضح هذا التركيز البريطاني على القواعد العسكرية في الخليج العربي بعد اعلان بريطانيا عام 1966 ان قاعدتها الرئيسية ستتحول من عدن الى البحرين وستكون البديل الذي ستركز عليه استراتيجية شرق السويس[2].

وهكذا كان الهدف الأول للبريطانيين من خلال عقد اتفاقيات القواعد العسكرية والامتيازات النفطية هو الحفاظ على أهدافهم الاستراتيجية في المنطقة، إلا أن تلك المصالح قد تعرضت إلى العديد من الأحداث المهمة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان لها الدور البارز على الأوضاع السياسية في منطقة الخليج العربي من جهة، وشكلت بداية النهاية للنفوذ البريطاني في المنطقة من جهة ثانية[3].

II- 2-2-العلاقات البريطانية الأمريكية في منطقة الخليج العربي

وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد جعلت همها في الخليج العَربي للحصول على مكاسب اقتصادية بصورة عامة ونفطية بصورة خاصة، وخاصة في الفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ولهذا رفعت بوجه بريطانيا شعار (سياسة الباب المفتوح) الذي ينص على عدم احتكار دولة بينها لامتياز

---

[1] علي محمد راشد، المرجع السابق، ص156 -161.

[2] صلاح العقاد، معالم التغيير في دول الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1982، ص149.

[3] علي عبد الحسين عبد الله، المرجع السابق، ص61

معين قد يشكل ضرراً لدولة أخرى. وقد استطاعت الحكومة الأمريكية أن تضمن لبعض الشركات الأمريكية المساهمة في استغلال النفط في كل من البحرين والكويت بينما انفردت شركات أمريكية أخرى باستغلال نفط السعودية[1].

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية تكشفت أهمية الخليج العربي العسكرية والاستراتيجية لأن إيران أصبحت حلقة اتصال بين الاتحاد السوفيتي من جهة وبقية حلفائه من جهة أخرى. إذ استعملت مواصلات إيران وخاصة سككها الحديدية جسراً لعبور الإمدادات العسكرية إلى الاتحاد السوفيتي، وبعد تكشف هذه الأهمية سارعت الولايات المتحدة في أواخر الحرب العالمية الثانية إلى إنشاء قاعدة جوية في منطقة الظهران. القريبة من آبار النفط عام 1945م لتسهيل الاتصال بين غرب أوروبا وبين ميادين الحرب في الشرق الأقصى وقد انتهت الحرب قبل أن يكتمل بناؤها، وأنجزت بعد الحرب واحتفظت بها الولايات المتحدة حتى عام1945م لتسهيل الاتصال بين غرب أوروبا وبين ميادين الحرب في الشرق الأقصى، وأنجزت بعد الحرب واحتفظت بها الولايات المتحدة حتى عام 1962م

بعد أن خرجت بريطانيا من الحرب العالمية الثانية وهي منهارة اقتصادياً وعسكرياً ومثقلة بالديون وجدت نفسها في مواجهة كارثة اقتصادية ولم يكن من الممكن تخفيف حدتها لولا القرض الأمريكي البالغ3.250.000.000. دولار في نفس السنة.

وفي ضوء هذا الظرف لم يكن أمام الساسة البريطانيين إلا تنسيق سياستهم الخارجية مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وبجانب التدهور الاقتصادي بدأت حركات نضال تحرري، مثل الحركة الشعبية في العراق التي طالبت بإلغاء معاهدة، 1930 وفي مصر كانت المطالبة بجلاء القوات البريطانية عنها، واضطرارها سنة 1947 الى إعلان استقلال الهند وباكستان فضلاً عن ظهور الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى مجاورة للخليج العربي ومحاولته إعادة العلاقات مع السعودية.

---

[1] محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص852

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة اعترفت بالتفوق السياسي والعسكري لبريطانيا في منطقة الخْليج العربي بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن هذه النظرة قد أخذت تتغير بعد تبلور الحرب الباردة، إذ وضعت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في مركز التصدي الأكبر للاتحاد السوفيتي في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط بعد فشل سياسة بَريطَانيَا في حرب السويس عام 1956م إذ أخذت الولايات المتحدة تطبق ما عرف بسياسية (ملئ الفراغ أو مبدأ أيزنهاور). وكان هذا التغلغل السياسي والعسكري قد جاء بعد انتصارات حققتها الولايات المتحدة عبر (مشروع مارشال عام 1947م)[1] وما ترتب على حصول الشركات الأمريكية النغطية على المساهمة بقدر كب في عمليات استقلال النفط الإيراني بعد فشل حركة مصدق عام1953. [2]

وهذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية قد ظهرت كقوة مؤثرة في منطقة الخليج العربي، مما أغاظ بريطانيا إذ ظهرت بعض الخلافات بينهما بسبب هذا التنافس، إلا أن الولايات المتحدة عادت من جديد تحت شعار "مقاومة نفوذ الاتحاد السوفيتي والشيوعية في الخليج العربي وقامت بإعطاء بريطانيا أفضلية في التفوق السياسي والعسكري في المنطقة، وذلك إثر تصريح جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي عام 1957م الذي أكد فيه على ضرورة إيقاف هذه الخلافات في سبيل مقاومة الهدف الأكبر (ويعني به الاتحاد السوفيتي)، وقد يشمل التنسيق السياسة الدفاعية الجديدة التي عرفت ب(استراتيجية شرف السويس[3]) كما يعني أن على بريطانيا أن تتجه بكل ثقتها شرق السويس إلى المحيطين الهندي والهادي والتنسيق مع الأسطول الأمريكي السابع هناك، كما أصبح الاحتفاظ بعدد كبير من القواعد المؤلفة من فرق المشاة ذات الأسلحة التقليدية عبثاً لا مبرر له مع وجود السلاح الذري وإمكانية إقامة قواعد

---

[1] مشروع مارشال عام 1947م: عبارة عن خطة طرحتها الولايات المتحدة لتقديم مساعدات ضخمة الى الدول الاوربية بعد الحرب العالمية الثانية لتمكينها من استعادة عافيتها الاقتصادية. ينظر محمد علي الفوزي، العلاقات الاقتصادية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية 2002، ص220.

[2] محمود شاكر، المرجع السابق، ص853.

[3] استراتيجية شرق السويس: المقصود بها تطبيق الاستراتيجية البريطانية الخاصة بالانسحاب العسكري من المنطقة الممتدة من الخليج العربي إلى سنغافورة في جنوب شرق اسيا. ينظر: الكسي فاسيليف، بترول الخليج العربي والقضية العربية، القاهرة، 1978، ص46.

تنطلق منها الصواريخ بعيدة المدى وحاملات الطائرات وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بالتعاون مع الولايات المتحدة[1].

II- 2-3- الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي موقف القوى العظمى منه

أولا: أسباب الانسحاب:

أصدرت بريطانيا (الكتاب الأبيض). في تموز 1967 بشأن تخفيض نفقات الدفاع البريطاني ومن ثم الانسحاب من منطقة الخليج العربي. والذي يبين أن "الأسباب الاقتصادية هي التي جعلت الحكومة البريطانية تلجأ الى تخفيض نفقات الدفاع وذلك لمواجهة الوضع الاقتصادي داخل بريطانيا وكذلك في أوربا[2]. ويمكن إجمال الأسباب الرئيسة من وراء إصدار ذلك القرار ما يأتي:

أ- الأسباب السياسية.

أدرك الساسة البريطانيون أن العلاقات السلمية مع الإمارات الخليجية العربية يكون أكثر ضماناً من التواجد العسكري المباشر الذي يضر بالمصالح البريطانية في هذه الإمارات، وقد كانت مسألة القواعد العسكرية تثير خلافا داخل حزب العمال لبريطاني أثناء وجوده في الحكم، ففي عام 1966 قدم 54 نائبا عماليا اقتراحا الى رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسن (H. Wilson) ينادي بتصفية القواعد العسكرية البريطانية في شرق السويس في موعد اقصاه عام 1971[3].

إن تغيير الأسلوب الاستعماري القديم في منطقة الخليج العربي بانسحاب القوات البريطانية، وإنهاء المعاهدات التي لم تعد ملائمة لتطورات العصر واستبدالها بعقد معاهدات صداقة مع الإمارات الخليجية، على أسس عصرية ملائمة يمكن بريطانيا من المحافظة على مصالحها الاقتصادية في الخليج العربي بشكل لا يثير الحقد والكراهية ضد بريطانيا من قبل سكان الإمارات خاصة بعد سلسلة النكسات التي

---

[1] محمود شاكر، المرجع السابق، ص، 854

[2] المرجع نفسه، ص856

[3] صلاح العقاد، معالم التغيير في دول الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1972، ص149

أصابت سياستها في المنطقة كتأميم النفط الإيراني في عام 1951، وسقوط الملكية في العراق عام 1958، والتي رافقها انسحاب العراق من حلف بغداد في العام التالي وثورة عمان عام 1954 ونجاح ثورة جنوب اليمن وتأسيس اليمن الديمقراطية في عام 1962[1].

ب- الأسباب الاقتصادية

إن برنامج الحكومة البريطانية الذي يدعو للانسحاب ينطلق من ادماج الخطة الاقتصادية والعسكرية معاً، وهذا سوف يتيح للقوات البريطانية تحمل البرنامج الرامي إلى تحقيق المصلحة الوطنية البريطانية حيث ان دخول بريطانيا السوق الاوروبية المشتركة يتطلب تخفيض القوات البريطانية في الخليج العربي، مما يساعدها على دعم جهودها في نطاق حلف شمال الاطلسي والاتجاه نحو القارة الاوروبية، كذلك نجد معارضة الراي العام البريطاني لتحمل عبئ الدفاع عن مصالح نفطية لم تعد مقصورة على بريطانيا[2] ، لهذا ففكرة وجود قواعد عسكرية في الإمارات العربية ضد رغبات سكانها سوف يخلق لها مشاكل كبيرة جداً وأن أي توسع بالقواعد العسكرية يعني أعباء مالية كبيرة جداً ترهق بريطانيا لذلك كان الرأي هو الانسحاب من المنطقة.[3]

ثانيا: موقف القوى العظمى من قرار الانسحاب البريطاني

أ- موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الانسحاب

عارضت الولايات المتحدة الأمريكية الانسحاب البريطاني من الخليج العربي بسبب تورطها في حرب الفيتنام، لذلك قررت مواجهة قرار الانسحاب والسيطرة على تطوراته وقد صرح جون مانسفيلد[4] J.Mansfield زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ في الكونغرس الأمريكي قائلاً: "أنا آسف لشعور

---

[1] جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، 1945-1971، ج3، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001، ص267.

[2] John Campbell, Defence of the Middle East, problems of American policy, (New York, 1953) p.285.

[3] علي عبد الحسين عبد الله، المرجع السابق، ص71

[4] جون مانسفيلد: الأستاذ الدكتور جون مانسفيلد هو جون أتش واتسون، أستاذ قانون متفرغ بكلية هارفارد للقانون والباحث في التعديل الأول للدستور، وله اهتمامات بحثية في مجالات القانون المقارن والقانون الدستوري فضلا عن قانون الأدلة http://karamah.org/ar/author2/professor-john-mansfield-2?fbclid=IwAR3rpzsfkH8cIdYUDwVbCjKgT7SHaVlaZ2IrcIstbWl0XboKA07Hk6I2Z6Y

البريطانيين بأنهم مجبرون على اتخاذ تلك الخطوة لأنه سيطلب منا أن نملأ هذا الفراغ ولا أدري كيف سنقوم بهذا العمل لأنني لا أظن بأن لدينا الرجال أو الموارد لذلك"[1] وقد حاول وزير الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية إقناع وزير الخارجية البريطانية هارولد مكملان بإبقاء القوات البريطانية في الخليج العربي مقابل تعهد أمريكي بمساعدة بريطانيا في أزمتها المالية[2].

كما حاولت الولايات المتحدة من خلال اتصالاتها مع كل من السعودية والكويت وإيران بشأن بقاء القوات البريطانية إلا أن هذه الدول رحبت بقرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، لهذا فقد اعتبرت إدارة الولايات المتحدة الأمريكية أن الانسحاب من الخليج العربي سوف يضعف الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة الاتحاد السوفييتي في منطقة الخليج العربي، وإضعاف القوات الأمريكية المتحاربة في الفيتنام، بالإضافة الى احتمال سقوط أنظمة اقطار الخليجٍ العربي في أيدي قوى الثورة العربية[3].

لقد كانت إدارة الولايات المتحدة وعلى رأسها الرئيس ريتشارد نيكسون Richard Nixon (1969-1973) تؤمن بمبدأ محاربة النفوذ السوفييتي في المنطقة، ومحاربة حركات التحرر ودعم الكيان الصهيوني، والاهتمام بنفط الخليجٍ العربي ودعم أنظمته الموالية لها، وهذه أبرز الثوابت في السياسة الخارجية الأمريكية بغض النظر عن تبدل المناصب الرئاسية، ففي 25 تموز 1969 وخلال المؤتمر الصحفي الذي عقده نيكسون في جزيرة غوام طرح مبدأً سمي (مبدأً نيكسون) ومفاده هو فك الارتباط الأمريكي المباشر بالمشكلات العالمية والعزوف عن تقديم الجنود والسلاح للحفاظ على الأوضاع الدولية القائمة، وبما يعني ضرورة تحمل الآخرين لمسؤولياتهم الإقليمية والدولية"[4].

ولم يكن مبدأ نيكسون يعني بأي حال من الأحوال عودة للعزلة الأمريكية التقليدية التي كانت تعرف ب(مبدأً مونرو) وتمثل التجسيد الخليجي لمبدأً نيكسون في سياسة الدعامتين السعودية والإيرانية التي قصد

[1] شاكر محمود وهيب، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2012، ص112.

[2] سيف الرميحي، التطور الاقتصادي والسيامي لأقطار الخُلَيج العربي، ترجمة عبد السلام الإدريسي، جامعة البصرة، 1980, ص 214

[3] علي عبد الحسين عبد الله، المرجع السابق، ص72

[4] زهير شكر، السياسة الامريكية في الخليج العربي، معهد الانماء العربي، بيروت، 1982، ص44

منها اضطلاع الرياض وطهران بأدوار سياسية وأمنية على المستوي الإقليمي الخليجي تملأ الفراغ الناجم عن الانسحاب البريطاني من المنطقة عام 1971، وتغني عن الحضور الأمريكي المباشر فيها[1].

ب- موقف الاتحاد السوفياتي.

بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي اكد الاتحاد السوفياتي في بيان رسمي له صدر في اذار عام 1968 ان قيام حلف دفاعي اقليمي من دونه بعد الانسحاب البريطاني سيكون موجها بالدرجة الاساس ضد أمن حدوده الجنوبية، واكدت الحكومة السوفيتية على ضرورة تحقيق توازن استراتيجي مع الوجود الغربي في الخليج العربي والمحيط الهندي بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة وذلك من خلال الدعوة الى اقامة ميثاق الأمن الجماعي في قارة آسيا ليشمل منطقة الخليج العربي ويضم كلا من العراق وايران والهند وباكستان وافغانستان، والغرض الاساسي من الدعوة الى قيام الميثاق المذكور هو لتعزيز الأمن وتطوير التعاون بين دول الخليج العربي وعلاقتها مع الدول الاسيوية على اساس الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الاراضي[2] وكان الاتحاد السوفياتي يهدف بالدرجة الاولى الى الوصول الى مياه الخليج العربي الدافئة ويعارض الوجود العسكري الغربي في الخليج العربي[3].

II-3- التنديد بوجود القواعد العسكرية الاجنبية

عمدت الدول الامبريالية من خلال اقامة القواعد العسكرية إلى تقسيم أوصال الشعوب، وإقامة قواعد فيها لتمزق وحدة الأمة الواحدة، وتضع في قلبها قاعدة للعدوان، تستعملها عند الحاجة، ولجأت هذه الدول إلى استخدام هذه القواعد للتسلل البعيد المدى مما اثار مخاوف دول العالم الثالث تجاه تلك القواعد الأجنبية[4].

---

[1] علي عبد الحسين عبد الله، المرجع السابق، ص73

[2] جون كيلي، شبه الجزيرة العربية والخليج والغرب، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1984، ص722

[3] محمود علي الداود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، مطبعة الارشاد، بغداد،1980، ص35.

[4] عادل غنيم، جمال عبد الناصر وعهده، دار المعارف للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ص12.

II- 3-1- حركة عدم الانحياز ورفضها للقواعد العسكرية

بدأت بواعث حركة عدم الانحياز تظهر منذ مطلع الخمسينات من القرن الماضي، حيث شهد العالم أكبر حركة تحررية في تاريخه المعاصر، تمثلت في استقلال جزء كبير من المستعمرات في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية، فبدأت هذه الدول تطالب بمكان لها على المسرح العالمي نظرا للصراع الذي كان قائما بين المعسكرين، وتسعى لإيجاد اسس جديدة للعلاقات الدولية تضع نهاية للسيطرة الأجنبية بكافة صورها وأشكالها[1].

من مبادئ حركة عدم الانحياز أن لا تكون الدولة قد سمحت لدولة أجنبية بإقامة قواعد عسكرية في إقليمها بمحض إرادتها، أما إذا كانت قد أقيمت فرضا عليها فلا خروج عن المبدأ ، فالقاعدة الأميركية مثلا في« مدينة غوانتانامو » في كوبا قبل قيام الثورة فيها وظلت مفروضة على هافانا فرضا لا تعني مثلا أن كوبا خالفت سياسة عدم الانحياز[2].

ان الدول الجديدة التي تتجمع داخل حركة عدم الانحياز، والتي ستزعم إخلاء القوات الأجنبية المنتشرة على أراضيها قد عبرت عن هذا الطلب في قمة عدم الانحياز الأولى في بلغراد (1-6 سبتمبر 1961) حيث اعتبر المشاركون في المؤتمر أن "إقامة القواعد العسكرية الأجنبية والحفاظ عليها في أراضي الدول الأخرى، يشكل انتهاكا صارخا لسيادة هذه الدول " وأعربوا عن "الدعم غير المشروط للبلدان التي تسعى إلى إزالة هذه القواعد"، وناشدوا البلدان التي تحتفظ بقواعد في الخارج "للنظر الجاد في إبعادها" كمساهمة في السلام العالمي". واعترفوا كذلك بأن "وجود قاعدة عسكرية للولايات المتحدة في

---

[1] العابدي أسماء، دور الجزائر في حركة عدم الانحياز من خلال مؤتمر الجزائر عام 1973 م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص33.

[2] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مطبوعات جامعة الكويت، 1971، ص23.

غوانتانامو (كوبا)، وفي ظلها أبدت حكومة كوبا وشعبها اعتراضها ، يؤثر على السيادة و السلامة الإقليمية لهذا البلد "[1].

وقد أعاد المؤتمر العالمي الثاني لدول عدم الانحياز الذي تم في القاهرة (5-10 أكتوبر 1964) هذه الملاحظات، ونوقشت عدة مسائل هامة منها مسألة القواعد العسكرية الأجنبية ولا سيما تلك المقامة في أقاليم آسيوية وأفريقية، وقد اعتبر المؤتمر ان تلك القواعد تمثل انتهاكات صارخة لسيادة الدول و تهديداً للحرية والسلام العالمي واستنكر المؤتمر كذلك مشروع إقامة قواعد عسكرية على جزر المحيط الهندي معتبرا هذا المحيط بحيرة آسيوية أفريقية[2].

تم تقديم إعلان القاهرة إلى اللجنة القانونية للجمعية العامة للأمم المتحدة لدراسة مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، وبما أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن هذه النقطة، كان على الجمعية العامة أن تكتفي باعتماد نص غامض حول "القضاء على القواعد العسكرية الأجنبية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية[3].

II- 3-2- آراء بعض الزعماء من القواعد العسكرية والتحذير منها

أولا: جمال عبد الناصر ونظرته للقواعد العسكرية الأجنبية

حيث يذكر الرئيس جمال عبد الناصر[4]، أنه قابل "المستر جون فوستر دالاس" بعد الثورة، وكان حديثه كله عن أهداف القواعد العسكرية كوسيلة لمواجهة العدوان المحتمل من الخارج، ولقد عبر عن رأيه بصراحة، وكان يتلخص في أن العدوان من الخارج لن يجيء، ذلك لآن أساليب الحرب الجديدة وفى

---

[1] La conférence des chefs d'Etat ou de gouvernement des pays Non-Alignés; Belgrade, 1-6 septembre 1961 Belgrade, yugoslavia, 1962, p 276.

[2] محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص94.

[3] Romain Yakemtchouk, *op.cit* , p392

[4] جمال عبد الناصر: ولد في عام 1918 بالإسكندرية، تخرج من كلية الحقوق بجامعة القاهرة، وأكمل الكلية الحربية عام1938، تدرج بالتدريس في الكلية حتى عام 1951، قاد ثورة 23 يوليو/تموز 1952، وأصبح رئيس لجمهورية مصر العربية حتى وفاته في عام 1970. للمزيد أنظر: محمد سمير المنشاوي، جمال عبد الناصر والقضية الفلسطينية 1952-1970، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2006، ص1.

مقدمتها اختراع الأسلحة النووية غير صورة الحرب، وجعل أي عدوان خارجي أمرا بعيد الاحتمال، لهذا فقد حذر الرئيس جمال عبد الناصر الوزير جون فوستر دالاس[1] من اقامة قواعد عسكرية التي تكون تحت الضغط على إرادة الدول والشعوب.

حيث يقول الرئيس جمال عبد الناصر للوزير جون فوستر دالاس: "إنك تستطيع بوسائلك أن تضغط على حكومة عربية، لكى تنحاز إلى معسكركم وتعطيكم القواعد العسكرية في أرضها، ولكن ذلك لن تكون له أي فائدة عندما تجيء التجربة الفاصلة، ولسوف تجد أن الحكومة التي خضعت لضغطكم قد انفصلت عن قاعدتها الشعبية، وأن هذه الحكومة لم تعد قادرة على قيادة جماهير شعبها، وستجد أن هذه القيادة قد انتقلت إلى زعامات لا تراها، وكذلك فإن القواعد العسكرية التي ستحصل عليها تحت الضغط سوف تصبح عديمة الفائدة عندما تحتاج إليها، وذلك أنه في مواجهة كل قاعدة لك ستكون هناك عشرات القواعد تعمل ضدك، لقد تحقق كل الذى قلته له، وبعد أن تحقق لم يجد من دفاع إلا أن يلقى علي مسئولية كل ما حدث، ولست أدرى كيف أكون مسئولاً عن شيء بصرته بعواقبه؟ "[2].

وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس جمال عبد الناصر في الإسكندرية يوم 23-6-1960 بميدان المنشية بعد عوته من يوغوسلافيا حذر الشعب المصري من مخاطر القواعد العسكرية حيث جاء حرفيا في خطابه:" "ان القواعد العسكرية إنما هي تهديد للسلام والأمن، وإن في بلادنا المثل الواضح لذلك، فإننا في سنة 1956 هوجمنا من القواعد العسكرية في قبرص وفى مالطة، القواعد التي أخذتها بريطانيا قسراً، ولم تكن هذه القواعد العسكرية من أجل السلام، كما قالوا وكما ادعوا، ولكنها استخدمت من أجل العدوان،

[1] جون فوستر دالاس(1959): ويعد من أبرز الشخصيات السياسية التي تولت منصب وزير الخارجية الامريكية اذا كانت إدارة ايزنهاور تحت سيطرته المباشر ولا يتخذ اي قرار فيها داخليا ولا خارجيا دون استشارته، وفي بداية حياته كان محاميا وعضوا بارزا في الحزب الجمهوري وقد رشحه الحزب لمنصب وزارة الخارجية.

[2] هدى جمال عبد الناصر، المجموعة الكاملة لخطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر، المجلد الثامن في الفترة من 18 يناير 1959- 23 ديسمبر 1959، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2008، ص655.

ومن أجل تقتيل الأنفس البريئة في بلادنا، ومن أجل محاولة السيطرة على بلادنا وإخضاعها لمناطق النفوذ، ولهذا فإننا نؤيد تصفية القواعد العسَكرَيَةِ تصفية كاملة، كما نؤيد نزع السلاح"[1].

وفي حوار الرئيس جمال عبد الناصر مع المحرر السياسي لجريدة "الأوبزرفر"البريطانية حول الخطر المتزايد على الأمة العربية من اسرائيل، تم التطرق الى عدة نقاط أهمها مسألة القواعد العسكرية الأجنبية حيث جاء سؤال الصحفي للرئيس قائلا : "لقد طالبتم في بداية هذا العام بتصفية جميع القواعد البريطانية من الأراضي العربية، ومع ذلك فلنفرض أن حكومة ليبيا وشعبها وكذلك حكومة عدن وشعبها قبلوا بوجود قواعد بريطانية على أرضهم لتسهيل حق المرور والمواصلات البريطانية إلى إفريقيا وإلى الشرق الأقصى، فهل رغم ذلك تصرون على معارضة وجود هذه القواعد؟ ".

كان جواب الرئيس ان سياسته دائماً كانت ولاتزال ضد وجود القواعد الأجنبية، لان القواعد العسكرية الأجنبية ليست مسألة مواصلات، ولكنها سياسة مناطق نفوذ، وأدوات سيطرة على الشعوب التي تقع هذه القواعد في أراضيها، وتهديد للشعوب المجاورة لها، ولقد كان أنتوني إيدن" – رئيس وزراء بريطانيا السابق – هو الذى قال بنفسه في مجلس العموم البريطاني في معرض تقديم حلف بغداد إلى المجلس: "إن إنشاء هذا الحلف ووجود بريطانيا معه، ضمان لوجودها ونفوذها في الشرق الأوسط".

ومن ناحية أخرى قال الرئيس بأنه لا يوجد شعب يقبل باختياره أن تكون أرضه مفتوحة للاحتلال الأجنبي، وان ذلك لا يمكن أن يفرض إلا عنوة وبرغم إرادة الشعوب، كما ذكر الرئيس بأحدث العدوان الثلاثي على مصر حيث هوجمت مصر من قواعد أجنبية محيطة بها بينها على سبيل المثال قبرص ومالطة، لهذا أعاد الرئيس التأكيد بأنه ضد منطق القواعد العسكرية الأجنبية أساساً، اما مسألة المواصلات فإن ذلك ليس بحاجة إلى قاعدة للحصول على نقط المواصلات، تلك مسألة تستطيع أن

---

[1] هدى جمال عبد الناصر، المجموعة الكاملة لخطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر، المجلد السابع، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2008، ص561.

تضمنها بين الدول اتفاقيات عادية ليست فيها قوات احتلال، وليس فيها ضغط مسلح، وليس فيها خطر على الذين يطالبون بحريتهم وبحقهم في الاستقلال[1].

ثانيا– تشي غيفارا ونظرته للقواعد العسكرية الأجنبية

عندما كان يرأس وفدا كوبيا الى اجتماع وزراء الاقتصاد في مونتفيديو[2]، يذكر تشي غيفارا انه عندما فتح الباب وجد أضواء الفلاشات امامه، وأكثر من مئتي صحفي وسينمائي وتلفزيوني يجتمعون في غرفة صغيرة لطرح الأسئلة عليه ومن بين تلك الأسئلة كانت قضية القواعد العسكرية الأمريكية وموقفه منها وقد كان السؤال الموجه لتشي غيفارا[3] حرفيا على النحو الآتي:" لا تزال القاعدة العسكرية للبحرية الأميركية غوانتنامو على الأرض الكوبية، وهي لا تشكل خطراً عسكرياً فقط بل سياسياً أيضاً، فكيف تنظرون إلى ذلك"؟.

أجاب تشي غيفارا عن هذا السؤال قائلا:" لقد أعلنا دائماً ولا زلنا نعلن أن الولايات المتحدة تخرق كافة الأعراف، وتستمر باحتلالها أراضي ولن نتهادن في يوم من الأيام مع هذا الأمر، فقد أبلغنا مختلف الهيئات والمنظمات الدولية أن استمرار وجود هذه القاعدة يعني تحدياً لسيادة واستقلال بلدنا، لكننا لن نخاطر بالسلم العالمي، ولن نقوم بعمل عسكري ضد هذه القَاعَدة قبل الجنود الأميركيين الموجودين هناك ونحن سنبحث عن حل سياسي لهذه المسألة"[4].

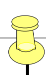
---

[1] هدى جمال عبد الناصر، جمال عبد الناصر في مواجهة الصحافة، المجلد الثاني، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2008، ص681.

[2] يقصد بها الدورة الاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بين دول امريكا اللاتينية التابع لمنظمة الدول الاميركية التي انعقدت عام 1961 في الاورغواي.

[3] يعتبر تشي غيفارا الثائر الأممي الأكثر شهرة في العالم في النصف الثاني من القرن العشرين، ولد في 14 حزيران 1928 في مدينة روزاريو الأرجنتينية من عائلة غنية، وبعد إكمال دراسته التمهيدية سجل غيفارا في كلية الطب عام 1947 ليمكث فيها حتى عام 1950 الذي قرر فيه القيام برحلة على متن دراجة نارية استغرقت عامين جال خلالها على كافة أقطار أميركا اللاتينية مكتشفاً البؤس والفقر الذي كان يرزح تحته الملايين من سكان القارة الغنية، في المكسيك التقى بالكوبي فيدال كاسترو للمرة الأولى في عام 1955 وارتبط الاثنان بعلاقة نضالية وطيدة. ينظر: زليخا أمين حسين، موسوعة ينابيع المعرفة: حضارات وأعلام، ط1، دار دجلة للنشر والتوزيع، 2008، ص205.

[4] ارنستو تشي غيفارا، أحلامي لا تعرف الحدود، ترجمة: هـ.غروس و ك.فولف، دار الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص168



الفصل الثالث:

القواعد العسكرية في ظل النظام الدولي الجديد

- ✓ الاستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة بعد الحرب الباردة
- ✓ القواعد العسكرية الاجنبية في الشرق الأوسط
- ✓ القواعد العسكرية في المناطق الاستراتيجية الأخرى

III-1- الاستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة بعد الحرب الباردة

اذا كانت الاستراتيجية المعتمدة للولايات المتحدة في حربها الباردة مع الاتحاد السوفيتي تقوم على مبدأ «الاحتواء والردع» وهي التي مارستها الإدارات الامريكية المتعاقبة باقتدار من خلال أجهزتها المتعاونة، فإن إدارة الرئيس جورج دبليو بوش قد تخلت بالكامل عنها ولترسم من خلال رموزها اليمينية استراتيجية مختلفة تقوم على مبدأ «الحرب الوقائية»[1]. وبالتالي سعت الولايات المتحدة لخلق مبررات جديدة لبناء القواعد العسكرية التي استمرت برفي الانتشار بدءا من " التدخل الإنساني " حتى نزع سلاح العراق[2].

ويعتقد تشالمرز جونسون[3] أن خمس مهام بعد الحرب الباردة حلت محل المهام القديمة وتتمثل في الحفاظ على تفوق عسكري مطلق على بقية دول العالم، وهي مهمة تتضمن نشاطا بوليسيا إمبراطوريا لضمان ألا يفلت جزء من الإمبراطورية من الزمام، والتصنت على اتصالات المواطنين والأعداء على السواء، وكذلك محاولة السيطرة على أكبر عدد ممكن من مصادر البترول لخدمة حاجة أميريكا الشرهة لأنواع الوقود الأحفوري واستخدام تلك السيطرة كأداة مساومة حتى مع المناطق المعتمدة على النفط بدرجة أكبر، وكذلك لجلب الأعمال والدخل للمجمع الصناعي العسكري بالإضافة الى كفالة توفير حياة مريحة لأعضاء القوات المسلحة وعائلاتهم

---

[1] وتسمى كذلك الدفاع عن النفس الوقائي وهي استراتيجية جديدة تعني مهاجمة الأطراف المستهدفة سياسياً وعسكرياً وبشكل انفرادي كلما سنحت الفرصة، وقلب موازين القوى القائمة في المنطقة ضمن تخطيط سياسي متحرك من منطقة إلى أخرى، هذه الاستراتيجية وضع معالها ورسم حدودها تيار المحافظين الجدد الذي يتزعمه : نائب وزير الدفاع بول وولفوفيتز، او بعبارة أخرى قيام دولة أو أكثر بهجمات عسكرية إستباقية Pre-emptive strikes عندما تكون متأكدة أو لديها أسباب تدفعها الى الإعتقاد أن دولة أخرى أو أكثر ستشرع بمهاجمتها عسكرياً تمنح فكرة الدفاع الوقائي الدول حق استخدام القوة العسكرية قبل تعرضها لهجوم عسكري مؤجه ضد إقليمها أو ضد قوات عسكرية تابعة لها موجودة خارج إقليمها كما تستند هذه الفكرة من وجهة نظر الداعين إليها الى حجة قانونية فحواها ان عالم اليوم يعج بأسلحة تهدد أمن الدول ووجودها مثل الصواريخ الباليستية بعيدة ومتوسطة المدى والأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل التي يمكن بوساطتها تدمير أية دولة تدميرا كلياً دون حاجة الى مواجهات عسكرية مباشرة بين الدولة فليس مقبولاً أو منطقياً أن تنتظر الدول وقوع هجوم متوقع كهذا ضدها من جانب دولة أخرى، فتعرض الدولة الى تهديد جدّي يمنحها حق القيام بضربات استباقية حفاظاً على وجودها وأمنها **ينظر**: عدنان عبد الله رشيد، الدبلوماسية الوقائية الى اين؟: دراسة تحليلية مستقبلية، ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص168.

[2] امبراطورية الاكاذيب، مصطلحات الخداع الامريكي بعد احداث 11 سبتمبر، ط1، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص21.

[3] تشالمرز جونسون: وهو أستاذ فخري في جامعة كاليفورنيا، ساندياغو. له اثنا عشر كتابا، من أبرزها، النتائج العكسية، تكاليف وتبعات الإمبراطورية الامريكية(هنري هولت،2000)، وكتاب ماسي الإمبراطورية، النزعة العسكرية السرية وزوال الجمهورية (متروبولبتن بوكس، 2004). انظر: ست جالي و جيرمي إيرب: اختطاف كارثة: 11 سبتمبر، الخوف والترويج لإمبراطورية أمريكية، ترجمة عبد اللطيف موسى أبو البصل، العبيكان، الرياض، 2007، ص217.

والترفيه عنهم أثناء خدمتهم خارج البلاد، وهذه المهام الخمس لا يمكن ان تتحقق الى بالاعتماد على شبكة عالمية من القواعد العسكرية[1].

بعد أحداث 11 أيلول 2001 كانت فرصة مناسبة لتيار المحافظين الجدد لإعادة تقديم استراتيجيتهم الوقائية والتي كانت قد عرضت سابقاً على الرئيس جورج بوش بعيد انتخابه إلا أنه رفضها، ونتيجة لأحداث أيلول تم اتخاذ قرار رسمي في البيت الأبيض بخوض حربي: الأولى بسرعة ضد أفغانستان، والأخرى بعد أشهر من انتهاء الأولى وموجهة ضد العراق الذي ستستخدم أراضيه بعد الاحتلال كقاعدة عسكرية للجيش الأمريكي تمكن الإدارة الأمريكية بموجبها من ممارسة ضغوط مباشرة بحق عدد من الدول العربية وفي مقدمتها سوريا[2].

III-1-1- السلوك الأمريكي الجديد في نشر القواعد العسكرية

يرى تشالمرز جونسون"Chalmers Johnson" أن الولايات المتحدة هي إمبراطورية القواعد[3] " empire of bases" أي أنها اختارت أن تستعرض قوتها في الخارج ليس بواسطة تأسيس حكومات استعمارية ولكن بواسطة إرسال القوات الأمريكية إلى قواعد عسكرية منتشرة عبر العالم، فالسلوك الأمريكي بعد الحرب الباردة هو عبارة عن بناء إمبراطورية القواعد العسكرية[4].

ووفقا لــ Johnson فإن العسكرية الأمريكية هي المحفز على التوسع الاقتصادي، اذ أن الوضع العسكري المتفوق هو العامل الفيصل وراء التوسع الاقتصادي والتحكم في الموارد الاقتصادية المهمة وعلى رأسها البترول"؛ وهو ما يؤيده Craig في أن الوصول إلى البترول وموارد الطاقة كان المحفز الأكبر للتوسع العسكري الأمريكي ومن ذلك غزو العراق لإحكام السيطرة على موارده النفطية خاصة وهو يعد ثاني أكبر دولة

---

[1] تشالمرز جونسون، أحزان الإمبراطورية، النزعة العسكرية، والسرية ونهاية الجمهورية، ترجمة صلاح عويس، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011، ص181.

[2] نبال خماش، المرجع السابق، ص21

[3] الملحق رقم01 ، ص136 يوضح انتشار القوة العسكرية الأمريكية في العالم سنة 2011

[4] مروة حامد البدري، بناء النظام الاقليمي: السياسات الامريكية للشرق الاوسط، المكتب العربي للمعارف،2014، ص49

على المستوى العالمي من حيث احتياطيات النفط، وآية ذلك أنه بمجرد دخول الولايات المتحدة العراق قامت السلطات العسكرية بإرسال قوات لحماية مناطق انتاج النفط قبل اي مواقع اخرى[1].

وفي نفس السياق يذكر تشالمرز جونسون ان شبكة القواعد الأمريكية في العالم ترتبط بمفهوم "الإمبراطورية" ليس من الناحية الكلاسيكية التي تعني" الاستحواذ والسيطرة والغلبة العسكرية والتفوق على الدول الأجنبية الأخرى وجعلها تابعة لها"، وانما تأخذ الشكل الحديث من الإمبراطورية الذي يتمثل فوق كل شيء بالولايات المتحدة الأمريكية التي تحب ان تطلق على نفسها وصف القوى العظمى وفي هذا الشكل الحديث من الامبراطورية تقابل القاعدة العسكرية دور المستعمرة في الإمبراطورية القديمة[2].

حيث يقول تشالمرز " لدينا 703 قاعدة عسكرية تنتشر حول العالم من اليابان إلى آيسلاندا، وهي موجودة في كل قارة من قارات الكرة الأرضية ما عدا القارة المتجمدة الجنوبية، وبالإضافة إلى ذلك، لدينا أكثر من ثلاث عشرة حاملة طائرات عملاقة تهيمن على بحار ومحيطات العالم، وبإمكاننا أن نتوجه بها إلى أي مكان في العالم، ولا يمكن لأحد أن يقف في طريقها...إن الإمبراطورية الحديثة هي امبراطورية الاحتياط العسكري الضخم... هذه هي إمبراطورية اليوم"[3].

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على القواعد الجزرية والقواعد العائمة (الأساطيل) فضلا عن القواعد الصحراوية البعيدة عن الأنظار مع التقليل من الاعتماد على البر وما يصاحبها من مسؤوليات وأعباء سياسية واقتصادية، منطلقة من مبدأ (يجب أن تستخدم الولايات المتحدة القاعدة ولا تسمح للقاعدة أن تستغلها)[4].

وقد شهدت فترة التسعينات بسبب حرب الخليج الثانية عام 1991 إقامة الولايات المتحدة قواعد عسكرية في المملكة العربية السعودية، والكويت، والبحرين، وقطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، أي خمسة قواعد عدا

[1] مروة حامد البدري، المرجع السابق، ص 50

[2] ست جالي و جيرمي إيرب: اختطاف كازثة: 11 سبتمبر، الخوف والترويج لإمبراطورية أمريكية، ترجمة عبد اللطيف موسى أبو البصل، العبيكان، الرياض، 2007، ص 222

[3] المرجع نفسه، ص223

[4] محمد جواد علي، الصراع الامريكي السوفياتي في المحيط الهندي مهد الدراسات الافريقية والاسيوية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1986، ص43-46

عمان، وعقب قصفها ليوغسلافيا في عام 1999انتهى الأمر بالولايات المتحدة إلى إقامة قواعد عسكرية في كوسوفو، وألبانيا، وبلغاريا، ومقدونيا، وهنغاريا، والبوسنة، وكرواتيا أي سبعة قواعد عسكرية وبعد الحرب على افغانستان والعراق –كما سنرى ذلك لاحقا –سنجد الولايات المتحدة ستحصل على قواعد عسكرية في 22 دولة خلال 12 سنة فقط[1].

ان عدد القواعد لا يعني قاعدة لكل دولة بل هناك دول عليها أكثر من 6 قواعد في آن معاً، وإزاء ذلك ارتهنت سيادة دول وباتت أكثر تهديداً بفعل الوجود العسكري الأمريكي الذي اصبح وجوده شبه دائم بدلاً من التواجد الوقتي ومن خلال آليات معينة هي المعاهدات والاتفاقيات الثنائية خلال الحرب الباردة وما بعدها[2].

III-1-2- الاستراتيجية العسكرية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

لم تكن أحداث الحادي عشر من أيلول حدثاً عادياً في تاريخ العلاقات الدولية، وأصبح معهوداً الآن بين المحللين السياسيين الحديث عن عالمين مختلفين: عالم ما قبل وعالم ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، وهذا يؤكد مدى التأثير الذي أحدثته تلك الأحداث خاصة وانها استهدفت أقوى قوة في العالم الا وهي الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى ذلك تتبع أهمية الحدث أيضا كما يشير الكاتب الروسي الدكتور ليونيد سوكانين، من أن الولايات المتحدة قامت بتوظيف هذا الحدث كذريعة "لإعادة تشكيل خريطة العالم" وتأكيد هيمنتها الدولية ولإعادة ترتيب العالم والعلاقات الدولية.[3]

لم تمر سوى ساعات معدودة من وقوع أحداث 11 أيلول 2001 في نيويورك وواشنطن، حتى أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية ما تسميه "الحرب على الإرهاب في جميع أنحاء العالم، ولا سيما منطقة الشرق الأوسط الذي وجهت إليه أصابع الاتهام بصورة مباشرة، بسبب انتماء عدد كبير من منفذي الهجمات لدول شرق أوسطية، ووضعت الولايات المتحدة الأمريكية لمجابهة تلك الدول التي أوردتها في جدول أعمال حروبها،

[1] وليم بلوم، قتل الأمل: تدخلات العسكريين الأمريكيين ووكالة المخابرات المركزية منذ الحرب العالمية الثانية، ترجمة د. أ سعد الباس، ط 1، مكتبة العبيكان، السعودية، 2006، ص273

[2] سول لاندو، الإمبراطورية الاستباقية، الترجمة ليلى النابلسي، ط1، الحوار الثقافي، بيروت، 2005، ص25

[3] وائل محمد اسماعيل، الامبراطورية الاخيرة: أفكار حول الهيمنة الامريكية، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص71

استراتيجيات تساعدها على التحرك بمرونة وسهولة لغرض القضاء– حسبما تدعي الولايات المتحدة الأمريكية – على الإرهاب، ومن تلك الاستراتيجيات " استراتيجية الضربات الوقائية" استراتيجية " الحروب الاستباقية"، والتي كانت بداية للحرب على "أفغانستان والعراق" على اعتبار أنهما من ضمن دول محور الشر لأسباب عديدة في مقدمتها تهديد السلم والأمن الدوليين[1].

وبالتالي فإعادة الانتشار العسكري الأمريكي وتكثيف نشر القواعد العسكرية لم تبدأ بعد الحرب الباردة وإنما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، وان هذه الاحداث لا تشمل الخسائر المادية فقط بل الكرامة والهيبة الأمريكية التي أهينت، لهذا كانت نقطة تحول في استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي التي كانت تعتمد على مبدأ الردع في مواجهة التهديدات، فاتخذت من الهجوم بديلا عن الردع، وبدعوى الدفاع عن النفس والمحافظة على المصالح العليا وحفظ السلم والأمن الدوليين والقضاء على الإرهاب[2] الذي بات يشكل العدو الجديد الذي خلف الاتحاد السوفيتي فوضعت السيناريوهات والخطط لزيادة عدد القوات العسكرية الأمريكية من 200 قاعدة بعد نهاية الحرب الباردة إلى أكثر من 750 قاعدة خلال اقل من عقد ونصف[3].

وعقب قصفها أفغانستان واحتلالها في الفترة 2001 – 2002 انتهى الأمر بإقامة الولايات المتحدة قواعد عسكرية في أفغانستان وباكستان وكازاخستان وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغستان وجورجيا واليمن وجيبوتي أي تسعة قواعد، أما بعد قصف العراق واحتلاله عام 2003 انتهى الأمر بإيجاد قواعد لها في العراق أيضا[4].

استمرت الولايات المتحدة بالضغط على الدول التي لا تطيع بأمانة النظام الذي تريد فرضه على البشرية جمعاء، وعلى وجه الخصوص إيران وكوريا الشمالية وسوريا وفنزويلا، فهم يراقبون عن كثب الحكومات التي لا

[1] مؤيد حمزة عباس، الاستراتيجية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط بعد 11 ايلول 2001، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2012، ص 61

[2] اعطى مصطلح الإرهاب للولايات المتحدة عذراً جديداً لاستبقاء قواعدها في الخارج. ومنذ 2002 صار الإرهاب صناعة هائلة في الولايات المتحدة تدر على شركات الأمن المليارات كل عام. فمثلاً قدرت صحيفة "يو إس إيه تودي" أن صناعة السينما تدر40 مليار دولار سنوياً ومثلها صناعة الموسيقى الأميركية لكن صناعة الإرهاب درت علمياً نحو 59 مليار دولار عام 2006 او ستة أضعاف قيمة هذه الصناعة عام 2002، ينظر: عادل سعيد بشتاوي، تاريخ الظلم الامريكي وبداية زمن الأفول الامبراطوري،ط1، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 232

[3] وائل محمد اسماعيل، المرجع السابق، ص133

[4] المرجع نفسه، ص134. للتوضيح يمكن الإطلاع على الملحق رقم 02، ص137 المتعلق بتوزيع القواعد العسكرية الأمريكية على المستوى العالمي

تؤيد بالضرورة توسيع قبضتها على موارد أراضيها، ويذكرJules Dufour انه توجد هناك اربعة عناصر رئيسية لغزو العالم والهيمنة عليه من قبل الأمريكيين و هي السيطرة على الاقتصاد العالمي والأسواق المالية، والسيطرة على جميع الموارد الطبيعية (المواد الخام وموارد الطاقة) التي تعتبر حاسمة لنمو أصولها وقوتها وبالتالي تتطلب مراقبتها شبكة قواعد أو منشآت عسكرية هامة تغطي الكوكب بأسره[1].

وقد أتسمت خطة إعادة الانتشار بسمات عديدة منها الضخامة بمعنى إن هناك العديد من الدول التي كشفت عن رغبتها في استضافة هذه القوات على أراضيها اما طمعاً في الفوائد الاقتصادية أو لتعزيز روابطها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، كما اتسمت هذه الخطة بتراجعها عن منهج بناء القواعد العسكرية الضخمة واتجاهها إلى منهج القواعد العسكرية الصغيرة محدودة الحجم التي يمكن أن تستخدم كقواعد انطلاق نحو المناطق الساخنة في العالم. ويكفي إن هناك (63) موقع عسكري في(11) دولة في الشرق الأدنى ومنطقتي الخليج العربي والمركز التي تضم دائرة الصراع العربي الإسرائيلي والقرن الأفريقي[2].

III-2- القواعد العسكرية الاجنبية في الشرق الاوسط

III-2-1- تطور مفهوم الشرق الأوسط و أهميته الجيوسياسية

أ- تطور مفهوم الشرق الأوسط

يعتبر المؤرخون أن ولادة مصطلح الشرق الأوسط جاءت في أواخر القرن التاسع عشر، ويشير آخرون إلى أن أول مؤشراتها كان مع توقيع معاهدة السلام بين روسيا والسلطنة العثمانية في عام 1774، الا ان اول استخدام لهذا المصطلح كان عام 1902، من قبل ضابط بحري أميركي هو الكابتن «الفريد ماهان» صاحب

---

[1] Jules Dufour, Le réseau mondial des bases militaires US, Les fondements de la terreur des peuples ou les maillons d'un filet qui emprisonne l'humanité, Centre de recherche sur la mondialisation (CRM) 21 mars 2014.site internet: https://www.mondialisation.ca/le-reseau-mondial-des-bases-militaires-us/5331393

[2] وائل محمد اسماعيل، المرجع السابق، ص136

نظرية القوة البحرية في التاريخ، وكذلك كتب «فالنتان شيرول» سلسلة مقالات بين عامي1902 و1903 بعنوان «المسألة الشرق أوسطية»[1].

ثم جاءت الحرب العالمية الأولى لتسجل نهاية العصر بعد تفكك السلطنة العثمانية، ونشوء الدول الأوروبية المنتصرة، معلنة بداية هيمنة فرنسية وبريطانية دامت نحو أربعة عقود". وقد أنشأ ونستون تشرشل[2] وزير المستعمرات البريطاني، خلال تلك الفترة إدارة «الشرق الأوسط», لكي تشرف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق. وجاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد هذا المفهوم (المصطلح). فأنشئ خلال الحرب مركز «تموين الشرق الأوسط». وقيادة «الشرق الأوسط» التي كانت تشرف على مساحة غير محددة ومتغيرة، تزداد وتقل تبعاً لتطورات الحرب[3].

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، انتقلت الولايات المتحدة تدريجاً من الاعتماد على بريطانيا للقيام بدور الشرطي في الوطن العربي إلى لاعب رئيسي بعد الانسحاب البريطاني شبه الكامل من المنطقة عام 1971 وتخلل هذه المرحلة تنسيق بريطاني – أميركي ميداني مشترك لمواجهة ما اعتبر تهديداً من روسيا بالتمدد إلى المنطقة، واعتمدت فيه واشنطن سياسة "الاحتواء والردع"[4]، ومارست استعراض قوتها البحرية في المتوسط لمواجهة الضغوط السوفياتية على تركيا، بالإضافة إلى إقامة قاعدة بحرية دائمة للأسطول الأميركي في البحرين، وعملت على تشكيل وتشجيع الأحلاف الإقليمية كحلف بغداد[5].

أما العصر الرابع، الذي جاء في أعقاب الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي فقد أتاح للأميركيين قدرة التأثير وحرية التحرك بشكل غير مسبوق لجهة انتشارهم العسكري الطويل الأمد برا وبحراً في شبه الجزيرة

---

[1] علي عبد فتوني، العرب ومخاطر الشرق الاوسط الجديد، ط1، دار الفارابي للنشر والتوزيع، 2014، بيروت، ص75

[2] ونستون تشرشل(WINSTON CHURCHILL): ولد عام 1874 بمدينة أوكسفورد الانجليزية، من أبرز القادة السياسيين البريطانيين، تولى رئاسة وزراء المملكة المتحدة في الفترة 1940–1945، ثم عاد لتولي المنصب ذاته في عام 1955، وتوفي عام 1965. للمزيد أنظر : نيكولاس رانكين، ونستون تشرشل والخداع البريطاني، ترجمة علي أمين علي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ، ص7–13.

[3] علي عبد فتوني، المرجع السابق، ص76

[4] محمد السعيد إدريس: النظام الإقليمي للخليج العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000 ص 60.

[5] علي عبد فتوني، المرجع السابق، ص77

العربية، و قد شكلت تلك المرحلة تحولاً في تطبيق استراتيجيات السيطرة على المنطقة التي تشكل خزاناً اقتصادياً لأغنى دول العالم الأمر الذي جعل مصطلح الشرق الأوسط[1] يأخذ بعداً جغرافياً جديداً.

وفي السياق نفسه، وضمن الاستراتيجية الجديدة، أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش الابن_في التاسع من أيار سنة 2002 في جامعة كارولينا الجنوبية، وفي خطابه أمام الأمم المتحدة في 21 أيلول2004 رغبته في إعادة تشكيل الشرق الأوسط الكبير، بجغرافية جديدة تمتد من الصحراء الغربية إلى باكستان، ووضع بوش الإدارة الأميركية أمام استحقاقات إصلاح منطقة الشرق الأوسط، مؤكداً أن الحرب على العراق ما هي إلا الحلقة الأولى في مسلسل تشكيل الشرق الأوسط الجديد[2]. تتمثل مصال ولايات المتحدة الامريكية في المنطقة كالآتي:

-حماية المصالح الاقتصادية التجارية التي تتعلق بتدفق النفط، وضمان السيطرة الأمريكية على عمليات استخراجه ونقله واستثمار عوائده.

-حماية إسرائيل وضمان تفوقها العسكري الإقليمي في مواجهة الدول العربية باعتبارها أهم حليف تعتمد عليه.

-الحفاظ على وجود بحري أمريكي دائم في منطقة الخليج العربي، ليس هدفه فقط حماية المصالح المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية وإنما للإعراب أيضا عن دعمها وحمايتها للنظم الصديقة في المنطقة[3].

ب- اهمية الشرق الأوسط:

يمثل الشرق الأوسط منطقة اهتمام و مسرحا للصراع والتنافس بين الدول الكبرى للسيطرة على عليها، خصوصا وان هذه المنطقة تتمتع بموقع استراتيجي وجيو سياسي حساس بالنسبة للمنافذ المائية والبرية[4] وتتمتع بمقدرات اقتصادية ونفطية ومالية هائلة وقد ساد الاعتقاد بان من يريد أن يسيطر على العالم يجب أن يسيطر

---

[1] تعريف روزماري هوليس للشرق الأوسط: "تحده تركيا في الشمال وشبه الجزيرة العربية من اليمن إلى الجنوب، وتمتد من مصر وفلسطين المحتلة ولبنان في الغرب إلى أفغانستان في الشرق. ينظر :
The greater Middle East, *SIPRI Yearbook 2005: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford University Press: Oxford, 2005), p. 223.

[2] علي عبد فتوني، المرجع السابق، ص80

[3] يمكن الإطلاع على الملحق رقم 06 ، ص 139، المتعلق بإبراز اهم القواعد العسكرية الامريكية في الخليج العربي

[4] علي فايز يوسف الدلابيح ، توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011)، رسالة ماجيستير معهد العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم)، جامعة الشرق الأوسط ، 2011 ، ص23

أولا على هذه المنطقة والى ذات المعنى يشير نعوم تشومسكي[1] بقوله "لو لم يكن الشرق الأوسط يحتوي على معظم احتياطيات الطاقة في العالم لما اهتم به صانعو السياسات في عالمنا اليوم، ولو بمقدار اهتمامهم بمنطقة القطب الجنوبي"[2] ويمكن ان نلخص أهمية الشرق الأوسط في النقاط الآتية:

- **الأهمية الجيوبولتيكية**

تقع منطقة الشرق الأوسط عند ملتقى القارات آسيا و أوروبا وأفريقيا، يضم أهم المواقع الدولية والتي تتحكم في الملاحة، كقناة السويس ومضائق البسفور والدردنيل وباب المندب ومضيق هرمز، كما أنه يُشرف على أكبر مجموعة مائية من البحار والمحيطات وهي بحر قزوين والبحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي[3].

- **الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية**

وترجع هذه الاهمية إلى الاتساع المكاني و امتداد السواحل المطّلة على البحار والمحيطات وهذا ما مَكن من نشر القواعد العسكرية وتأمينها ضد أخطار العدوان، بالإضافة الى صلاحية الأجواء والمياه للطيران والملاحة طوال العام، على توفر القوة البشرية الهائلة التي يمكن الاستفادة منها بتجنيدها في المجالات العسكرية[4]، اما الاهمية الاقتصادية فتتمثل في المخزون الهائل من الثروات الباطنية واحتياط مؤكد للطاقة

---

[1] نعوم تشو مسكي: ولد تشو مسكي في 7ديسمبر عام 1928 في فيلادلفيا- بنلسفانيا بالولايات المتحدة، بدأ اهتمامه باللغويات على أيدي والده، وهو مثقف يهودي كان مهتما بتاريخ اللغات، درس تشو مسكي اللغويات مع زيليج هاريس ZELLIG HARRIS وحصل على الدرجة الجامعية الأولى(1951) ثم الدكتوراه(1955). انظر: سمير حنا صادق، هكذا تحدث نعوم تشو مسكي "قراءة في ثلاثة من أعمال مفكر أمين، المكتبة الاكاديمية للنشر، القاهرة،2002، ص12.

[2] نعوم تشو مسكي و جلبير الأشقر، السلطان الخطير: السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ترجمة ربيع وهبة، ط1، دار الساقي، بيروت، 2007، ص91.

[3] ولاء محمد علي الربيعي، الخطاب الدعائي الامريكي ازاء الشرق الاوسط: دراسة تحليلية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص71

[4] المرجع نفسه ص72-73

النفطية والغاز يصل إلى أكثر من من75 اجمالي الطاقة العالمي، بالاضافة الى الارصدة النقدية الضخمة الناتجة من عائدات النفط[1].

III-2-2- أهداف القوى الكبرى في المنطقة:

أ- الأهداف الأمريكية:

لدى الولايات المتحدة الأمريكية ثوابت تجاه المنطقة وهو الحفاظ على أمن وتفوق إسرائيل العسكري واستقرار إمدادات النفط، ومنع انتشار لأسلحة الدمار الشامل في المنطقة باستثناء إسرائيل، وعلى جانب آخر تهدف الولايات المتحدة إلى إضعاف القدرات العسكرية للدول العربية، بحيث لا تمتلك هذه الدول لقدرات عسكرية قتالية عالية أو متطورة بالتقليل في تصدير هذه النوعية من الأسلحة للدول العربية لاستمرار الحفاظ على الأمن والتفوق العسكري الإسرائيلي[2].

ب- الأهداف الروسية:

أرسلت الأحداث التي شهدتها المنطقة منذ عام 2011 وخاصة الأزمة السورية، رسائل عديدة ليست فقط إلى الولايات المتحدة فحسب بل إلى المجتمع الدولي ككل بأنه لا يمكن استبعاد أو تجاهل التواجد الروسي الجديد في المنطقة أو تخطيه بالقوة أو القفز من فوقه[3]، لذلك تسعى روسيا إلى كسب شراكات دول الجوار السوري البعيدة والقريبة، من منظور تشاركي وليس صراعي، لإيمانها بأن أي مواجهة مباشرة أو غير مباشرة سيكون لها عواقب وخيمة تزيد من استنزاف القدرات الروسية، لأنها تستهدف تحقيق مصالحها بأقصر وقت ممكن وبأقل التكلفة، لذلك اهتمت بقاعدة طرطوس[4] في عملياتها العسكرية اللوجستية، ومن المهم أيضًا أن روسيا ترفض مبدأ الاستقواء بالقوى الكبرى التي تدفع المنطقة إلى هوة ساحقة لا ناجي منها.[5]

---

[1] محمد مراد، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص348.

[2] أحمد سيد أحمد، سباق الانتخابات الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 205، القاهرة، 2016، ص61

[3] أماني زهران، استيقاظ الدب الروسي بعد سبات عميق، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2014، ص34

[4] ينظر الملحق رقم 10، ص141 االذي يوضح موقع قاعدة طرطوس من خلال صورة جوية

[5] نورهان الشيخ، الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، حدود وملامح التغيير، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، العدد 209، يوليو 2017، ص94

كما تهدف روسيا من قواعدها في المنطقة الى ضمان عدم العبث بخطوط أنابيب تصدير النفط والغاز الروسي إلى أوروبا، التي ستخلق تنافس على سوق الطاقة الأوروبية، على عكس الولايات المتحدة الأمريكية والصين المستوردين للطاقة، بالإضافة لكون المنطقة مستهلكًا جيدًا للسلاح الروسي[1].

ج- الأهداف الصينية:

تماشيًا مع الاستراتيجية الجديدة للصين نحو التأثير في المحيط الدولي، وإحياء لدورها الغائب منذ عقود طويلة، ها هي تدخل سباق التنافس للتواجد العسكري خارج حدودها، فاتجهت إلى منطقة الشرق الأوسط لتأمين مصادر الطاقة الرئيسية لها، ومن جانب آخر تتشارك مع روسيا في رفضها الهيمنة الأمريكية على المنطقة، وتؤمن بنظام متعدد الأقطاب، فهي ترفض ما يسمى الدولة القائدة والدولة المقودة في النظام الدولي وموقف الصين من الولايات المتحدة الأمريكية وضحه "دينج تشاو بينج"[2] بقوله: " إننا نعارض من يمثلون الهيمنة ولكن الصين لا تعتبر هذه الدول عدوا لها[3].

ومن منطلق حماية السلام العالمي ومسئولياتها الدولية قررت الصين انطلاق عملياتها العسكرية خارج البلاد، لعمل توازن القوة في ظل كثرة القواعد العسكرية ، وهدف الصين من بناء القواعد العسكرية في الخارج هو حماية الانشطة الاقتصادية الدولية على ان يقابل ذلك بالترحيب من الدول المضيفة لهذه القواعد، ولا يوجد للصين اية أهداف استعمارية او سلب للموارد، او تصدير لمفاهيم الثورات، او شن الحروب من أجل تدمير سيادة أي دولة[4].

---

[1] هدير عبد المقصود، أمريكا وروسيا والصين في الشرق الأوسط، التحالف والنزاعات، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 203، يناير 2016، ص204

[2] دينج تشاو بينج: ولد دينج في عام 1904 في بايفانج، قرية تقع في وسط سشوان، وكان الابن البكر لعائلة تنتمي الى طبقة الجنتري، كان والده من ملاك الأراضي في بايفانج. انظر: كونراد زايتس، الصين عودة قوة عالمية، الطبعة العربية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2003، ص253.

[3] عمر هاشم ذنون الحيالي، السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ 2003 وأفاقها المستقبلية، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ص2015، ص 135.

[4] بي جانغ خونغ، التنين يحلق، دراسات حول الاستثمارات الصينية الخارجية، ترجمة حميدة محمود فرج، ط1، دار صفصافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص292.

III-2-3- انتشار القواعد العسكرية في الشرق الأوسط

يشكل الشرق الاوسط وخاصة منطقة الخليج العربي منطقة استراتيجية هامة من وجهة نظر الولايات المتحدة لأنها تربط قواعدها العسكرية الممتدة من جنوب شرق أسيا مع قواعد حلف شمال الأطلسي (الناتو) المنتشرة في أوروبا الغربية، بما يضمن استمرار حرية حركة السفن والطائرات الأمريكية من منطقة الخليج العربي واليها، وقد سعت الدول الكبرى بشكل محموم للحصول على القواعد العسكرية والتسهيلات من هذه المنطقة[1].

أ-القواعد الأميركية في البحرين

تتواجد العديد من القوات العسكرية الأمريكية في البحرين من خلال اتفاقية تعاون دفاعي تم توقيعها في 1991[2]، ويتمركز في البحرين حوالي 4700 جندي أميركي إضافة إلى وحدة عسكرية بريطانية، كما يتواجد في البحرين مركز قيادة الأسطول الخامس الأميركي[3]، ويقوم بدوريات منظمة تغطي الخليج العربي، وخليج عمان، والبحر الأحمر، وبحر العرب، بما في ذلك مضيق هرمز، قناة السويس، ومضيق باب المندب، وأهم القواعد العسكرية في البحرين نذكر:

- **قاعدة المحرق الجوية:** تقع قاعدة المحرق الجوية بالقرب من المنامة عاصمة البحرين، قادرة على استيعاب (80) طائرة وتم الانتهاء من توسيعها في اذار/1994 بكلفة (100) مليون دولار[4].
- **قاعدة الشيخ عيسى الجوية:** تقع هذه القاعدة جنوبي البحرين، عندما دخلت القوات العراقية إلى الكويت في اب/1990 نقلت الولايات المتحدة إلى هذه القاعدة (12.000) مقاتل إذ قامت بدور مهم في تلك الحرب والتي استخدمت منها مقاتلات مختلفة لضرب العراق[5].

---

[1] محمد حربي، الاستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي، منشورات دار الكتاب الجديد ومكتبة المنار، بغداد، 1974، ص123

[2] Katzman, Kenneth. "Bahrain: Reform, Security, and U.S. Policy." Congressional Research Service. Feb. 15, 2018. on the internet site : https://fas.org/sgp/crs/mideast/95-1013.pdf p. 19.

[3] علي ناصر ناصر، مضيق هرمز والصراع الامريكي الايراني، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2013، ص122

[4] مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، المرجع السابق، ص84

[5] المرجع نفسه، ص85

ب- القواعد العسكرية في الامارات

تتمتع القوات الأميركية في الإمارات العربية المتحدة بالعديد من التسهيلات العسكرية في عدد من المواقع الإماراتية كقاعدة الظافرة الجوية في أبو ظبي ومطار الفجيرة الدولي، تحصلت على تسهيلات أيضاً في عدد من الموانئ البحرية كميناء زايد وميناءي رشيد وجبل علي في دبي وميناء الفجيرة[1].

كما تحتفظ الولايات المتحدة بما يقرب من 5000 فرد في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب اتفاقية تعاون دفاعي، وتتسم العلاقة الأمنية بين الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة بعلاقة قوية، وقد ظهرت عمليات قتالية في أفغانستان حيث قدمت الطائرات الإماراتية الدعم الجوي القريب للقوات الأمريكية على الأرض[2]، وحتى عملية توفير المعدات والوقود كجزء من عمليات المراقبة على جنوب العراق[3].

ج- القواعد الأميركية في الكويت

حافظت الولايات المتحدة على اتفاقية تعاون دفاعي مع الكويت منذ حرب الخليج عام 1991[4]، ويبلغ عدد القوات الأميركية في الكويت بنحو 90000 عسكري موجودة تقريباً في كل المواقع العسكرية الكويتية، و هي تعمل بشكل مشترك مع جيش الكويت في قاعدة أحمد الجابر الجوية ومعسكر الدوحة وجزيرة فيلكا ومطار الكويت الجوي وميناء الأحمدي[5]، ومن أهم القواعد العسكرية ايضا نذكر مايلي:

- **معسكر العريفجان:**

يقع معسكر العريفجان على بعد (60) كم جنوبي مدينة الكويت، وتم بناؤه على نفقة الحكومة الكويتية بكلفة (200) مليون دولار، وتوفر هذه القاعدة تسهيلات دعم دائمة للقوات الأمريكية الموجودة في الكويت[6]

---

[1] علي ناصر ناصر، المرجع السابق، ص124

[2] Matthew Wallin, U.S. Military Bases and Facilities in the Middle East , Fact Sheet,Amercain Securité Project (ASP),2018

[3] محمد ابراهيم سلمان الشمري، المرجع السابق، ص93

[4] Matthew Wallin ,op.cit,p5

[5] علي ناصر ناصر، المرجع السابق، ص122

[6] محمد ابراهيم سلمان الشمري، المرجع السابق، ص81

- **معسكر كابال**

يقع معسكر كابال في الجزء الشمالي من الكويت على بعد اقل من (50) ميلا من الحدود العراقية، وتقدر مساحة هذه القاعدة بنحو (1.600) ميل مربع، وقد قسم هذا المعسكر إلى مواقع عسكرية أصغر سميت ب(نيويورك. نيوجيرسي. كونيكتكون. بنسلفانيا وفيرجينيا). ويعد معسكر فيرجينيا القاعدة الطبية واللوجستية لمعسكر كابال[1].

وقد أنشئ معسكر كابال بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 بهدف حماية جنود التحالف وجعلهم قادرين على القيام بالمهمات الخاصة في المستقبل، ومن الجدير بالذكر أن عملية (ثعلب الصحراء) التي نفذت ضد العراق سنة 1998 قد نفذت من خلال هذه القاعدة [2].

- **قاعدة علي السالم الجوية:**

تقع هذه القاعدة غربي الكويت، على بعد (39) ميلا من الحدود العراقية وهي قاعدة مهمة وصغيرة ومقامة على أرض منبسطة، ويقع على عاتقها مسؤوليات المتابعة والاستطلاع وإدارة العمليات الجوية وتوجيه الصواريخ الدفاعية المضادة للصواريخ البالستية من خلال منظومة (باتريوت) المكلفة بحماية القوات الامريكية من أي تهدد جوي وفقا لبرامج محددة وخلال دقيقتين من التحذير سيكون المقاتلون مستعدون لإطلاق صواريخ باتريوت[3].

د- القواعد العسكرية في عمان

تحتفظ الولايات المتحدة بالقدرة على استخدام القواعد العمانية من خلال اتفاقية عُمان للنفاذ إلى المرافق، التي تم توقيعها أصلاً في عام 1980، وتم تجديدها مؤخرًا في عام 2010، وقد جعل هذا الاتفاق عُمان أول دولة بين دول الخليج العربي تشترك صراحةً عسكريًا مع الولايات المتحدة، يتواجد في عُمان نحو 3000

[1] محمد ابراهيم سلمان الشمري، المرجع السابق ، ص82.

[2] Kuwait Fasilities,The Kabals,November,2002,pp1-3 on the site:http://globalsecurity.org/military/facility/kabel.html

[3] محمد ابراهيم سلمان الشمري، المرجع السابق، ص82

عسكري أميركي[1] وفي أثناء المراحل المبكرة من عملية الحرية الدائمة في أفغانستان (في أواخر عام 2001) ، اعتمدت الولايات المتحدة بشكل كبير على القواعد الجوية العمانية، أما في السنوات اللاحقة، تضاءل وجود الولايات المتحدة في عمان بشكل كبير[2]، وأهم القواعد العسكرية فيها هي:

- **قاعدة مصيرة العسكرية[3]:**

التي تمثل منطقة نفوذ عسكري مرتبطة بالمحور الأمريكي الممتد من قاعدة (دييغو غارسيا) في المحيط الهندي إلى قاعدة مصيرة في سلطنة عمان إلى الكيان الصهيوني[4]، وضعت الولايات المتحدة برنامجا خاصا بهذه القاعدة يتضمن بناء مخازن ذخيرة ومؤن وثكنات ومراسي بحرية وأجهزة اتصالات مختلفة وأنفقت الولايات المتحدة على بنائها العسكري بنحو (280) مليون دولار[5].

استخدمت الولايات المتحدة هذه القاعدة خلال التحضيرات العسكرية لحرب الخْليجِ الثانية 1990 – 1991. بعدما أعلنت سلطنة عمان عن مساندتها لقوات التحالف ووضعت قواعدها تحت تصرف القوات المتحالفة، وفي أثناء الحملة الأمريكية على أفغانستان بعد أحداث 2001/9/11 أنجزت هذه القاعدة أكثر من (1100) مهمة حتى2002/2/11، إذ انطلقت القاذفات الاستراتيجية الأمريكية من هذه القاعدة لضرب أفغانستان، وبذلك فتحت هذه القاعدة آفاقا أوسع أمام الاستراتيجية الأمريكية في منطقة (الشرق الأوسط) عموما[6].

---

[1] علي ناصر ناصر، المرجع السابق، ص123

[2] Matthew Wallin, op.cit, p6

[3] تقع هذه القاعدة في جزيرة مصيرة بمحاذاة الساحل الشرقي لسلطنة عمان وتعد من أهم جزر الخليج العربي بحكم كونها تطل على بحر العرب، وهي الجزيرة الأكبر في سلطنة عمان وتقدر مساحتها ب(65) كم طولا و(15) كم عرضا انظر: ع خ ص85 وتكمن القيمة الاستراتيجية لقاعدة مصيرة بأنها تشكل مرتكز انفتاح القوات الجوية الأمريكية، إذ تؤثر من حيث السيطرة والرقابة على كل من مدخل مضيق باب المندب ومضيق هرمز مما منح القوات الأمريكية فرصة الإشراف على الخليج العربي والبحر العربي والمحيط الهندي، وذلك من خلال ممارستها لعملية الرصد والتجسس ومراقبة جميع السفن الداخلة والخارجة إلى الْخْليجِ العربي من خلال وجودها في هذه الجزيرة الحساسة ينظر: عبد الوهاب عبد الستار القصاب، أهم سمات اعادة تنظيم القوات الامريكية ، مجلة الحكمة العدد22، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص54

[4] محمد جواد علي، الصراع الامريكي السوفياتي في المحيط الهندي، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية الجامعة المستنصرية بغداد، 1986، ص50

[5] محمد ابراهيم سلمان الشمري، المرجع السابق، ص86

[6] المرجع نفسه، ص87 .

- **قاعدة المسننة الجوية:**

تقع هذه القاعدة في منطقة المسننة العمانية على بعد (120) كم من غرب العاصمة العمانية (مسقط)، ، وفي أفريل 2002 أعلنت سلطنة عمان من دون أي تراجع بأن تخصيص هذه الأرض في منطقة المسننة هو للاستخدام من قبل الطائرات الأمريكية وتم بناء طرق فيها بمسافة(4.6) كم، فضلا عن التكنات العسكرية والبنى الارتكازية المدنية الأخرى، كما زودت بأنواع مختلفة من الطائرات، وقد قدرت كلفة مشروع بناء هذه القاعدة من (60 –150) مليون دولار.

- **قاعدة ثمريت الجوية:**

وهي بمثابة مستودع مخزن تعمل على تزويد القواعد الأخرى في الخليج العربي بالخيم والمعدات والملاجئ، وتقدم قاعدة ثمريت الجوية خدمات لجناح القوة الجوية الأولى الأمريكي، لأغراض الانتشار، وفي أثناء التحضيرات العسكرية لحرب الخْليج الثانية 1990 –1991 وفي أثناء الحملة الأمريكية على أفغانستان بعد أحداث 2001/9/11[1].

هـ- القواعد العسكرية الأميركية في قطر

رأت العائلة الحاكمة في قطر أن الفرصة سانحة لها لكي يكون لها الدور البارز على الساحة الإقليمية والدولية، وذلك من خلال استضافتها للقوات الأمريكية وبشكل دائم، خاصة وأن إمكانياتها الجغرافية والسكانية المحدودة، وهو ما ينعكس على قوتها العسكرية، ترى أنه لا يمكن سد العجز العسكري إلا بالتحالف مع قوى كبرى لتأمين الجانب الدفاعي عنها، وبهذا فقد شكل التواجد الأمريكي على الأراضي القطرية عاملاً سلبيًا للعلاقات القطرية – الإيرانية، وذلك بسب الموقف الإيراني من هذا التواجد. وخاصة أنه يهدف إلى منع إيران من أن تصبح قوة إقليمية تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة[2]. وأهم القواعد العسكرية في قطر نذكر:

[1] محمد ابراهيم سلمان الشمري، المرجع السابق، ص89

[2] عرفات علي جرغون، قطر وتغيير السياسة الخارجية، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص131

- **قاعدة العديد الجوية:**

توجد في دولة قطر قاعدة العديد الجوية[1] التي تضم مدرّجاً للطائرات يعد من أطول الممرات في العالم حيث أنه قادر على استقبال أكثر من 100 طائرة. وتعتبر هذه القاعدة مقراً للمجموعة الاستكشافية الجوية التي تشمل قاذفات ومقاتلات وطائرات استطلاعية وعدداً من الدبابات، تصنف هذه القاعدة من قبل بعض العسكريين كأكبر مخزن استراتيجي للأسلحة الأميركية في المنطقة.[2] كان لها دورا بارزا خلال الهجوم الأمريكي على أفغانستان لملاحقة (أسامة بن لادن)[3] زعيم شبكة القاعدة وأتباعه، وللقيام بمهمة عسكرية مضادة للقضاء على تنظيم داعش [4]الذي اصبح يهدد الامن الدولي[5].

- **مطار الدوحة الدولي**

يقع هذا المطار في عاصمة قطر (الدوحة)، له اتصالات بقاعدة دييغو غارسيا، ومصيرة في سلطنة عمان والمنامة في البحرين، كما أنه مهيأ للتحرك والانتشار ولاسيما في الحالات الطارئة[6].

[1] أكبر قاعدة أمريكية في الشرق الأوسط، تقع هذه القاعدة على بعد (43) كم جنوب غربي العاصمة القطرية (الدوحة) وعلى بعد (483) كم جنوب شرق العراق، تكمن الأهمية الاستراتيجية لهذه القاعدة بأنها أقيمت على سهل منبسط يخلو من التضاريس الوعرة أو غيرها من معوقات الرؤية كالجبال والهضاب، مما يوفر مجالا واسعا و ملائما للرؤية والاتصالات اللاسلكية بما في ذلك الأجهزة الرادارية القادرة على رصد التحركات دون حواجز أو عوائق وتعد قاعدة العديد الجوية القاعدة الأكثر أمنا للقوات الأمريكية في منطقة الخُليج العربي. **ينظر:** محمد ابراهيم سلمان الشمري، المرجع السابق، ص89. للتوضيح يمكن الاطلاع على الملحق رقم 09، ص140

[2] علي ناصر ناصر، المرجع السابق، ص122.

[3] أسامة بن لادن: ولد الشيخ أسامة بن لادن العام 1957 في الرياض في المملكة السعودية ،كانت أمه سورية الأصل ووالده متعهد بناء عصاميا يدعى محمد عوض بن لادن، وكان الاب قد حضر الى المملكة السعودية من منطقة حضر موت في جنوب اليمن حيث يعرف السكان بذكائهم وحكمتهم وصبرهم ومواهبهم المميّزة في عالم الأعمال علماً أن العائلات التي تمتلك كبرى الشركات في المملكة العربية السعودية قدمت في الأصل بمعظمها من تلك المنطقة وكان أن دخل محمد بن لادن سوق العمل بدايةً كعامل بسيط، لكنه سرعان ما تسلّق في غضون بضع سنوات سلّم النجاح والتقدّم، إلى أن أضحى رئيس أكبر امبراطورية لمقاولات البناء في العالم العربي ،. انظر: عبدالباري عطوان، القاعدة التنظيم السري،ط دار الساقي للنشر والتوزيع، بيروت، 2014، ص47.

[4] تنظيم داعش: "وهو تنظيم مسلح إرهابي يدعي انه يتبنى الفكر السلفي الجهادي (التكفيري) ويدعي المنضمون إليه انه يهدف إلى إعادة ما يسموه" الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة"؛ يتخذ من العراق وسوريا مسرحا لعملياته وجرائمه؛ نبت تنظيم "داعش" عبر السجون الأمريكية في العراق» حيث حدث تواطؤ كبير بين إيران ونظام "المالكي"أمريكا من أجل إطلاق هذا الوحش الجديد" أنظر: صابر سعيد بقور، داعش برؤية الجزيرة عبر الفيسبوك "الخطاب وأنماط الوعي الجماهيري"، دار الخليج للصحافة والنشر، عمان، 2017ص116.

[5] Matthew Wallin, op.cit,p7

[6] محمد ابراهيم سلمان الشمري، المرجع السابق، ص92

و– القواعد العسكرية الامريكية في السعودية

أزال اجتياح العراق الحاجة لوجود القوات في المملكة العربية السعودية وقد أكد رامسفيلد أنَّ انسحاب 7000 جندي لن يقلل من التعامل الأمني بين الولايات المتحدة والسعودية. وأن 400 جندي سيبقون على الأراضي السعودية من أجل تدريب القوات السعودية[1].

- **قاعدة جدة الجوية**

تقع قاعدة جدة الجوية في الجانب الغربي من السعودية على ساحل البحر الأحمر، ولقد أدت قاعدة جدة الجوية في أثناء حرب الخليج الثانية عام 1991 دورا حاسما من خلال توفير الانتشار السريع لقوات التحالف العسكري، و توفير الدعم والمساعدة لهذه القوات من هذه القاعدة، بالإضافة الى استخدام هذه القاعدة في عمليات قتالية كبيرة ومعقدة، ويوجد في هذه القاعدة بعثة التدريب العسكري الأمريكية (USMTM) التابعة للقيادة المركزية الأمريكية (USCENTCOM) لأغراض التدريب.

- **قاعدة الأمير سلطان الجوية:**

تقع هذه القاعدة في السعودية في جزء صحراوي يعرف باسم الخرج لذا تسمى هذه القاعدة أيضا بقاعدة (الخرج الجوية) على بعد (80) كم جنوب الرياض، وتستضيف هذه القاعدة (4500) تقدر مساحتها ب (80) ميلا مربعا، وفيها منشآت كبيرة لحفظ الطائرات، أما مدرج هذه القاعدة فيبلغ طوله (15000) قدم[2]، وقد تم بناء عدد من الوحدات السكنية في هذه القاعدة لتسع أكثر من (4000) فرد من القوات الأمريكية والمتحالفة معها، وبكلفة تقدر تقريبا ب(112) مليون دولار من قبل الحكومة السعودية[3].

[1] علي ناصر ناصر، المرجع السابق، ص 123

[2] Prince Sultan Air Base,Al Kharj,Sebtember2003, on the internete site: http://www globalesecurity.orj/military/facility/prince-sultan.htm

[3] محمد ابراهيم سلمان الشمري، المرجع السابق، ص79

استخدمت خلال التحضيرات العسكرية لحرب الخليج، و أثناء الحملة الأمريكية على أفغانستان في عام 2001، حيث أشارت بعض التقارير إلى أن القوات الأمريكية استخدمت القواعد السعودية لأغراض لوجستية، وأصبحت قاعدة الأمير سلطان مركز القيادة والتحكم لهذه الحملة[1]، علما أن هذه القاعدة كان لها دور في العدوان الأمريكي الأخير على العراق في عام 2003 إذ ذكرت مصادر سعودية بان قوات أمريكية بدأت بالتوافد على قاعدة الأمير سلطان الجوية قبل شهرين من انطلاق الحرب على العراق.[2]

ز- القواعد العسكرية الامريكية في العراق

لم يكن بالعراق أية قواعد عسكرية امريكية قبل احتلاله، لكن بعد ذلك أصبح ذو أهمية كبيرة بالنسبة للوجود العسكري الامريكي في المنطقة ونقطة انطلاق نحو بناء نظام امني اقليمي في الشرق الاوسط [3]، وفي نهاية عام 2011 أنهت الولايات المتحدة انسحابها من العراق وفق اتفاقية وضعت بين البلدين، على أن تحتفظ اعتباراً من عام 2012 بعدد من المدربين يقومون بتدريب الجيش العراقي على استخدام الأسلحة والآليات العسكرية الجديدة خصوصاً الأميركية الصنع[4].

ح- القواعد العسكرية الامريكية في مصر

تتمتع القواعد الأمريكية في مصر منذ اتفاقية كامب ديفيد بنفوذ واسع يدخل في تحقيق اهداف واشنطن الاستراتيجية وهي حماية النشاط العسكري في الشرق الاوسط من ذلك نشاط قاعدة القاهرة الغربية Cairo West التي تجاور مطار القاهرة الدولي بصورة مباشرة ويتم استغلال هذه القاعدة كمركز للشحن اثناء نقل البضائع

---

[1] محمد ابراهيم سلمان الشمري، المرجع السابق، ص80

[2] المرجع نفسه، ص81

[3] رانية محمد الطاهر، السلاح النووي بين مبادئ الشرعية الدولية وحتميات القوة ، (دراسة مقارنة للسياسات النووية لكل من: ايران وكوريا الشمالية)، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2013، ص123

[4] علي ناصر ناصر، المرجع السابق، ص124

العسكرية من امريكا الى اسرائيل والى بلدان هذه المنطقة الاخرى، بالضافة الى قاعدة نباس والتي تتواجد على ساحل البحر الأحمر إلى الجنوب من مصر فتمتع بأهمية خاصة لدى أمريكا[1].

ط- القواعد العسكرية في الاردن

توسع الوجود الأمريكي في الأردن مع تطور عملية مكافحة تنظيم داعش، وتشير صور الأقمار الصناعية إلى وجود طائرات أمريكية محتملة بدون طيار في بعض قواعد الأردن، لكن الولايات المتحدة لا تعترف بذلك، واهم القواعد الأمريكية في الأردن نجد قاعدة موفق سلطي الجوية.

ي- القواعد العسكرية في تركيا

تركيا هي العضو الوحيد في الناتو في منطقة الشرق الأوسط، تم استخدام موقعها الجغرافي كنقطة للضغط الاستراتيجي ضد الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة، وخاصة فيما يتعلق بالقوات النووية، كما أنها بمثابة نقطة انطلاق حرجة للعمليات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط، على الرغم من أن تركيا كانت ذات أهمية تاريخية بالنسبة لمهمة الردع النووي الأمريكية، إلا أن العلاقات المتوترة مع حكومة أردوغان[2] جعلت هذا الدور موضع تساؤل، وأهم القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا هي قاعدة انجيرليك الجوية[3].

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، القواعد الامريكية الروسية و مخاطرها على الامن القومي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ص93- 94

[2] رجب طيب أر دوغان: فارس الإمبراطورية التركية الجديد، ولد ارد وغان في 26 فبراير 1954 في إسطنبول، لأسرة من أصل جورجي، أمضى طفولته المبكرة في ريزة على البحر الأسود ثم عاد مرة أخرى الى إسطنبول وعمره 13 عاما، نشأ أر دوغان في أسرة فقيرة فقد قال في مناضرة تلفزيونية مع دنيز بايكال رئيس الحزب الجمهوري ما نصه :" لم يكن أمامي غير بيع البطيخ والسميط في مرحلتي الابتدائية والاعدادية، كي استطيع معاونة والدي وتوفير قسم من مصروفات تعليمي، فقد كان والدي فقيرا، أتم تعليمه في مدارس "امام خطيب" الدينية ثم كلية الاقتصاد والاعمال في جامعة مرمرة. للمزيد أنظر: سمير ذياب سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب أر دوغان، ط1، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012 ص31.

[3]Matthew Wallin, op.cit, p9

III-3- القواعد العسكرية في المناطق الاستراتيجية الأخرى

III-3-1- القواعد العسكرية الأمريكية في المحيط الهندي والدول الآسيوية

اولا- في منطقة المحيط الهندي

أ: الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية للمحيط الهندي

تكمن أهمية المحيط الهندي في موقعه الهام بالنسبة إلى حركة النقل البحري بحيث يؤمن اتصال الطرق البحرية لأوروبا وأميركا وآسيا وأفريقيا وأستراليا مع دول الخليج العربي النفطية، مما جعل منه مكان جذب للعديد من القوى الطامحة للعب دور فاعل ومؤثر على مسرح السياسة الدولية[1].

تضم منطقة المحيط الهندي ثلاثة مَضائِق هي مضيق ملقة[2]، ومضيق باب المندب الذي يصل البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي، و مضيق هرمز الواقع على باب الخليج العربي، إضافةً إلى ذلك يتصل المحيط الهندي بالمحيط الأطلسي عبر رأس الرجاء الصالح، وهذه الطرق البحرية تعطي المحيط الهندي طابعاً استراتيجيا تجعل منه مسرحاً لتحركات الأساطيل البحرية[3].

أما من حيث الاهمية الاقتصادية فيمر في المحيط الهندي حوالى 70 بالمئة من المنتجات النفطية المتجهة من بلدان الشرق الأوسط إلى المحيط الهادي عبر خطوط الملاحة البحرية الرئيسة للنفط في العالم وهي خليج عدن وخليج عُمان، كما تتجه السفن المحملة بالنفط إلى مضيق باب المندب ومضيق هرمز (تمر عبره 40 بالمئة من تجارة النفط الخام.) وكلما ارتفع الطلب على النفط ازدادت معدلات المرور في المحيط الهندي الذي سيشكل مسرحاً للتنافس بين الهند والصين، وهذا سيعزز دور الولايات المتحدة في المنطقة لإحلال السلم، حتى لا يتحول عائقاً مرورياً نفطياً[4].

---

[1] علي ناصر ناصر، المرجع السابق، ص110

[2] الواقع بين جزيرة ماليزيا وجزيرة سومطرة الإندونيسية ويصل بين بحر أمدان في المحيط الهندي من جهة الشمال الغربي وبين بحر الصين من جهة الجنوب الشرقي

[3] متى أنطوان، الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية 1798-1987، ط، 1دار الجيل، بيروت، 1993، ص 21

[4] علي ناصر ناصر، المرجع السابق، 112

ب: الاستراتيجية الأميركية في المحيط الهندي :

اعتمدت الولايات المتحدة من أجل بقاء هيمنتها على المحيطين الهندي والهادئ على استراتيجية مبنية على الجزر البحرية مما يتيح لها التأثير على كل الأمم التي يرتبط اقتصادها بالاستيراد البحري من مواد غذائية ومحروقات ومواد أولية استراتيجية[1] و يمارس هذا الإشراف والمراقبة الأسطول الأميركي المنتشر في المحيطين، فضلاً عن سلسلة متصلة من القواعد الجزرية التي تأخذ شكل هلال وتمتد من جزيرة أوكناوا في اليابان في شمال –غرب المحيط الهادئ وتايوان والفيلبين في جنوب–غرب المحيط حتى سنغافورة ودييغو غارسيا وجزر سايشيل في المحيط الهندي[2].

ثانيا– القواعد العسكرية في آسيا

أ- القواعد العسكرية في اليابان:

تتواجد حالياً في اليابان (95) قاعدة عسكرية أمريكية (75بالمئة) منها في جزيرة اوكيناوا[3] يعود تاريخ وجودها إلى نهاية الحرب العالمية الثانية لان الاحتلال الامريكي لليابان استمر من سنة 1945 إلى سنة 1951م حيث أبرمت الدولتان اتفاقية سان فرانسيسكو للسلام بينهما أنهت الاحتلال الامريكي لليابان باستثناء جزيرة اوكيناوا[4] التي ظلت تحت الاحتلال الأمريكي إلى سنة 1972 .

وبالتزامن مع اتفاقية السلام تم إبرام اتفاقية ثانية في 8 سبتمبر سنة 1951م بين البلدين تحت اسم الاتفاقية الأمنية الأمريكية – اليابانية منحت اليابان بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية حتى إنشاء قواعد

---

[1] علي ناصر ناصر، المرجع السابق، ص114

[2] متى أنطوان، مرجع سابق. ص 36

[3] الملحق رقم 03 و04 ص 137-138 يوضحان موقع هذه الجزيرة وأهم القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة فيها

[4] جزيرة أوكيناوا هي أفقر جزيرة يابانية وتقع في أقصى جنوب الجزر اليابانية، وهي أصغر مساحة من جزيرة كاواي في جزر هاواي، ويوجد في أوكيناوا 38 قاعدة عسكرية، وتحتل القواعد والمنشآت العسكرية الضخمة أكثر من 20% من أرض الجزيرة، وفيها أكبر قاعدة عسكرية في شرق آسيا، والتي بنيت لغايات الحرب النووية الحرارية. انظر: ست جالي وجيرمي ايرب، المرجع السابق، ص223

عسكرية لها على الأراضي اليابانية تلتها اتفاقية اخرى سنة1960م، حول الوضعية القانونية للقوات الأمريكية في اليابان[1].

ب-القواعد العسكرية في كوريا الجنوبية.

انقسمت كوريا سنة 1948م إلى شطرين، الشطر الشمالي تحت قيادة الحزب الشيوعي والشطر الجنوبي تحت قيادة القومين وكان خط العرض (38) يشكل الحدود الدولية بين الشطرين. ولكن الشطر الشمالي قرر ضم الشطر الجنوبي وشن هجوماً واسعاً عليه سنة 1950م؛ واحتلت قواتها العاصمة الجنوبية سيول[2].

فطالب مجلس الأمن الدولي في قراره الرقم (83) الصادر في 27 حزيران - يوليو سنة1950م، من المجتمع الدولي إرسال قوات إلى كوريا الجنوبية لمساعدتها وتجاوبت عدة دول معادية للحركة الشيوعية مع هذا القرار منها الحكومة الأمريكية حيث ارسلت قوة كبيرة لمحاربة قوات كوريا الشمالية، وثم تدخلت القوات الصينية لصالح القوات الكورية الشمالية إلى أن استقرت الأمور عند الخط العرضي (38) كحدود البلدين، وتم الاتفاق على هدنة بين كافة الأطراف سنة 1953م لكن القوات الأمريكية لم تغادر أراضي كوريا الجنوبية بعد الحرب بل أنشات قواعد دائمة لها حسب اتفاقية الدفاع المشترك الني أبرمت بين البلدين سنة 1953م[3].

ج-سيريلانكا وبنغلاديش

عقدت الولايات المتحدة اتفاقية مع سيريلانكا لتسهيل دخول القوات البحرية إلى موانئها واستعمالها، وأجّرت بنغلادش جزيرتين للقوات الأميركية في خليج البنغال هما جزيرة القديس مارتين وجزيرة مانبورا وذلك لفترة 100 سنة لاستخدامهما لأغراض عسكرية.[4]

[1] أرشد مزاحم مجبل الغريري، الاتفاقيات الامنية والعسكرية العربية الامريكية، وأثرها على الأمن القومي العربي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2014، ص233

[2] الهيثم الأيوبي، تاريخ حرب التحرير الوطنية الكورية 1953-1950، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1973، ص24

[3] ارشد مزاحم الغريري، المرجع السابق، ص237

[4] علي ناصر ناصر، مرجع سابق، ص117

د- تايلاند و سنغافورة

ينتشر في تايلاند المستشارون العسكريون الأميركيون والخبراء التكتيكيون الذين يخدمون منشآت الاستطلاع الإلكتروني اللاسلكي، فالموانئ التايلاندية مفتوحة لاستقبال السفن الأميركية العسكرية، وقد قدمت تايلاند موافقتها على بناء قاعدة بحرية في باتجريخ بمساعدة الولايات المتحدة على ساحل المحيط الهندي كمركز استراحة للقوات البحرية الأميركية التي تعبر من المحيط الهادي إلى المحيط الهندي.

تتمتع السفن التابعة للبحرية الأميركية في سنغافورة بحق الدخول إلى ميناء سنغافورة، في حين أن الطائرات الأميركية التي تقوم بطلعات استكشافية فوق المحيط الهندي تتمركز في مطار تينغا العسكري هناك.[1]

هـ- منطقة وسط اسيا

القواعد العسكرية الأمريكية الأساسية في وسط آسيا في كل من باجرام، قندهار، خوست، لوراء، مزار شريف، وبولي في (أفغانستان)، والوجود الأمريكي بوسط آسيا يتركز أساساً في قاعدة "ماناس" الجوية في قيرغيزستان وتقع تلك القاعدة شمال العاصمة بشكيك، حيث تضم أكثر من ألف جندي أمريكي وفضلاً عن ذلك فإن الولايات المتحدة ترتبط بالعديد من الاتفاقيات مع بلدان وسط آسيا تتيح لها استخدام مجالها الجوي والهبوط الاضطراري للتزود بالوقود، كما قامت الولايات المتحدة أيضاً بعدة ترتيبات مع طاجيكستان من أجل السماح للطائرات العسكرية الأمريكية بالتحليق فوق أراضيها في إطار مهمتها في أفغانستان؛ والهبوط أيضاً للتزود بالوقود [2].

يمكن استخدام القواعد الأمريكية في أفغانستان وآسيا الوسطى كنقط انطلاق نحو القوى الإقليمية العظمى وهم الصين وروسيا والهند وإيران المنافسة للولايات المتحدة، كما أن دخول الولايات المتحدة عسكريا وسياسيا إلى أسيا الوسطى يربط مساحة واسعة من الأرض الآسيوية ذات أهمية في الاستراتيجية الأمريكية لتأمين السيطرة

---

[1] علي ناصر ناصر، المرجع السابق، ص118

[2] ماهر بن ابراهيم القصير، المشروع الأورآسيوي من الاقليمية الى الدولية: العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2014، ص66

على جنوب آسيا وفتح محور نحو المحيط الهندي فإذا ما تمكنت الولايات المتحدة من ربط آسيا الوسطى بأفغانستان وباكستان والهند، فعندئذ يمكن لها أن تفتح ممرات جوية وبرية للقوات الأمريكية نحو المحيط الهندي[1].

3-3-2: القواعد العسكرية الأجنبية في اوروبا وإفريقيا

أولا: القواعد العسكرية في اوروبا

أ- ألمانيا

يعتمد البنتاغون في ألمانيا على ما يسمى ب(المثلث الاستراتيجي) القائم على أراضي إقليم الراين الشمالي ويستفاليا ورانيلاند بفالتس في ألمانيا، والذي يتكون من ثلاثة قواعد جوية أمريكية متكاملة كبرى هي قواعد (بيتبورغ-هآن- شبغدالم» وتضم هذه القواعد مطارات مجهزة بأحدث المعدات وباستطاعتها استقبال الطائرات الحديثة على اختلاف أحجامها، بما في ذلك طائرات النقل الثقيلة للغاية، وورشات تصليح مجهزة تجهيزا جيدا، ومستودعات كبرى والذخائر بما فيها الذخائر النووية[2].

ب-جنوب شرق أوروبا:

إن اهتمام الولايات المتحدة بالمناطق الاستراتيجية، يعني أن هناك حاجة إلى قواعد بالقرب من مناطق الأزمات المحتملة في هذه المناطق، استخدم حلف الناتو بعض القواعد والمنشآت في جنوب شرق أوروبا خلال حملة كوسوفو في عام 1999 وغزو العراق عام 2003 (مطار سارافوفو وميناء بورغاس في بلغاريا ، ومطار ميخائيل كوجالنيكانو وميناء كونستانتا على البحر الأسود في رومانيا) [3].

---

[1] ماهر بن ابراهيم القصير، المرجع السابق، ص 67

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص149

[3]Zdzislaw Lachowski, Foreign Military Bases in Eurasia, Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), 2007, p P23

إن مناطق التدريب الواسعة في بلغاريا ورومانيا وقرب البلدين من منطقة البحر الأسود والقوقاز والشرق الأوسط تجعلها جذابة في ضوء خطة تحويل القوة، دعم كلا البلدين قوة التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة خلال الحرب في العراق، وساهما بالقوات والوصول إلى القواعد، واستضافوا الآلاف من قوات التحالف في قواعدهم، وهذا يعوض عن تقييد وصول الناتو إلى القواعد التركية[1].

انتقدت روسيا اتفاقيات الولايات المتحدة مع بلغاريا ورومانيا لأنها تنتهك مختلف اتفاقيات ما بعد الحرب الباردة، حيث تعهد الناتو في 1996–1997 بعدم نشر أسلحة نووية أو عدد كبير من القوات المقاتلة أو بناء البنية التحتية على أراضي الناتو الجديدة الأعضاء، بالإضافة الى القانون التأسيسي لعام 1997 بين الناتو وروسيا المتعلق بالعلاقات المتبادلة والتعاون والأمن[2].

ج– اوربا الوسطى

عندما تم الإعلان في البداية عن إعادة الانتشار المزمعة للقوات الأمريكية، كانت روسيا أكثر قلقًا بشأن عمليات النشر المحتملة في بولندا ودول البلطيق، حيث استجابت هنغاريا وبولندا لمبادرة الولايات المتحدة، حيث عرضتا استخدام المرافق ومجالات التدريب والمجال الجوي وأشكال التعاون العسكري الأخرى، وتم تقديم هذه العروض مع إدراك الفوائد الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة وما يرتبط بها من الحماية الأمنية والمساعدة العسكرية التي ستتبع هذا التعاون[3].

في منتصف عام 2004، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها دخلت في محادثات مع جمهورية التشيك والمجر وبولندا حول إمكانية إقامة أجهزة اعتراض ورادار للدفاع الصاروخي الأمريكي في تلك كانت الجمهورية

---

[1] Zdzislaw Lachowski,op.cit, P25

[2] Ibid, p26

[3] كانت هنغاريا وبولندا حريصة على تقديم بلدانها على أنها غير مكلفة (تكلفة المعيشة في كلاهما أقل من ألمانيا مثلاً) ، وأكثر ملاءمة (مناطق التدريب أكبر وتفتقر إلى القيود المفروضة على النطاقات الأوروبية الغربية) وأكثر أمانًا (البلدان ظاهريا أقل احتمالا أن تكون هدفا للهجمات الإرهابية). اقترح المسؤولون البولنديون مواقع مختلفة لاستخدامها في الولايات المتحدة ، مثل قاعدة بيالا بودلاسكا ، على بعد حوالي 160 كم شرق وارسو، ومع ذلك، لم يتم قبول العرض ومع مرور الوقت تقلصت احتمالية إنشاء قاعدة أمريكية في بولندا ينظر: Zdzislaw Lachowski, op.cit, p 27

التشيكية وبولندا فقط قيد النظر. في يناير 2007 ، وافقت جمهورية التشيك وبولندا على بدء مفاوضات رسمية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أصبح هذا أيضًا مسألة شكوى مفتوحة من جانب روسيا، التي هددت إما بإنهاء أو تعليق بعض اتفاقيات الحد من الأسلحة، وأدت إلى انتقادات من فرنسا وألمانيا[1].

د- دول البلطيق

في عام 2003 اقترح وزير الدفاع الليتواني ليناس لينكفيسيوس أن يقوم حلف الناتو بإنشاء قواعد عسكرية في ليتوانيا أو في إستونيا أو لاتفيا، ومع ذلك فإن رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية الجنرال ريتشارد مايرز رفض الفكرة باعتبارها تنتهك التزامات الناتو، ففي ديسمبر 2003 بدأت الولايات المتحدة مشاورات مع أعضاء الناتو بشأن خطة إعادة التنظيم و الانشار العسكري حيث نوقش إنشاء قواعد جديدة على أراضي أعضاء الناتو في المستقبل، وفي فبراير 2004 طالب وزير الدفاع الروسي بأنه يجب السماح للجيش الروسي بشكل دائم بمراقبة هذه المنشآت للتحقق من أنها لا تشكل أي تهديد لروسيا، ومنذ ذلك الحين أصرت روسيا مرارًا وتكرارًا على اعتبار إنشاء قواعد عسكرية لحلف الناتو في دول البلطيق تهديدًا، في حين زعم الناتو أنه لن ينشئ مثل هذه القواعد في المنطقة[2].

هـ-اسلندا

وتوجد هناك واحدة من أكبر القواعد الجوية الاستراتيجية الامريكية وهي قاعدة (كيفلافيك) المقامة قرب العاصمة الأيسنلندية، وهناك مجموعة من المنشآت الهامة للرصد الراداري البعيد، ومنظومة الاتصال الشامل للقوات المسلحة الأمريكية، ومراكز توجيه الغواصات حاملة الصواريخ وقاذفات القنابل الاستراتيجية، التي تقوم بدوريات في شمال الأطلسي ومناطق القطب الشمالي.

[1] Zdzislaw Lachowski, op.cit, p27
[2] Ibid, p29

والجدير بالملاحظة أن المناطق القطبية بصفة عامة تحتل منذ أمد بعيد موقعا خاصا في خطط البنتاغون والقيادة العسكرية لحلف الأطلسي وخاصة في مخططاتها الاستراتيجية المعدة لحالة الحرب و درء الهجوم الذي قد تتعرض له الولايات المتحدة وبلدان الناتو الاوروبية من الاتجاه القطبي لهذا يسود في أوساط الخبراء العسكريين الأمريكان رأي مفاده أن المنطقة القطبية يمكن أن تغدو أحد أهم المسارح العملياتية الحربية في أية مجابهة عسكرية شاملة محتملة. كما أن هناك اتجاه يزعم أن القطب الشمالي' سيغدو " المركز الاستراتيجي للحرب العالمية الثالثة.

ثانيا: افريقيا

ويمكن اختزال عناصر الاستراتيجية الأمريكية في القارة الإفريقية بمحورين أساسيين: فمن جهة الوصول غير المحدود إلى الأسواق الأساسية ومصادر الطاقة وغيرها من الموارد الاستراتيجية، ومن جهة ثانية التأمين العسكري لسلامة طرق الإمدادات خاصة السماح بإيصال المواد الأولية إلى الولايات المتحدة وبالتالي فإن سياسة التدخل الأمريكية في إفريقيا تستهدف السيطرة على مناطق النفوذ التقليدية للدول الاستعمارية السابقة[1].

أ- **القواعد العسكرية في الدول الأفريقية المشاطئة والقريبة للمحيط الهندي.**

- **كينيا**

تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق دبلوماسيتها، الى تقوم عل خطة المساعدة الاقتصادية والعسكرية السخية من استغلال ميناء (مومباسا) وبعد توقيع الاتفاقية باشرت أمريكا تعميق هذا الميناء كي تتمكن حاملات الطائرات وسفن القوات البحرية الأمريكية الأخرى الضخمة من استخدامه. هناك اتفاقيات أمنية مع كينيا تسمح بموجبها هذه الأخيرة للقوات الأميركية باستعمال أراضيها مقابل تقديم الولايات المتحدة مساعدة

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص89

عسكرية لها، بينما استحدثت القوات الجوية الأمريكية قاعدة نابنوك الجوية بالقرب من العاصمة الكينية (نيروبي)[1].

- **منطقة القرن الأفريقي**

تمتد منطقة القرن الافريقي من الناحية الجغرافية عبر النتوء الشرقي للساحل الشمالي الشرقي لإفريقيا والمطل على خليج عدن والمحيط الهندي والمداخل الجنوبية للبحر الأحمر، أطلقت عليها هذه التسمية لأنها تشبه في تكوينها قرن حيوان الكركدن واسع الانتشار في القارة[2].

تضم هذه المنطقة الصومال الذي يمثل راس القرن الإفريقي بحدوده الطبيعية، وتأتي إثيوبيا التي تشكل قلب القرَن الأفريقي، وتشكل أرتيريا مع جيبوتي الركن الشمالي الساحلي من الإقليم عبر إطلالتيهما على المنافذ الجنوبية للبحر الأحمر تجاه باب المندب الذي أصبح اليوم بوابة مرور النفط الخليجي إلى أوروبا وأمريكا الشمالية ويدخل السودان نطاق القرن الأفريقي من جهة الغرب، ومعه أوغندا النى تشكل مع كينا الأطراف الجنوبية للقرن الأفريقي [3] في حين تضم من الناحية السياسية كلا من. اثيوبيا، اريتريا، الصومال، وجيبوتي[4].

وافقت كل من أثيوبيا وأرتيريا وجيبوتي في عام 2002 على السماح للطائرات الأميركية بالتحليق فوق أراضيها وتقديم المعلومات العسكرية للولايات المتحدة الأميركية. بالإضافة إلى إنشاء محطة اتصالات عسكرية في مطار أسمرا في أرتيريا والسماح للبحرية الأميركية بحرية الملاحة في البحر الأحمر[5].

جيبوتي كانت دوماً ضمن دائرة فرنسا[1] حيث تتمركز قوة عسكرية فرنسية كبيرة العدد تبلغ حوالى 3900 جندي، وتوجد فيها أيضاً مخازن أسلحة ومعدات للطوارئ، وتتمتع القوات الجوية والبحرية الأميركية بتسهيلات

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص92

[2] سهام عز الدين جبريل، ظاهرة القرصنة على سواحل الصومال وخليج عدن وأمن البحر الاحمر ،دراسة في الابعاد والتداعيات الاقليمية والدولية ، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015، ص94

[3] القرن الافريقي وشرق افريقيا ،الواقع والمستقبل،ط1، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان 2010،ص11

[4] انور عبد الغني العقاد، الوجيز في إقليمية القارة الأفريقية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1982 ص 172

[5] علي ناصر ناصر، المرجع السابق، ص 118

في الموانئ والمطارات في جيبوتي، كما تتمركز عناصر من قوات عمليات القرن الأفريقي في معسكر المنير التابع لفرنسا، أضيفت إليها محطة عسكرية تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية تتبعها طائرات بدون طيار (برايداتور) تقوم بمهام استطلاعية وقتالية[2].

ورغم أن جيبوتي أفقر بلدان العالم وصحراوية، وليس لها موارد طبيعية تذكر إلا أن هذا التنافس الحاد يعود بالأساس إلى ان البلد يحتل اهمية استراتيجية فهو يحتل موقعا متقدما في منطقة بحرية يمر عبرها ربع انتاج العالم من النفط زيادة على قربه الجغرافي من أنبوب النفط السوداني[3].

- **السودان**

وفي السودان تجلى التدخل في هذا البلد من خلال سلخ منطقة جنوب السودان ضمن المشروع الخطير (القرن الإفريقي الكبير) خاصة في عهد الرئيس السابق (جعفر نميري)[4]؛ الذي استدعى الولايات المتحدة الأمريكية عد مرات للمشاركة في" البناء العسكري للسودان وعرض استخدام منشآت البلاد العسكرية، وكانت السودان قد أبدت استعدادها في وقت سابق تقديم ثلاث قواعد عسكرية سودانية على الأقل للولايات المتحدة قاعدة في (سواكن) على البحر الأحمر وفي (الفاشر) على الحدود السودانية – الليبية و في دنفول شمال الخرطوم[5].

وفي سنة 2008م أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون عن إنشاء قيادة عسكرية أمريكية تدعى (أفريكوم) وذلك لتنسيق المصالح الأمنية والعسكرية الأمريكية الوسطى، وفي هذا السياق قال (روبرت غيتس)

---

[1] يوضح الملحق 07 ص139 الذي يوضح موقع القاعدة الفرنسية في جيبوتي. تجدر الإشارة ان القواعد العسكرية الفرنسية لا تقتصر على دولة جيبوتي فقط بل تنتشر في عدة منلطق استراتيجية في العالم، حيث يوضح الملحق 08 ص اهم القواعد العسكرية الفرنسية في العالم.

[2] المرجع نفسه، ص119

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص90

[4] جعفر محمد نميري: (1930–2009)، الشير قائد الانقلاب الذي أطاح بالحكم الديمقراطي الثاني في السودان وأسس حكما شموليا دمويا دمر الاقتصاد واتخذ سياسة خارجية منحازة، في الفترة (1929–أبريل 1985) حيث أطحت به الانتفاضة الشعبية، وظل مقيما في القاهرة طيلة العهد الديمقراطي ولكنه عاد ابان حكم (الإنقاذ) وتم تكريمه من قبلها. انظر: الامام الصادق المهدي، الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة، ط2، مكتبة جريدة الورد، القاهرة، 2015، ص45.

[5] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق ، ص93

وزير الدفاع الأمريكي السابق (إن إنشاء أفريكوم سيمكننا من انتهاج أسلوب أكثر فاعلية وأكثر تكامل تبعا للنظام الحالي الذي يقسم إفريقيا بين عدة قيادات عسكرية إقليمية مختلفة.

III-3-3- القواعد الأمريكية في أمريكا اللاتينية

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على بسط نفوذها على أمريكا اللاتينية، التي كانت تعتبرها الحديقة الخلفية للبيت الأبيض[1].

أ- **بنما ويوتوريكو**

سلمت دولة بنما جزءا من أراضيها (منطقة القناة البنمية) إلى الولايات المتحدة لفترة غير محدودة ، طبقا لاتفاق صادر سنة (1903 م) بين البلدين،.

كما احتلت الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرت بصورة غير شرعية على جزيرة (بورتو ريكو)، بعد الحرب الاسبانية - الأمريكية سنة (1898 م)، حيث تم تحويل أراضي الجزيرة إلى رأس جسر عسكري استراتيجي في أمريكا الوسطى، والذي يلعب دورا هاما في تنفيذ قمع الدول المحررة.[2]

ب-كوبا

تحتل كوبا موقعاً استراتيجيا حيوياً يسيطر على خليج المكسيك ويتحكم في أحد مدخلي قناة بنما، وبذلك تعد السيطرة على كوبا من الشروط الأساسية للسيطرة على القناة البنامية وعلى أمريكا الوسطى[3].

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بناء على اتفاق جائر فرض على جزيرة كوبا سنة (1903 م)، على حقها في السيطرة الكاملة والإشراف على قاعدة غوانتنامو[4] الواقعة جنوب شرق جزيرة كوبا لغرض غير محدود المدة، وتشغل هذه القاعدة مساحة قدرها (5 .116) كيلومتر مربع، من الأراضي الكوبية القديمة، كما

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق ، ص133

[2] علي ناصر ناصر، المرجع السابق، ، ص134

[3] خالد عبد نمال حوران الديلمي، ثيودور روزفلت وسياسة الولايات المتحدة الامريكية الخارجية، (1901-1909)، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2014 ص97

[4] ينظر الملحق رقم 11 ص141 الذي يوضح موقع قاعدة غوانتنامو البحرية

أنها تشكل مصدر خطر مباشر على جزيرة كوبا، وقد أعدت هذه القاعدة في خطط أمريكا العدوانية، لتكون قاعدة متقدمة للتخريب والعدوانية ضد الشعب الكوبي، والضغط على الدول الصغيرة، ولدعم الأنظمة الديكتاتورية[1].

فهذه القاعدة التي يزورها سنوياً أكثر من 150 قطعة بحرية تضم مختلف أنواع الأسلحة. وفيها (1400) وحدة بناء وثكنة و(14) مستودعاً للأسلحة والذخيرة وخزانات للوقود، وقد جهّزت القاعدة بمطارين كبيرين هما "ليفوردفيلد" و"ماك كاليا" ويقيم في القاعدة زهاء سبعة آلاف عسكري أمريكي بينهم 2500 من المشاة، وتثمن الولايات المتحدة قيمة هذه القاعدة خاصة عند حدوث الازمات الدولية فإبَّان أزمة الصواريخ الكوبية في تشرين الأول 1962 بلغ عدد القوات الأمريكية في هذه القاعدة عشرين ألف جندي. وقد عجزت كوبا عن اقتلاع هذه الشوكة من خاصرتها[2].

ج- كولومبيا:

لقد كان لقرار كولومبيا خلال عام 2009، السماح لواشنطن باستخدام سبع قواعد عسكرية جوية وبحرية وبرية فوق أراضيها عدة تبعات على استقرار المنطقة فقد أعلنت مجموعة من الدول في أمريكا الجنوبية عن رفضها لهذه القواعد لما يمكن إن يثيره هذا الوجود العسكري الخارجي من تهديد لاستقراها وأمنها، وقد ظهر الرئيس الفنزويلي الذي لديه حدود مهمة مع كولومبيا كأبرز المعارضين لهذا القرار، إذ قام بتجميد علاقته الدبلوماسية مع (بوجوتا). وأعتبر أن رياح الحرب بدأت تهب في المنطقة، وأعلن عن استعداده الإستباقي لأي مواجهة محتملة بسبب هذه التطورات[3].

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص135

[2] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة. ج1. ط5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009، ص 369-368

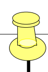
[3] جميل مصعب محمود، الحوار العربي الامريكي: رؤية سياسية معاصرة 2012، ص269

د- الشيلي

وفي الشيلي، بعد الإطاحة بنظام الرئيس الراحل (سلفادور أليندي)[1] وحكم الدكتاتور (بينوشي)، تم السماح لأمريكا ببناء قاعدة جوية وبحرية على جزيرة (باخسي)، في الجزء الجنوبي من المحيط الهادي، تكملة للقواعد الموجودة في جزيرة (دييغو غارسيا)، والقواعد الانجليزية في جزر الفولكلاند، وتملك هذه القواعد نظام موحد للاتصالات والمراقبة الرادارية، المناطق واسعة من الأطلسي الجنوبي والمحيط الهادي[2] .

[1] سلفادورالييندي جوسينير(1908-1973) طبيب وسياسي تشيلي، ولد في فالباريسو وانخرط في السياسة منذ 1926 عندما كان طالبا في جامعة تشيلي وحصل على شهادة الطب سنة1932، في سنة 1933، ساعد في تنظيم حزب اشتراكي تشيلي وانتخب رئيسا لمجلس النواب سنة 1937، ووزيرا للصحة وعضوا في مجلس الشيوخ 1945-1970،حيث كان أول رئيس ماركسي يتم اختياره بانتخابات حرة في نصف الكرة الأرضية الجنوبية فقام بتأميم المصارف ومناجم الفحم وصناهات أخرى،توفي مقتولا في القصر الرئاسي في أيلول 1973 بانقلاب عسكري دموي عنيف قام به الجيش بزعامة الجنرال بينوشيه وبدعم من المخابرات المركزية الامريكية وتخليدا لذكراه فقد تأسست كلية الطب سلفادور أليندي في أمريكا اللاتينية. انظر: سليم عباينة، مشاهير الأطباء في العالم، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2017، ص129.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص136



الفصل الرابع:

أثار القواعد العسكرية على العلاقات الدولية والاستراتيجيات المقترحة للتقليل منها

- ✓ الأثار السياسية للقواعد العسكرية على العلاقات الدولية
- ✓ الأثار الاقتصادية للقواعد العسكرية على العلاقات الدولية
- ✓ الاستراتيجيات المقترحة للتقليص من القواعد العسكرية

قبل ان نتطرق الى أثار القواعد العسكرية السياسية والاقتصادية على العلاقات الدولية، وكيفية مواجهة تلك القواعد الأجنبية ينبغي تحديد مفهوم العلاقات الدولية حتى نتمكن من ازالة الغموض عن كل الكلمات المفتاحية المتعلقة بموضوع الدراسة، وفي هذال السياق يقصد بكلمة "العلاقات" الروابط المختلفة، أما "الدولية" فهي منسوبة للدولة، وأول من استخدمها هو العالم الإنجليزي ج. بنثام – J. Bentham – في نهاية القرن الثامن عشر، ثم أعيد استخدمها من قبل الاختصاصيين الذين يدرسون الروابط العالمية من منظار قانوني بحت[1].

وبما أن العلاقات الدولية لم تصبح علما أكاديميا إلا بعد الحرب العالمية الأولى لذلك فان تعريفاتها ما زالت حديثة ومتغيرة ومن ابرز تعريفاتها :

أنها علاقة تنشأ بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي العام في أي نشاط من النشاطات التي تؤثر على السياسة الخارجية، وعلى سلطة ذلك الشخص الدولي[2]، أوهي كافة التفاعلات والروابط المتبادلة سواء كانت سياسية او غير سياسية بين الكيانات المختلفة في إطار المجتمع الدولي[3].

ولما كان إطار العلاقات الدولية هو الحرب والسلم[4]، فإن مفهوم القواعد العسكرية يندرج ضمن هذا الإطار ويحظى بأهمية كبيرة من هنا يدفعنا الفضول لمعرفة أثار القواعد العسكرية على العلاقات الدولية وخاصة في مجال السياسة الدولية وتنظيمات وقوانين المجتمع الدولي[5].

---

[1] مخلد عبيد المبيضين، اصول العلاقات الدولية في الاسلام، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص26

[2] عبد السلام جمعة زاقود، العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، ط1، دار زهران للمشر والتوزيع، عمان، 2012، ص20

[3] هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية جامعة اليرموك، الأردن،2010، ص13

[4] المرجع نفسه، ص12

[5] وحسب منظمة اليونسكو عام 1948 فإن مادة العلاقات الدولية تتضمن ثلاث مواد فرعية ولكنها متصلة وهي :

– السياسية الدولية : هي العلاقات السياسية السائدة في المجتمع الدولي وهي غالبا تدرس في إطار السياسية الخارجية للدول.

– التنظيمات الدولية : هي كل المؤسسات التي نشأت بعد الحربين العالميتين في القرن العشرين مثل عصبة الأمم وهيئه الأمم المتحدة وغاياتها المتمثلة بحفظ الأمن والسلم الدوليين.

– القانون الدولي: هو مجمل القواعد القانونية التي تحكم العلاقات بين الدول والناتجة من الأعراف والمعاهدات الدولية. ينظر: هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص14

IV-1- الأثار السياسية للقواعد العسكرية على العلاقات الدولية

IV-1-1- أثارها على أمن الدول وسيادتها

أ- تأزم العلاقات بين دول الجوار و تهديد أمن الدول

إن العلاقات بين الدول تمر عموما بأنماط متنوعة من التفاعلات التي تتسم بالتقارب والتباعد المستمر وقد تتصف العلاقة بين دولتين في زمن ما بالازدهار والاستقرار والتطور ولكنها تتأزم في زمن آخر فتشهد بعض التوتر والفتور والتراجع خاصة حينما تسمح الدولة صاحبة القواعد للدول الأجنبية بشن هجوم على دولة مجاورة، كما حدث في حالة انطلاق الغزو الأمريكي للعراق من القواعد الأمريكية في الكويت، وبالتالي تتحول الدول المضيفة للقواعد إلى ساحة للمواجهة العسكرية[1].

ومن أمثلة ذلك ايضا ما تعرض له أمن الدولة المضيفة للخطر حينما توترت العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة، فإذا بالولايات المتحدة الأمريكية ترفع درجة استعداد قواتها النووية المتمركزة في أوروبا على أراضي حلفائها دون استئذانهم، الأمر الذي كان يمكن أن يعرض شعوب تلك الدول إلى أخطار الرد النووي السوفياتي في حال حدوثه ودون موافقة ولا استعداد من الدول المضيفة المعنية، وتزداد خطورة هذا المثال في أن الخطر هنا خطر نووي وليس تقليدياً فقط[2].

وفي نفس السياق، نجد ان الدول الكبرى بعد انشائها لقواعدها العسكرية على اراضي الدول الصغرى تستخدم موانئها ومطاراتها سواء في حالة السلم او الحرب وقد تظل تحت سيطرة الدول الكبرى لتستعملها كيف تشاء وتوجهها اين تشاء وتهدد بها من تشاء، والعجيب ان الدول الصغرى تساهم في نفقات هذه القواعد وربما تتحمل عن الدول الكبرى كلفة تشغيلها او النصيب الاكبر منها، بينما هذه القواعد وتلك الموانئ والمطارات قد تستخدم في حروب ظالمة غير عادلة ضد دول اخرى لا خلاف بينها

---

[1] براهيم أبو خزام: أزمات الدول، المفاهيم، قواعد الإدارة، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015، ص68

[2] طلعت أحمد مسلم، المرجع السابق، ص235

وبين الدول التي تنطلق الصواريخ من قواعدها مثلما حدث في حرب العراق وباكستان بعد هجمات الارهابية لبرج التجارة العالمي في سبتمبر 2001[1]

ب- أثارها على سيادة الدول

من الناحية العملية فان بعض الدول التي منحت حق استخدام التسهيلات العسكرية من اراضيها للولايات المتحدة قد اصبحت بحكم الامر الواقع مسلوبة الإرادة السياسية في فرض سيادتها على هذه المنشأة مما يشكل اختراقا خطيرا للأمن الوطني لهذه الدول ومن ثم على أمن الدول المجاورة بصوره عامة[2].

كما ان الدول العظمى وخاصة السلطات الأمريكية تمارس السيادة المطلقة على قواعدها بشكل يجعلها تتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي وحق الشعوب في السيادة على أراضيها وهذا ما يحدث مثلا في القواعد العسكرية الموجودة في كوريا الجنوبية، بالإضافة إلى ان هذه القواعد تشكل خطراً على امن و بيئة كوريا الجنوبية لأنها تضم أيضاً أسلحة نووية تكتيكية[3].

وهناك نموذج آخر عن خرق سيادة الدول فاليابان مثلا هي اليوم قادرة على الدفاع عن نفسها وهي دولة مستقرة ومع هذا لا يحق لها التخلص من الوجود العسكري الأمريكي بل يجب عليها تحمل بعض تكاليف هذا الوجود أيضاً وقد منحت اتفاقية سنة 1960م المتعلقة بالوضعية القانونية للقوات الأمريكية في اليابان امتيازات واسعة للقوات الأمريكية جعلها تتعارض مع السيادة اليابانية على كل أراضيها إذ تنص المادة الثالثة من هذه الاتفاقية على تمتع القواعد الامريكية بالحصانة الكاملة وخضوعها كاملة للسيادة الأمريكية فمن المعلوم بان القواعد العسكرية يمكن استخدامها للأغراض كثيرة منها إنتاج وتخزين أسلحة

---

[1] هشام محمد سعيد آل برغش، المرجع السابق، ص891-892

[2] مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، المرجع السابق، ص76

[3] ارشد مزاحم الغريري، الاتفاقيات الأمنية و العسكرية الأمريكية العربية وأثرها على الأمن القومي، مركز الكتاب الأكاديمي، 2014، ص239

الدمار الشامل[1] مما يمكن أن يؤثر على صحة المواطنين وبيئة البلد لذا كان لا بد للسلطات اليابانية حق مراقبة استخدام هذه القواعد وحقها بإجراء عملية تفتيش دورية عليها[2].

وفيما يخص الاختصاص الجنائي للسلطات اليابانية على إفراد القوات الأمريكية خارج قواعدها فان المادة السابعة عشرة من اتفاقية يناير 1960 التي تنظم الوضع القانوني للقوات الامريكية تعيق اجراءات التحقيق وكشف الادلة وتزيد من خطورة مغادرة المتهمين الأراضي اليابانية قبل تقديمهم إلى المحاكم[3]، ومن المعلوم فإن دخول وخروج افراد هذه القوات من وإلى الأراضي اليابانية لا يحتاج إلى موافقة سلطات الحدود اليابانية، كما ان تجارب المواطنين اليابانيين مع القوات الأمريكية ليست مرضية وخاصة في جزيرة اوكيناوا حيث ارتكبت جرائم بشعة بحق السكان من قبل الأمريكيين كحوادث القتل والاغتصاب كما حدث في العراق[4].

IV-1-2- أثارها على النظام الدولي الجديد

أ- العولمة الأمنية و توسيع قواعد حلف الناتو

أشار رئيس الوزراء البريطاني السابق (توني بلير)[5] أنه قد أصبح هنالك مفهوم امني جديد اسماه العولمة الأمنية وهي تعني أن حلف (الناتو) سيكون له مهام أمنية جديدة من خلال توسيع قواعده

---

[1] أسلحة الدمار الشامل (WEAPONS OF MASS DESTRUCTION): هي منتجات جانبية من ابتكارات عصر التكنولوجيا الحديث الداعية الى الاكتئاب ،وهي أسلحة قادرة على احداث اضرار وخسائر في الأرواح لامثيل لها، لحسن الحظ، أدت نهاية الحرب الباردة الى تقليص ملموس في حجم الذخائر النووية لدى كل من الولايات المتحدة وروسيا، وساعدت معاهدات كمعاهدة عدم الانتشار النووي على التخفيف من خطر الإبادة الشاملة بسبب أسلحة الدمار الشامل النووية. للمزيد أنظر: ينظر: مارتن غريفيش وتيرياً وكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي الامارات العربية المتحدة،2008 ص57.

[2] المرجع نفسه، ص236

[3] حيث تنص المادة لسابعة عشر من هذه الاتفاقية على: " للسلطات الأمريكية الاختصاص الجنائي والتأديبي على قواتها وللسلطات اليابانية الاختصاص الجنائي على إفراد القوات الأمريكية فقط في حالة خرق هؤلاء للقوانين اليابانية وداخل المناطق الخاضعة للسيادة اليابانية لكن لا يحق للسلطات اليابانية احتجاز المتهمين الأمريكيين بل يبقى هؤلاء في قبضة السلطات الأمريكية إلى حين تقديمهم إلى المحاكم اليابانية". ينظر: ارشد مزاحم الغريري، المرجع السابق، ص235

[4] المرجع نفسه، ص236

[5] توني بلير: ولد توني بلير في السادس من مايو 1953م في أدنبرة عاصمة إسكتلندا، التي تكون مع ويلز وأيرلندا الشمالية وبريطانيا ما يعرف اليوم بالمملكة المتحدة، كان له شقيق يكبره بعدة سنوات يدعى بيل... غير أن الشقيقين سرعان ما رحلا عن أرض الوطن. قضى بلير خمس سنوات

العسكرية في أماكن متفرقة من العالم لفض النزاعات، وعليه رفعت الإدارة الأميركية في حملتها على ما أسمته بالإرهاب العالمي شعار عولمة الأمن، خاصة وأنها وجدت أن مهمة القتال لها قد تحولت من" القتال دفاعا عن الولايات المتحدة وشعبها وقيمها ".. إلى الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة، و أمنها وأمن حلفائها وسلامتهم الإقليمية[1].

وبالتالي ركزت على استراتيجية "الدفاع الوقائي "[2] وهذا بدوره يمنع ظهور تهديدات للأمن القومي الأمريكي ومصالحه القومية ودحر العدوان عند الضرورة، لذا فان الوجود الخارجي يتزايد سواء في صورة القوات الدائمة أو الوحدات التي تتناوب التمركز في الخارج! مما يجعلها في المستقبل مهيأة لصياغة الأحداث والاستجابة للتحديات" وذلك من خلال شبكة عالمية من المواقع في ما وراء البحار تسمى "القواعد المرنة" Flex Basing" التي تعتمد في ترتيب القوات العسكرية ويكون بمقدورها التدخل بأسرع ما يمكن[3].

لهذا تعتمد الولايات المتحدة على الدول الحليفة وخاصة دول حلف (الناتو) لتوفير القواعد الضرورية للانتشار العسكري وربط بؤر التوتر المهددة للمصالح القريبة في العالم بتشكيلة واسعة من القواعد العسكرية، اذ ان نقل معدات المعركة من منطقة إلى أخرى لا يتجاوز بضع ساعات ليتم حشد

من طفولته مع عائلته في استراليا، حيث عمل أبوه تشارلز بلير محاميا ثم أستاذا جامعيا، وعاد بعده الى لبريطانيا والتحق بعضوية حزب المحافظين، وانتخب نائبا عنه في هيكسام، ونظرا لحنكته السياسية ذاع صيته بين الساسة البريطانيين حتى أصبح ضيفا دائما على شاشة التلفاز البريطاني كمحلل سياسي، لكن الدنيا إذا حلت أوحلت. للمزيد أنظر: أحمد زكي، توني بلير «أحلام الزعامة وكوابيس السقوط، دار الكتب، مصر،2017، ص5.

[1] عبد الرهاب القصاب، أهم سمات اعادة تنظيم القوات الأمريكية، ع (22)، بيت الحكمة، بغداد، كانون الثاني 2002 ، ص52

[2] استراتيجية "الدفاع الوقائي": الفكرة الرئيسية التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية مفادها ان على الولايات المتحدة السعي الحثيث لإجهاض التطورات والقوى المنذرة بالخطر قبل أن تصبح في حاجة على علاجات حاسمة، حيث جاء في الوثيقة ما نصه (أنه بحكم الحاجة الى الدفاع عن النفس، سوف تعمل الولايات المتحدة ضد أي تهديدات ناشئة قبل أ تتبلور بشكلها الكامل). للمزيد أنظر: عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية، دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الامبراطوري، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص168.

[3] محمد حساني طاهر العبودي، توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة: دراسة بين المدركات والخيارات الاستراتيجية الروسية، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص204

عسكري هائل تستطيع من خلاله التحكم بكل مخارج ومداخل أي أزمة تهدد مصالحها" كما أن قواعد الحلف تمثل نقطة انطلاق جيوإستراتيجية حيوية للتدخلات الأمريكية العسكرية في الشرق الأوسط[1].

ب-مواجهة القوى التوسعية الإقليمية وزعزعة استقرارها

ترى القوى الكبرى الغربية وخاصة الولايات المتحدة أن قواعدها العسكرية في الخارج، تضمن لها مواجهة القوى الإقليمية التوسعية التي تهدد مصالحها الحيوية، فالوجود الأجنبي العسكري مثلا في دول الخليج العربية هو الذي أدى إلى إنهاء الغزو العراقي للكويت سنة 1991، كما أن هذا الوجود يشكل حاليا رادعا لتطلعات إيران الإقليمية، وهو في النهاية الضمان الأخير أمام سعي إيران لتحقيق هيمنتها الإقليمية، فلما كانت دول الخليج العربية لا تمتلك القوة اللازمة لردع القوى الأخرى، فإنها لابد أن تعتمد على القوى الأجنبية لحماية أمنها، وقد اعتبرت تلك القوى الأجنبية ان وجوده العسكري شرعي لأنه لم يحدث ضد إرادة الدول المضيفة، وإنما هي التي دعت القوى الأجنبية لإقامة تلك القواعد لشعورها بعدم قدرتها بمفردها على تحقيق أمنها[2].

في الحقيقة نجد أن القواعد العسكرية الأجنبية ترفض حتى فكرة التعاون المشترك بين الدول الاقليمية في الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية خوفا على مصالحها ان وجدت في المنطقة، لذلك تحاول دائما زعزعة الاستقرار لكي تتمكن من فرض وجودها العسكري بحجة الحفاظ على الامن والسلم الدوليين، فمثلا استثمرت الولايات المتحدة الأمريكية الخلاف الخليجي – الإيراني وذلك بتخويف دول مجلس التعاون الخليجي من التوجهات الإيرانية، مما يدفع هذه الدول الى الاعتماد على قدرات الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] محمد حساني طاهر العبودي، المرجع السابق ، ص214

[2] يوضح الملحق رقم 05 ص 138 سياسة التطويق التي اتبعتها الولايات المتحدة للحد من اطماع ايران التوسعية، وبالتالي أقامت قواعد عسكرية في كل الدول المجاورة لإيران، غير ان الولايات المتحدة تتعامل بحذر شديد في اتخاذ اي قرار ضد ايران لأن معظم قواعدها العسكرية مستهدفة ومهددة في حالة اطلاق ايران للصواريخ الباليستية والنووية.

وقد رأت إيران أن الوجود الأجنبي في منطقة الخليج العربي، هو مصدر التهديد الأساسي لأمنها ومن ثم أمن الخَليج الذي ينبغي أن يكون أمنا إقليمياً خالصاً في إطار مفهوم الأمن الجماعي[1] الذي تضطلع به الدول الخليجية، كما أبدت استياءها من التجاهل المتعمد لأي دور إيراني يخص أمن الخليج، والتي قامت به دول الخليج عبر تشاورها وتنسيقها مع الولايات المتحدة الأمريكية لإبعاد إيران عن الاتفاقيات الأمنية كافة التي أقامتها مع الغرب[2].

وعليه فقد رأى النظام الإيراني ان التغلغل والنفوذ الأجنبي في الخليج العربي يشكل قيود على السياسة الإيرانية ويحد حركتها الخارجية، وقد وجه الرئيس الإيراني رفسنجاني[3] انتقاداته للاتفاقيات التي وقعتها بعض دول مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقال: "نحن **تعارة** تلك الاتفاقيات ونؤمن أن أي وجود عسكري للغرب في المنطقة لن يساعد إلا على تعكير صفو السلام والاستقرار[4].

من أهم مصادر التوتر في العلاقات الإيرانية – الأمريكية هو محاولات ايران إغلاق مضيق هرمز في وجه حركة ناقلات النفط، وتهديدها لحركة السفن التجارية الداخلة والخارجة، فضلاً عن انغماس إيران المكثف بعمليات تطوير قدراتها العسكرية، نتيجة شعورها بالتهديد الذي تشكله القواعد الامريكية في المنطقة[5].

---

[1] الأمن الجماعي: يمكن اختصار المبدأ الاساسي الكامن وراء هذا المفهوم بالجملة التالية" الفرد في سبيل الجميع والجميع في سبيل الفرد "ووصفه وسيلة للحفاظ على السلام بين الدول. ينظر: مارتن غريفيش وتيرياً وكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي الامارات العربية المتحدة،2008 ص81.

[2] محمد طالب حميد، العلاقات الايرانية الأمريكية توافق ام تقاطع، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ،2016، ص50

[3] الرئيس الإيراني رفسنجاني: كان الرئيس رفسنجاني السياسي المتمرس والحليف المقرب لأية الله الخميني، والشخصية المركزية في نخبة الثورة الإيرانية منذ قيامها، وقد أصبح أول رئيس تنفيذي لإيران في عام 1989، حاصلا على (13.5) مليون صوت من أصل (14.2) مليون صوت في الانتخابات الرئاسية وقد شكل تركيبة وزارية مكون من فريق معظمه من تكنو قراط، واصلاحين اجتماعين غربيي التعليم، عكست بشكل كبير أهداف ادارته. أنظر أنو شن احتشامي، النظام الإيراني الجديد–تطورات المحلية ونتائج السياسة الخارجية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(258)، 2000، ص180.

[4] محمد طالب حميد، المرجع السابق، ص50

[5] المرجع نفسه، ص53

اما فيما يخص القوى الاقليمية في شرق آسيا نجد ان الاستراتيجية الأمريكية تسعى الى نشر قواعدها في بعض الدول الآسيوية التي كانت ضمن الاتحاد السوفياتي (السابق) بما يمكنها من الوصول إلى أبواب الصين ومحاصرتها والحيلولة دون إمكانية نشوء تحالف بين روسيا والصين لاسيما بعد ما شهدته العلاقات بين البلدين من تحسن ملحوظ وإبرامهما عددا من اتفاقيات التعاون المشتركة[1].

وبالتالي فإن اخطر السيناريوهات التي تتصورها الولايات المتحدة هو التحالف الاستراتيجي بين روسيا والصين وربما إيران أيضا، فيكون تحالفا مضاداً للهيمنة الأمريكية،[2] وذلك من واقع تملك الصين وروسيا وإيران مصالح مشتركة، إذ توكد الصين وروسيا أن العلاقات الصينية – الروسية قد وصلت إلى مستويات غير مسبوقة، وأن إيران شريك مهم للدولتين[3].

بالإضافة الى ان الدول الثلاث تتبنى سياسات خارجية متوافقة، إزاء قضايا مهمة مثل تايوان والشيشان فالصين وإيران تدعمان حرب الرئيس بوتين [4]ضد الانفصاليين الشيشان، ومن الأمور المشتركة بين القوى الثلاث ايضا معارضتها النزعة الأحادية للولايات المتحدة، إذ يمثل المثلث الصيني – الإيراني – الروسي محورا لمواجهة الطموحات العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يفسر الجهود الدبلوماسية الروسية الصينية لتجنب أي تصعيد بشأن الملف النووي الإيراني[5].

---

[1] محمد حساني طاهر العبودي، المرجع السابق، ص209

[2] المرجع نفسه، ص208

[3] هويدا شوقي ابو العلا، العلاقات الأمريكية الأوروبية بعد 11 سبتمبر 2001، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015، ص311

[4] الرئيس بوتين فلاديمير: الرئيس الحالي لجمهورية روسيا الاتحادية؛ ولد في تشرين الأول «أكتوبر» عام 1952م في لينتجراد «سانت بطرسبورغ حاليا». خريج كلية الحقوق من جامعة لينتجراد عام 1985م. وأدى خدمته العسكرية في جهاز أمن الدولة. عمل في جمهورية ألمانيا الشرقية في الفترة من عام 1985 –1990م ثم تولى منصب مساعد رئيس جامعة لينجردا للشئون الخارجية منذ عام 1990م ثم أصبح مستشاراً لرئيس مجلس مدينة لينتجراد. للمزيد أنظر: يوسف أبو الحجاج الاقصري، فلاديمير بوتين الثعلب الأحمر، ط1، الدار الذهبية للنشر والتوزيع، مصر،2017، ص8.

[5] محمد حساني طاهر العبودي، المرجع السابق، ص311

ج- عمليات التجسس على الدول ومراقبة تحركاتها

شكلت استخبارات الإشارات حجر الزاوية للأنشطة التي ساعدت الولايات المتحدة وحلفاءها أثناء تدخلاتها العالمية وخاصة في كل من أفغانستان والعراق، فكلما قامت الطائرات ببذر قنابلها أو قامت فرق القوات الخاصة بمهاجمة أحد المباني غالبًا ما كان أساس هذه الهجمات معلومات تم الحصول عليها من خلال التجسس على أجهزة اتصالات الراديو أو الهواتف المحمولة أو غيرها من الاتصالات، فكل قاعدة من قواعد الولايات المتحدة الواقعة في هذه الدول تحتوي على قسم سري يعنى باستخبارات الإشارات، ويقوم موظفو هذه الأقسام بمراقبة مختلف أشكال الاتصالات وبرسم خرائط تحدد الأماكن التي صدرت عنها هذه الاتصالات، كما تتم الاستعانة بطائرات الاستطلاع وأقمار التجسس ووحدات التجسس المتنقلة الشاحنات ومركبات وسفن أخرى مزودة بمعدات تجسس في هذه المهمات[1].

على سبيل المثال، عندما حاصرت قوات التحالف أسامة بن لادن في جبال تورابورا وأوشكت على اعتقاله في ديسمبر 2001 في مستهل حملة الحرب الأمريكية في أفغانستان، كان ذلك نتيجة اعتراض فريق أمريكي يعمل لمراقبة اتصالات موجات الراديو لمحادثات أجراها أسامة ابن لادن عدة مرات بواسطة جهاز لاسلكي، منذ ذلك الوقت تم إنشاء مركز استخبارات في القاعدة الأمريكية العسكرية الواقعة في بجرام -شمال مدينة كابل - حيث يعمل المحللون الاستخباراتيون على مدى 24 ساعة على تحليل جميع المعلومات التي يتم جمعها من جميع أرجاء أفغانستان ومن جارتها باكستان[2].

يتلخص عمل هؤلاء المحللين في إنتاج «معلومات استخباراتية قابلة للاستخدام»، وعادة ما يعني هذا إيجاد أهداف للقاذفات والطائرات بدون طيار وعمليات القوات الخاصة، حيث تمرر هذه المعلومات الاستخباراتية مثل المكالمات الخلوية التي يتم اعتراضها وتحديد مصدرها- إلى العسكريين الأمريكيين

---

[1] هاجر نيكي، الأذان المترصدة: كيف يتجسسون عليك، ترجمة رحاب منير صالح، ط1، دار نهضة مصر لنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014، ص19

[2] المرجع نغسه، ص 19

العاملين في المكاتب المجاورة لمكاتب تلك الوحدة، والذين يقومون بدورهم بإصدار أوامر بتنفيذ الهجمات العسكرية، وقد كشفت العديد من الحالات التي تم فيها وخلال دقائق من اعتراض مكالمة هاتفية قصف الموقع الذي صدرت منه المكالمة[1].

IV-1-3- اثارها على حقوق الانسان وقواعد القانون الدولي

أ- تحويل بعض القواعد العسكرية إلى مراكز للتعذيب والإجرام

بقيت القواعد العسكرية مدة طويلة تجسد مهامها التقليدية التي تعبر عن طبيعتها العسكرية، حتى أحداث 11 سبتمبر، حيث بدأت بعد ذلك تقوم بنشاطات تتجاوز مهامها التقليدية، لتؤثر سلبياً في مجالات رئيسية في القانون الدولي، وقد تبدى هذا التأثير من خلال تحول بعض القواعد العسكرية في ظل الحرب على الإرهاب إلى محطات شهدت العديد من التجاوزات القانونية في أثناء قيامها بالمهام الجديدة، مثل تحولها إلى مراكز للاعتقال والتعذيب والمحاكمات العسكرية... الخ.[2]

شهدت القواعد العسكرية الأمريكية في العراق وغوانتانامو أبشع أشكال التعذيب، ففي سجن أبو غريب في العراق الذي كان يخضع للسلطة الأمريكية المحتلة حصلت فيه صنوف متعددة من القسوة والتعذيب هزت ضمير العالم كعذاب الجسد والعقل والحصول على الاعترافات والمعاقبة والتخويف، و الاعتداءات الجنسية الشاذة والصعقة بالكهرباء والمعاملة المهينة انتهاءا بالسخرية من الإسلام، وما حصل في العراق للمعتقلين العراقيين لا يقل بشاعةً عما لحق بسجناء قاعدة غوانتانامو بكوبا وباغرام في أفغانستان وهذا يمثل انتهاكاً لكرامة الإنسانية كما انه يمثل إنكاراً لمقاصد الأمم المتحدة ولحقوق الإنسان

---

[1] هاجر نيكي، المرجع السابق، ص20

[2] علي قلعه جي، القواعد العسكرية الأجنبية والحقوق الإنسانية بعد أحداث/ 11 سبتمبر/أيلول 2001 مع إشارة خاصة إلى قاعدة غوانتنامو، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد – 28 العدد الأول، 2012، ص12

والحريات الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تحظر أعمال التعذيب زمن السلم والحرب[1].

كما ان العديد من القواعد العسكرية الامريكية نجدها لا تطبق القوانين التي تحمي حقوق العمال بصورة مرضية بعكس القوانين الأمريكية، ولهذا فإننا نجد ظاهرة استغلال العمال، وفي بعض الحالات تم استغلال النساء العاملات لأغراض الدعارة داخل هذه القواعد. كما هو الحال في القواعد العسكرية في كوريا الجنوبية.[2]

ب-الاعتقال في القواعد العسكرية ومبرراته

قامت الولايات المتحدة الأمريكية باحتجاز المواطنين غير الأمريكيين في المعتقلات المتعددة ومنها القواعد العسكرية دون أن تخضعهم لاستجواب قانوني أو لمحكمة متخصصة تحدد وضعهم القانوني. ومن أجل تبرير هذا الاعتقال غير القانوني جاء إعلان البيت الأبيض ليؤكد أن أعضاء طالبان والقاعدة المعتقلين في قاعدة غوانتانامو ليسوا أسرى حرب وإنما هم مقاتلون غير شرعيين[3].

أولاً: أسباب استخدام الولايات المتحدة لقاعدة غوانتانامو كمعتقل

- إقناع المجتمع الدولي أن المعتقلين في غوانتانامو هم الذين كانوا وراء التفجيرات التي حدثت في 11 سبتمبر عام 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية .

- وصفت الولايات المتحدة المعتقلين بالإرهابين لتتفادى الانتقادات الدولية الموجهة إليها بسبب المعضلات السياسية والقانونية الناجمة عن الاعتقال في القواعد العسكرية.

---

[1] جاء في المادة 05 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان : " لا يجوز إخضاعُ أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطَّة بالكرامة".

[2] ارشد مزاحم الغريري، المرجع السابق، ص239

[3] علي قلعه جي، المرجع السابق، ص25

– تهديد الأمن القومي للولايات المتحدة، وهذا السبب مكنها من أن تتجاوز اعتبار الجنسية للمقاتلين والحالة القتالية ومكَّنها أيضاً من تبرير عدم الحاجة لإرسالهم إلى دولهم لإجراء المحاكمة هناك، ومن عدم الحاجة لإجراء المحاكمة أمام المحاكم الأمريكية .

– إن السبب الذي دفع الولايات المتحدة لوضع المعتقلين قي غوانتانامو ووصفهم بالإرهابيين وابتداع مصطلح جديد يتناسب مع هذا الوصف بأنَّهم مقاتلون غير شرعيين هو حرمانهم من وصف الأسير الذي يضمن لهم الحقوق الإنسانية والمعاملة الخاصة بالأسرى. وهذا الحرمان مكنها من هدر الضمانات المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني للأسرى التي يوفرها قانون حقوق الإنسان، ومن أهمها المحاكمة العادلة بعد الاعتقال في القواعد العسكرية[1].

– يهدف الاعتقال في غوانتانامو إلى إبعاد أنظار وسائل الإعلام وأعينهم عما يجري هناك والتي لم تتمكن الولايات المتحدة من الهروب منها، وقد رصدت كثير من الانتهاكات الخطيرة لحقوق هؤلاء المعتقلون

– ويهدف الاعتقال إلى حرمان المعتقلين من الضمانات القانونية التي يوفرها القانون الجزائي الأمريكي في حال تمت محاكمتهم أمام المحاكم الأمريكية متذرعة أن غوانتانامو لا تخضع للسيادة الأمريكية .

ثانياً: تبرير الاعتقال:

قدمت الولايات المتحدة لدعم وجهة نظرها القائلة بأن معتقلي طالبان والقاعدة بأنهم مقاتلون غير شرعيين حججاً كثيرة لاستمرار اعتقالهم في قاعدة غوانتانامو وغيرها من أماكن الاعتقال، ومن بين الحجج التي استندت اليها هي:

[1] جاء في المادة 10 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان:" لكلِّ إنسان، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحقُّ في أن تُنظر قضيتَه محكمةٌ مستقلَّةٌ ومحايدةٌ، نظرًا مُنصفًا وعلنيًّا، للفصل في حقوقه والتزاماته وفى أيَّة تهمة جزائية تُوجَّه إليه".
ينص الجزء الاول من المادة 11. " كلُّ شخص متَّهم بجريمة يُعتبَر بريئًا إلى أن يثبت ارتكابُه لها قانونًا في محاكمة علنية تكون قد وُفِّرت له فيها جميعُ الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه".

- عدم الاعتراف بحكومة طالبان:

لم تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بحكومة طالبان ولم تدخل معها في أية علاقات لتبرر لنفسها اعتقال أعضائها غير القانوني، بهدف حرمانهم من الامتيازات التي يوفرها القانون الدولي الإنساني لهم ولأعضاء تنظيم القاعدة، متذرعة بأن أفرادها مقاتلون غير شرعيين[1].

ولاشك أن الاعتراف بالحكومة من عدمه يقتصر أثره على الدخول في العلاقات الدولية مع الحكومة غير المعترف بها دون أن يؤثر ذلك في تطبيق القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان لأية جماعة، متى توافرت للدولة أركانها[2] وتجدر الإشارة إلى أن ما يدعم حقيقة أن عدم الاعتراف بالحكومة لا يؤثر في تطبيق القانون الدولي الإنساني يمكن فهمه من المادة الثانية من اتفاقيات جنيف الأربع التي نصت على أن الاعتراف بحالة الحرب من عدمه لا يؤثر في تطبيق الاتفاقيات الأربع بين الدول الأطراف[3].

- عدم ارتداء طالبان والقاعدة الزي الرسمي:

تتذرع الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً لحرمان طالبان والقاعدة من صفة المقاتل الشرعي بعدم ارتدائهم الزي الرسمي، والزي الرسمي ليس شرطاً لازماً لوصف الجيش بأنه جيش نظامي، وذلك لأن المادة الرابعة من اتفاقية جنيف الثالثة لم تتطلب توافر هذا الشرط في القوات لتعد قوات مسلحة نظامية، كما أن تلك المادة حينما تكلمت عن الشروط الواجب توافرها في المليشيات والقوات المتطوعة لم تذكر من

---

[1] علي قلعه جي، المرجع السابق، ص26

[2] عبد العزيز محمد سرحان، مبادئ القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980، ص 477

[3] جاء في المادة الثانية من اتفاقية جنيف الرابعة 1949مايلي: "علاوة على الأحكام التي تسري في وقت السلم، تنطبق هذه الاتفاقية في حالة الحرب المعلنة أو أي اشتباك مسلح آخر ينشب بين طرفين أو أكثر من الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يعترف أحدها بحالة الحرب."

ضمنها الزى الرسمي، وبهذا فإن عدم ارتداء طالبان للزي الرسمي لا يفقدها صفة الجيش الرسمي لأفغانستان لأنها القوات المسلحة الوحيدة في الدولة[1].

- تذرع الولايات المتحدة بحجة مكافحة الإرهاب:

تبرر الولايات المتحدة الأمريكية اعتقالها لطالبان والقاعدة في قواعدها العسكرية بحجة مكافحة الإرهاب، إذ تذكر بأنها تخوض حرباً غير تقليدية مع عدو غير تقليدي، لا تنطبق عليه القواعد الإنسانية التي تحكم علاقة الدول المتحاربة ذات الجيوش النظامية ولا شك ان أن هذه الحجة هي من ابتداع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تهدف من ورائها إلى حرمان المعتقلين من الاستفادة من الضمانات الدولية وإضفاء نوع من الرؤية القانونية المشوهة عليهم، وهذا يندرج تحت محاولة الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة صياغة قواعد القانون الدولي من جديد بما يتلاءم ومصالحه[2].

IV-2- الأثار الاقتصادية للقواعد العسكرية على العلاقات الدولية

IV-2-1- أثارها على الاقتصاد المحلي للدول المستضيفة

وتنظر الدول الكبرى للقواعد العسكرية المنتشرة في العالم على أنها «مستعمرات» توسع من قدرتها العسكرية وطاقاتها الاستيعابية الاقتصادية والمالية، وأساس تلك الحقيقة أن القوة العسكرية والرأسمالية هما توأمان متلازمان ومكملان لبعضهما في تحقيق السيطرة والهيمنة والتراكم الرأسمالي (سلطة القوة والمال) فشبكة قواعدها تشكل قواعد «امبراطورية» تضمن رعاية مصالحها الكونية[3].

---

[1] يعد د. رشيد العنزي أن طالبان هي الجيش الرسمي وعدم ارتدائهم للزي الرسمي هو بدعة أمريكية، وقد يكون عدم وجود زي رسمي عائداً إلى قلة المصادر المالية أو بسبب العقيدة فضلاً عن أنها جيوش نظامية تأتمر بأمر قيادة عليا، ينظر: رشيد العنزي، مقاتلو غوانتانامو بين القانون الدولي الإنساني ومنطق القوة ، مجلة حقوق الكويت، العدد الرابع، السنة 2004، ص 51

[2] علي قلعه جي، المرجع السابق، ص28

[3] كمال القيسي، النفط والهيمنة القوة والتحكم، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص283

أ- استنزاف موارد الدول.

عادة ما تؤدي القواعد العسكرية إلى استنزاف موارد الدول التي تقع على أراضيها أو في مياهها الاقليمية فإذا كانت الدولة تحصل على مقابل لوجود تلك القواعد على أراضيها، فإن ذلك يمكن الدولة الأجنبية أن تتحكم في موارد الدولة وفي معدلات واتجاهات نموها، بما يعني أيضاً استنزافاً سلبياً لمواردها، وقد يستنزف حتى موارد الدول القريبة من موقعه أيضاً، ويتجلى ذلك بوضوح فيما حدث في الخليج سنة 1991م إلى استنزاف موارد العراق والأردن واليمن ومصر بصفة خاصة بالإضافة إلى دول الخليج موارد الأمة العربية بشكل عام[1].

ب-الأعباء المالية المتزايدة والاضطرابات السياسية والاقتصادية

من الجوانب السلبية على اقتصاد البلدان المستضيفة للقواعد، الأعباء المالية الإضافية التي تترتب على وجود تلك القوات وانسحابها، فقد تضطر الدول الى إنفاق أموال طائلة بغية إصلاح التخريب الذي تحدثه تلك القواعد في البنية التحتية والبيئية والإنسانية، كما سيكون لها تأثير قد يكون كارثياً على اقتصاد بعض الدول المستضيفة وسكانها لما تحدثه من اضطراب سياسي واقتصادي واجتماعي (تبعية الاقتصاد الوطني وازدواجيته وتشوهه، التضخم الناجم عن الإنفاق الأجنبي في الأسواق المحلية ومستويات الأجور والرواتب العالية المعتمدة من قبل المؤسسات ذات العلاقة بالقواعد، خسارة العوائد المتأتية من عقود التأجير الطويل الأجل وكذلك الجزء المنفق محلياً بعد انسحاب القوات[2]...).

الا أن أوضح وأهم صورة لهذه الأعباء المالية المتزايدة هو سعي الولايات المتحدة إلى تصعيد وتائر الإنفاق على التسلح من خلال إيجاد حالة من التوتر المستمر بين دول المناطق الاستراتيجية وخاصة

---

[1] ارشد مزاحم الغريري، المرجع السابق، ص250

[2] كمال القيسي، تأثير القواعد العسكرية على الاقتصاد، منتدى الفكر العربي، عمان، 2007، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط:

http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/746.htm

دول الخليج العربي وما يجاورها بهدف تقويض التنمية الوطنية المستقلة في هذه الأقطار والإبقاء عليها في دائرة التخلف والتبعية[1].

ج- أثر القواعد العسكرية على تجارة السلاح

تعد قضية التسلح والحصول على التقنيات العسكرية المتطورة ذات أهمية بالغة لمختلف دول العالم وتأتي استراتيجية الحصول على ترسانة عسكرية متكاملة لكل دولة في أعلى سلم أولوياتها، ويتم ذلك غالبا من خلال عقود عسكرية مع الدول الكبرى تتضمن بناء قواعد ومرافق عسكرية لتدريب قوات الدول الضعيفة على استعمال هذه الأسلحة، أو لاعتبارات أخرى منصوص عليها في اتفاقيات الدفاع العسكري المشترك[2].

وتعتبر تجارة السلاح وسيلة للتخفيف من حدة الأزمات والتقلبات الدورية، وهي من ثم أداة لإنعاش الاقتصاد الرأسمالي ولاسيما عندما تلوح معالم أزمة اقتصادية، اذ يسهم القطاع العسكري بدور أساسي في التعويض جزئياً عن الركود في فروع الاقتصاد المدني، وقد أدى تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة إلى حدوث أزمة حادة في صناعة الدفاع الأمريكية خاصة وصناعات الدفاع في العالم بوجه عام, وذلك لأن (40بالمئة) من مجمل الإنتاج الصناعي الأمريكي يرتبط بماكنة الإنتاج الصناعي العسكري. وهذه الحالة الجديدة -انتهاء الحرب الباردة وتخفيض الإنفاق العسكري- يعني بالنتيجة تعطيل (40 بالمئة) من الاقتصاد الصناعي الأمريكي والصناعات المرتبطة بالتصنيع العسكري[3].

وعندما حدثت حرب الخليج الثانية وجدت الولايات المتحدة في هذه الحرب فرصة سانحة لتوسيع قواعدها العسكرية، ولتسويق الأسلحة و منفذ للتخلص من مخزون هائل من المعدات العسكرية تراكم لديها

[1] مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، المرجع السابق، ص238

[2] المرجع نفسه، ص 239

[3] المرجع نفسه، ص462

في أثناء الحرب الباردة وبعدها. وبذلك اسهمت هذه الحرب في إعادة انتعاش المصانع العسكرية الأمريكية عبر تكثيف التدفقات التسليحية إلى منطقة (الشرق الأوسط) عامة ومنطقة الخليج العربي خاصة[1]

بعبارة أخرى أن الاقتصاد الأمريكي يعد اقتصاد حرب ولا يمكن لعجلته الصناعية أن تستمر من دون حروب إقليمية أو غير إقليمية، التي تتخذها الولايات المتحدة كذريعة لإقناع الدول الضعيفة بضرورة الاستعانة بالقواعد العسكرية الامريكية، أو لعقد صفقات لبيع السلاح لإبعاد اي خطر يهدد أمنها، وقد أكد على ذلك (فيليب أومارشاند) في أطلسه الجيوبوليتيكي لعام 1994 (أن الصناعات العسكرية الأمريكية تتضرر كثيراً من السلام).أما (جون كينث غالبرايت)-المستشار الاقتصادي الأسبق للرئيس كندي- فقال (إن السلام أمرغير مرغوب فيه[2] ».

IV-2-2- الميزانيات الباهظة وزيادة تكاليف الإنفاق العسكري الاجنبي

أما من حيث النفقات العسكرية وعمليات توريد الأسلحة فقد ازداد الإنفاق العسكري الأمريكي منذ سنة 2001، وذلك نتيجة التخصيص الإضافي لبرنامج "الحرب العالمية على الإرهاب" وذلك من أجل تمويل العمليات العسكرية في أفغانستان ثم العراق حيث في ظرف خمس سنوات من 2001 إلى 2006 خصصت الإدارة الأمريكية ما مجموعه 432 مليار دولار كتخصيص سنوي للحرب العالمية ضد الإرهاب منها254 مليار دولار لتمويل العمليات العسكرية في العراق[3].

وبسبب من القيود التي تفرضها بعض الدول المستضيفة، ولأسباب تتعلق بالقيود المفروضة وترشيد الاستهلاك، تفكر الولايات المتحدة، بإغلاق بعض القواعد، خاصة تلك التي أنشئت أيام الحرب الباردة في كل من ألمانيا وجنوب كوريا وربما أوكيناوا في اليابان، ونقلها الى دول فقيرة ذات أنظمة ديكتاتورية على

---

[1] عبد الرزاق الفارس، السلاح الخبز، الانفاق العسكري في الوطن العربي، 1970-1990، دراسة في الاقتصاد السياسي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص183.

[2] مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، المرجع السابق، ص241-242

[3]عبد الكريم اسماعيل، الأبعاد الاستراتيجية لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في العراق 1990-2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص الاستراتيجية والمستقبليات، ، جامعة الجزائر (دالي إبراهيم 2010)، ص245

استعداد لقبول الشروط القاسية للاتفاقيات «Agreement Of Forces Status» التي تتيح لقواتها استثناءات أو إعفاءات خاصة في موضوع الحقوق القانونية من أي أضرار مادية أو اقتصادية أو بيئية[1].

IV-3- الاستراتيجيات المقترحة للتقليص من القواعد العسكرية

IV-3-1- الاستراتيجيات الأمنية العسكرية

أ- تسوية النزاعات مع دول الجوار الجغرافي

تشير مصادر كثيرة إلى وجود نزاعات في ما بين بعض الدول وخاصة دول الجوار الجغرافي، مما يؤثر على العلاقات بين هذه الدول، مثل الصراع بين العراق وايران والذي يمثل من أقدم الصراعات وبالتالي التهديدات في المنطقة، و حينما تكون النزاعات بين أطراف متباينة في قدراتها العسكرية، يسعى الطرف الذي يشعر بأنه أضعف إلى تعويض هذا الضعف عن طريق قبول أو دعوة قوة عسكرية إضافية لإقامة قواعد لها في المنطقة[2].

تتطلب تسوية النزاعات بين دول الجوار الجغرافي اهتمام الأجهزة المختصة بالأمن القومي بالإجراءات المتعلقة بالتسوية وايجاد الأجهزة والأدوات والوسائل والآليات الخاصة بها، بحيث تقل فرص النزاعات في ما بينها، كما لا يصبح هناك مجال للنزاع، إذ إن ذلك يجب أن يكون نابعا من إرادة شعبية وليس قرارا فوقيا، وأن تسبقه إجراءات لسد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية بين الدول، لهذا فالتوصل إلى تسوية نهائية وحقيقية للنزاعات يتطلب زمناً طويلاً نسبياً، و يحتاج إلى إجراءات موقتة وانتقالية، كما ان العلاج الحقيقي للأزمة والنزاعات يبدأ برصدها من بدئها[3].

تعتمد فكرة تسوية النزاعات مع دول الجوار الجغرافي على فكرة إزالة الأسباب التي قد تدفع هذه الدول إلى قبول أو دعوة وجود عسكري أجنبي، وعلى أساس أن أهم الأسباب هو ما قد يستقر في إدراك

---

[1] كمال القيسي، النفط والهيمنة القوة والتحكم... المرجع السابق، ص284

[2] أحمد طلعت مسلم، المرجع السابق، ص 256

[3] المرجع نفسه، ص258

دول الجوار من أنها مهددة، سواء كان هذا التهديد صادرًا من دولة عربية مجاورة، أو من دول أخرى. وهكذا فإن تسوية النزاعات التي تكون دول الجوار طرفاً فيها، تعتبر خطوة هامة ورئيسية للتخلص من الوجود العسكري الأجنبي.

ب-الامتناع عن قبول و تقديم التسهيلات العسكرية للوحدات البحرية الأجنبية

يبدو ان وجود القواعد العسكري للدول الأجنبية في الخارج يستطيع أن يوفر لها درجة عالية من الاكتفاء الذاتي، عن طريق توفير سفن الإمداد والصيانة والإصلاح والسفن المساعدة وسفن الدعم والتي تعتبر قواعد هامة للارتكاز بين مناطق الانتشار العسكري الخارجي، سواء لإعادة الملء بالاحتياجات الاستهلاكية، أو أعمال الصيانة الرئيسية والإصلاح، وكذلك للترويح عن أطقم السفن بالنزول إلى البر، وبالتالي حرمان الأساطيل الأجنبية من القواعد والتسهيلات العسكرية داخل الدول المستضيفة ، يعني اضطرار هذه الأساطيل إلى خفض مدة بقاء وحداتها داخل اقليمها أو في المياه الدولية القريبة، نتيجة طول خطوط امداداتها واضطرارها إلى خفض تكلفة هذا الوجود بالدرجة التي تؤدي إلى تخفيضه إلى أدنى حد ممكن، أو زواله نهائياً على نحو ما فعلت بريطانيا في أعقاب العدوان الثلاثي[1] على مصر عام 1956 بالانسحاب من شرق السويس[2].

أما فيما يخص الدول العربي فإنها تستطيع ان تضمن وحدتها الإقليمية والقومية من خلال حرمان الوجود العسكري البحري الأجنبي من أية تسهيلات على الشاطئ الجنوبي للبحر المتوسط، و خليج عدن والساحل الغربي للخليج العربي وبحر العرب، وهذا يعني اضطرار القوات البحرية الأجنبية إلى الاستناد

[1] العدوان الثلاثي: "المؤامرة الكبرى" تكاثرت نذر الحرب وبدا جليا أن كلا من بريطانيا وفرنسا تعملان فقط على كسب الوقت، ومن ثم أصبحت احتمالات الصدام العسكري تفوق بكثير فرص التسوية السلمية وبخاصة بعد الموقف الذي اظهره مندوبا الدولتين في مجلس الامن وحرصها على تعويق أي محاولة للخروج من المأزق ونزع فتيل الأزمة، وفي الثامن والعشرين من أكتوبر 1956-أي قبل وقوع العدوان بيوم واحد -وردت معلومات مؤكدة عن اعتزام إسرائيل شن هجوم عسكري على مصر. أنظر: سامي شرف، سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر، ط2، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2014، ص235.

[2] أحمد طلعت مسلم، المرجع السابق، ص289-290

إلى قواعد خارج هذه المناطق، وبالتالي تخفيف قواعدها الى حد ممكن، وهذا حلم كل الشعوب العرب لتحقيق الوحدة وحكم اوطانها بنفسها بعيدا عن التدخلات الأجنبية، كذلك فإنه يمكن أن يمتد حظر تقديم التسهيلات عند الضرورة إلى السفن التجارية للدول صاحبة الوجود البحري العسكري في المياه الدولية القريبة وخصوصًا في مناطق الممرات البحرية، وإلى حين زوال الوجود البحري الدائم وشبه الدائم من المنطقة[1].

IV-3-2- الاستراتيجية الدبلوماسية والاقتصادية

أ- العمل الدبلوماسي للتخلص من الوجود العسكري الأجنبي

يعد العمل الدبلوماسي أحد الوسائل الأساسية لتنفيذ السياسات الخارجية للدول حيث يمكن الاتصال المباشر بالدول الأجنبية صاحبة القواعد العسكرية للوصول إلى اتفاق حول حل المسائل المتعلقة بالتصفية لدى الطرفين، سواء كانت هذه المسائل مالية نتيجة استحقاقات أحد الطرفين أو كليهما لدى الآخر، أو كانت هذه المسائل فنية تتعلق بتنظيم العلاقة بينهما، وكيفية التصرف في الآلات والأدوات والمنشآت والمعدات الموجودة لدى القوة العسكرية الأجنبية[2].

غالباً ما لا تقبل قوة ذات طموحات عالمية بالتخلي عن امتيازاتها ووجودها العسكري في مناطق بعيدة عن أراضيها بسهولة، وهكذا فإن العمل السياسي والاقتصادي للتخلص من وجودها العسكري قد لا يكفي لدفع الاتصال الدبلوماسي فيها إلى الوصول إلى اتفاق حول قضايا التصفية، فالعمل الدبلوماسي يجب أن يمتد إلى العمل من خلال المنظمات الدولية العالمية والإقليمية ويمكن هذه المنظمات أن تشكّل

---

[1] أحمد طلعت مسلم، المرجع السابق، ص290

[2] علي عبد الفتاح كنعان، الاعلام الدولي والعولمة الجديدة، ط1، دار اليازوري العلمية، الاردن، 2014، ص50

عوامل ضغط على الدول صاحبة الوجود الأجنبي لسحبه، وخاصة في حالة توازن القوى في النظام العالمي[1].

ب-العمل من خلال المنظمات الدولية

تعتبر المنظمات الدولية إطاراً مناسباً ومفيداً في مجال الصراع ضد الوجود العسكري الأجنبي حيث يتلاقى ممثلو الدول وتعرض الآراء المتشابهة أو المتماثلة بحيث تشكل قوة ضغط على الدول الأخرى، وتختلف هذه المنظمات من حيث إمكانية الاستفادة منها في هذا المجال. فهناك منظمات دولية تشارك فيها الدول صاحبة الوجود العسكري الأجنبي أو الحليفة لها بحيث يصعب - بل يستحيل أحياناً - استصدار قرار من هذا النوع فيها، بينما هناك منظمات دولية مثل التي تشارك فيها الدول العربية ودول الجوار الجغرافي ولا تشارك فيها الدول صاحبة الوجود العسكري الأجنبي ولا حلفاؤها، وبالتالي فإن استصدار أي قرار معادي للوجود الأجنبي سيكون أسهل[2].

ظهرت حركات عالمية لمقاومة وجود القواعد العسكرية في الخارج وتطورت في السنوات الأخيرة، منها الشبكة الدولية لإلغاء القواعد العسكرية الأجنبية او ما يطلق عليها ايضا شبكة "بلا قواعد" " No Bases" وتهدف هذه الشبكة إلى مواصلة عملية نزع سلاح الكوكب وتجريده من السلاح، وبصورة أساسية تفكيك القواعد العسكرية الأجنبية. تجمع بين المنظمات التي تعزز السلام من خلال الديمقراطية التشاركية والعدالة الاجتماعية، كما تنظم حملات تثقيف وتوعية وعقدت الشبكة المؤتمر العالمي لإلغاء القواعد العسكرية الأجنبية مكان في كيتو ومانتا، الاكوادور، 5-9 مارس 2007. وقد اهتم المؤتمر بتسليط الضوء على الآثار السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية للقواعد العسكرية[3].

---

[1] أحمد طلعت مسلم، المرجع السابق، ص283-484

[2] المرجع نفسه، ص286

[3] Jules Dufour, Le réseau mondial des bases militaires US,Les fondements de la terreur des peuples ou les maillons d'un filet qui emprisonne l'humanité Centre de recherche sur la mondialisation (CRM) 21 mars 2014,sur le site internet: https://www.mondialisation.ca/le-reseau-mondial-des-bases-militaires-us/5331393

وقد جاء في هذا المؤتمر في المادة 09 "إننا نجتمع من 40 دولة كناشطين على مستوى القاعدة ... إننا نطالب بإلغاء جميع القواعد العسكرية الأجنبية وجميع الهياكل الأساسية الأخرى المستخدمة لحروب العدوان وغير ذلك من أشكال التدخلات العسكرية، نطالب بوضع حد للتلوث البيئي وتنظيفه، وضع حد للحصانة القانونية والامتيازات الأخرى للأفراد العسكريين الأجانب، عملنا الأول كشبكة دولية هو تعزيز التزام الإكوادور بإنهاء الاتفاقية التي تسمح للجيش الأمريكي باستخدام القاعدة في مانتا بعد عام 2009، نحن ملتزمون بالبقاء يقظين لضمان هذا الانتصار. نحن ندعم ونتضامن مع أولئك الذين يناضلون من أجل إلغاء جميع القواعد العسكرية الأجنبية في جميع أنحاء العالم[1]".

ج- التعاون الاقتصادي بين دول الجوار

أكدت المراجع والدراسات أن المساعدات الاقتصادية هي إحدى الوسائل الرئيسية التي تستخدمها الدول الأجنبية لإغراء الدول الفقيرة على قبول وجودها العسكري لديها وأن حاجة هذه الدول إلى المساعدة الاقتصادية كانت من العوامل الرئيسية التي أدت إلى قبول الدول المضيفة هذا الوجود[2].

وبقدر ما ينطبق هذا الأمر على أغلب دول العالم الثالث الفقيرة، فإنه ينطبق بدرجة أكبر على الدول العربية، فلا شك في أن الدول العربية تمتلك من القدرات العلمية والخبرات ما يمكنها من الاستغناء عن كثير من هذه المساعدات، وبالتالي مقاومة الضغوط الأجنبية للقبول بالوجود العسكري الأجنبي، ولقد أدرك المسؤولين العرب أهمية التعاون الاقتصادي الذي برز في ميثاق جامعة الدول العربية، وفي معاهدة الدفاع المشترك، ثم إنه كان أساس تأسيس التجمعات الجهوية كمجلس التعاون الخليجي، ومجلس التعاون

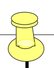
[1] International Conference for the Abolition of Foreign Military Bases Quito and Manta, Ecuador March 5 to 9, 2007

[2] Robert E. Harkavy, pp. 346-347

العربي، واتحاد المغرب العربي، وقد سبقتها اتفاقيات السوق العربية المشتركة[1] ومعاهدة الوحدة الاقتصادية[2].

[1] السوق العربية المشتركة: عندما صادقت على القرار أربع دول هي مصر، سوريا، الأردن، العراق، قامت السوق العربية المشتركة في مطلع 1965، وقد انضمت ليبيا الى هذه المنظمة سنة 1977 ثم انضمت موريتانيا سنة 1980 واليمن الجنوبي سنة 1981، وابتدأ من سنة 1970 ثم تحرير تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعة فيما بين الدول الأربعة وذلك طبقا لنص المادة الحادي عشر من قرار انشاء السوق، وقد تطورت التجارة بين الدول الأعضاء في السوق العربية المشتركة وبلغ الحجم الإجمالي للتجارة بين هذه الدول حوالي 408 مليون دولار سنة 1975،وارتفع الى 2126 مليون دولار عام 1980 وهوما يعكس الاتجاه العام للتجارة الاجمالية المتبادلة. للمزيد أنظر: الطاهر بن عريفة، الجامعة العربية والعمل العربي المشترك 1945-2000م، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،2011م، ص163.

[2] أحمد طلعت مسلم، المرجع السابق، ص268



الخاتمة

يتجه العالم إلى تثبيت جملة من المعطيات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وذلك انسجاما مع حقيقة التفاوت الحاصل في المقدرات والقوة، وضمن هذا التفاوت يبرز حرص الدول على حماية مصالحها وتدعيم مواقعها وزيادة مكاسبها، ولا يتحقق ذلك دون أن تحظى الدولة بهيبة ومكانة في محيطها الإقليمي والدولي، ولعل من بين أدوات ذلك هو امتلاكها لقوة حربية وتوزع عسكري على اقليمها وفي المناطق التي تقع تحت دائرة اهتمامها وفي توصيف المصالح الحيوية لها، ويعطي السلوك الدول الكبرى في اعتماد القواعد العسكرية إثباتا لهذ المسعى، عن طريق إنشاء قواعد عسكرية واتخاذها سبيلا في إدارة النزاعات وحماية المصالح، وطريقة فعّالة في سرعة التدخل والحسم العسكري.

إن دراسة موضوع القواعد العسكرية وأثرها في العلاقات الدولية، يدفع للتعمق في مجال رحب من الدراسات الاستراتيجية وعلم الحرب، والثورة في الشؤون العسكرية، ويقود ذلك بالانطلاق من الواقع الدولي ودور تلك القواعد في تحديد جملة من السلوكيات الدولية إلى الوقوف على جملة من النتائج؛ التي يمكن عرضها على النحو التالي:

- إن القواعد العسكرية في تشكيلها وانتشارها هي مؤشر على قوة الدولة، واتساع تطلعاتها الخارجية، وحرصها على اثبات مكانتها في ظل محيط دولي يغلب عليه الطابع التنافسي، وتتحرك فيه العداءات وتتحول ضمنه المصالح؛

- يشكّل التفاوت الحاصل في سلم القوة العالمي قيدا على قدرة الدول الأضعف، في أن تعتبر إنشاء قواعد عسكرية خاصة بها، حقا لها وأسلوبا في الدفاع عن مصالحها الإقليمية والدولية؛

- ستظل القواعد العسكرية طريقة للدفاع المتقدم، والتدخل السريع والفعال في مناطق النزاع البعيدة عن الدولة، كما أنها ستظل توفر ضمانات للحلفاء من جهة، وتشكّل في الآن ذاته آلية للردع وتخويف الخصوم.

– إنّ الأنشطة الصادرة عن القواعد العسكرية والمناورات التي تشترك فيها، والخدمات التي تقدّمها، سترفع الجاهزية القتالية لها من جهة، وتُسهم بالفعل في تأكيد توجه الدولة إلى التمسك بتلك القواعد، كما أنها تعطي تبريرات بشأن جدوى الانفاق على تلك القواعد، انسجاما مع العوائد المتوقعة منها؛

– يطرح تسيير القواعد العسكرية المنتشرة في مناطق متعددة من العالم، جملة من الإشكالات القانونية فيما يخص التداخل مع مفاهيم السيادة والقوانين الوطنية، وحرية حركة العاملين بها، والمخالفات التي قد تقع، وتكون متصلة بنشاط تلك القواعد، وهذه الأمور هي محل خلافات وتفاهمات مستمرة، وجهود متكررة بشأن إضفاء القانونية أكثر على أي سلوك أو نشاط في دائرة عمل تلك القواعد؛

–إن عمل القواعد العسكرية في نطاق دول تتمتع بالسيادة، يثير مسألة الخصوصية وأمن الاتصالات بالنسبة للدول المستقبلة لتلك القواعد أو المحاذية لها، خاصة وأنها تواجه دولا كبرى ومعدات متطورة وتقنية فائقة السرية والخطورة، ولا تملك إزاء ذلك اثباتات حول التنصت والجوسسة، ويصبح مجرد وجود تلك القواعد هو احتمال لتحقق ثغرات في أمن الدول الأخرى، وتهديد جدي لها؛

– إن القواعد العسكرية هي على درجة من الضخامة في مجال عملها وحجم ميزانياتها، وذلك يقتضي توفير سيولة مالية مستمرة، وقدرة على إنجاز الأعمال اللوجستيكية والصيانة والتأهيل، ودفع أجور العاملين، الذين قد يصلون إلى عشرات الألاف، وتجتهد الدول في السعي لتقاسم تلك الأعباء أو تحميلها للجهة المستفيدة من تلك القواعد في توفير وصيانة أمنها، وهو الطرح الذي يدافع عنه بقوة الرئيس الأمريكي ترامب، بشأن إلزام دول الخليج على تحمّل تكلفة بقاء القوات الأمريكية بالمنطقة؛

– يجري التركيز عند التطرق لدراسة القواعد العسكرية على الاعتبارات العسكري والأمنية، في حين يجري إهمال اعتبارات لا تقل أهمية عن ذلك، والتي صارت تضغط تأثيراتها على ساسة الدول، لتقييد أعمال تلك القواعد والمطالبة بسحبها، ومن ذلك الاعتبارات البيئية المرتبطة بمسؤولية تلك القواعد في تلويث الوسط البيئي خاصة البحري، وأثر ذلك على صحة الأفراد والكائنات الحية، خصوصا وأنّ أجواء السرية

التي تعمل فيها تلك القواعد، لا تسمح بتوفير معلومات حول الأنشطة المضرّة بالصحة، على غلال الأسلحة ذات التدمير الشامل، ومخلّفات تلك القواعد؛

– تستغل القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة وفرنسا، حالة التخلف الشديد لعدد من الدول، ومستويات الفقر العالية التي تعاني منها تلك الدول، في تثبيت القواعد العسكرية، لقاء مخصصات مالية، وتحكّم في المجال الأمني، مباشرة الأنشطة العسكرية ضد ما يزعزع استقرار تلك الدول، وهي في إطار ذلك إنما تقوم بتدريبات ميدانية وتأهيل للجنود والمعدات، وتجربة الأسلحة الحديثة، ومثال ذلك ما تقوم به قاعدة حميميم الروسية في سوريا، التي صارت منطلقا لاختبار منظومة الأسلحة الروسية في الواقع وعلى الأرض؛

– مازال من المبكر جدا الحديث عن انتهاء الحاجة إلى القواعد العسكرية، خصوصا وأنّ مناطقا كثيرة تشهد نزاعات خطيرة، لدى الدول الكبرى دور فيها أو أنها تهدد مصالحها، وهي حريصة على أن لا تتسبب تلك النزاعات في تهديد مصالحها أو الاضرار بها أو بحلفائها، وفي جانب آخر فإنّ تلك القواعد ستظل ترسل رسائل ردع وتعبّر عن هيبة الدول المسيّرة لها، كما تضمن تدفق الثروات والموارد والسير العادي للمعاملات الاقتصادية، وهو ما تحققه القواعد الأمريكية في الخليج العربي مثلا؛

– إن بروز أشكال من التهديدات والنشاط المسلح، وفي مقدمتها الإرهاب الدولي، دفعت بالقواعد العسكرية إلى الانتقال من نمط المواجهة الشاملة والأعمال العسكرية واسعة النطاق، إلى العمليات الخاصة محدودة النطاق على غرار التدخل لتحرير الرهائن، أو العمليات المسّيرة بطائرات من غير طيار، وفي جانب أخر التركيز أكثر على عمليات الاستطلاع والرصد وجمع المعلومات، والضربات الاستباقية؛

– تُبرز تداعيات أحداث ما بعد الحرب الباردة، ثم أحداث 11 سبتمبر 2001م كيف أنّ القواعد العسكرية صارت عنصرا محوريا في التحركات الدولية، سواء في شقها العسكري أين أصبحت تلك القواعد إطارا للإسناد العسكري والتدخل المباشر والدفاع المتقدّم في نمط حرب غير تماثلية، تختلف تماما عمّا كان يتم

توقعه خلال فترة الحرب الباردة، سواء في تحديد الخصوم أو أشكال الرد، وهناك الشق الإنساني الذي صارت تلك القواعد تساهم فيه من خلال تأطير أعمال الإغاثة والتدخل أثناء الكوارث الطبيعية، على غرار الزلازل والفيضانات والبراكين، ولا يغيب دورها عن المساهمة في الجانب الإنساني كالمساعدة في إيواء اللاجئين وإنقاذ المهاجرين، وإسقاط السلال الغذائية أثناء المجاعات؛

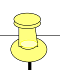
إنّ هناك إفراطا في الربط الحري بين مفهوم القواعد العسكرية، والتواجد العسكري عبر العالم، في حين أنه بالرغم من أنّ هذا التواجد هو الأكبر في العالم، إلا أنّ هناك دولا أخرى لها قواعد عسكرية تمارس عبرها أعمالها العسكرية والاستخباراتية، وكل أنشطتها التدخلية، وهي ليست بمنأى عن توتير الأجواء الدولية وإطالة أمد النزاعات، وارتكاب جرائم ضد الإنسانية عبر نشاط قواعدها العسكرية، ولعلّ أفضل مثال عن ذلك هو القواعد العسكرية الروسية في سوريا.

– تظل منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا تغطي النسبة الأكبر لتواجد القواعد العسكرية الأجنبية في العالم، وتساهم أجواء انعدام الديمقراطية والفوضى وفساد الأنظمة السياسية، في توفير مبررات لتواجد تلك القواعد، كما أنّ ضبابية الأطر القانونية التي تحكم تواجد تلك القواعد ستظلّ راسخة، بمبررات السرية والأمن القومي، وحرص القوى الكبرى على التغطية عن ذلك، ويُتوقع أن تُسهم وسائل الاعلام والاتصال الحديثة، في الضغط على المسؤولين المحليين، وأيضا أنظمة الدول الكبرى على اتباع أساليب أكثر شفافية بشأن تواجد تلك القواعد، وطرق تسييرها، وهناك تعويل على دور الرأي العام المحلي والعالمي في وقف الانتهاكات التي تكون تلك القواعد مسؤولة عنها أو طرفا داعما لها أو مغطيا عنها.

– أثار التواجد العسكري للقواعد الأجنبية وخاصة في المنطقة العربية نتائج خطيرة يصعب حصرها على جميع الأصعدة، حيث أسفر عن خلافات وانقسامات بين الدول العربية وشعوبها وداخل الشعب الواحد أيضًا، فأصبحت مصدرًا من مصادر التهديد المباشر للأمن القومي لبعض الدول العربية، ويؤثر هذا بالسلب على مبدأ الأمن القومي العربي، خاصة مع استمرار زيادة حجم مبيعات التسليح من القوى

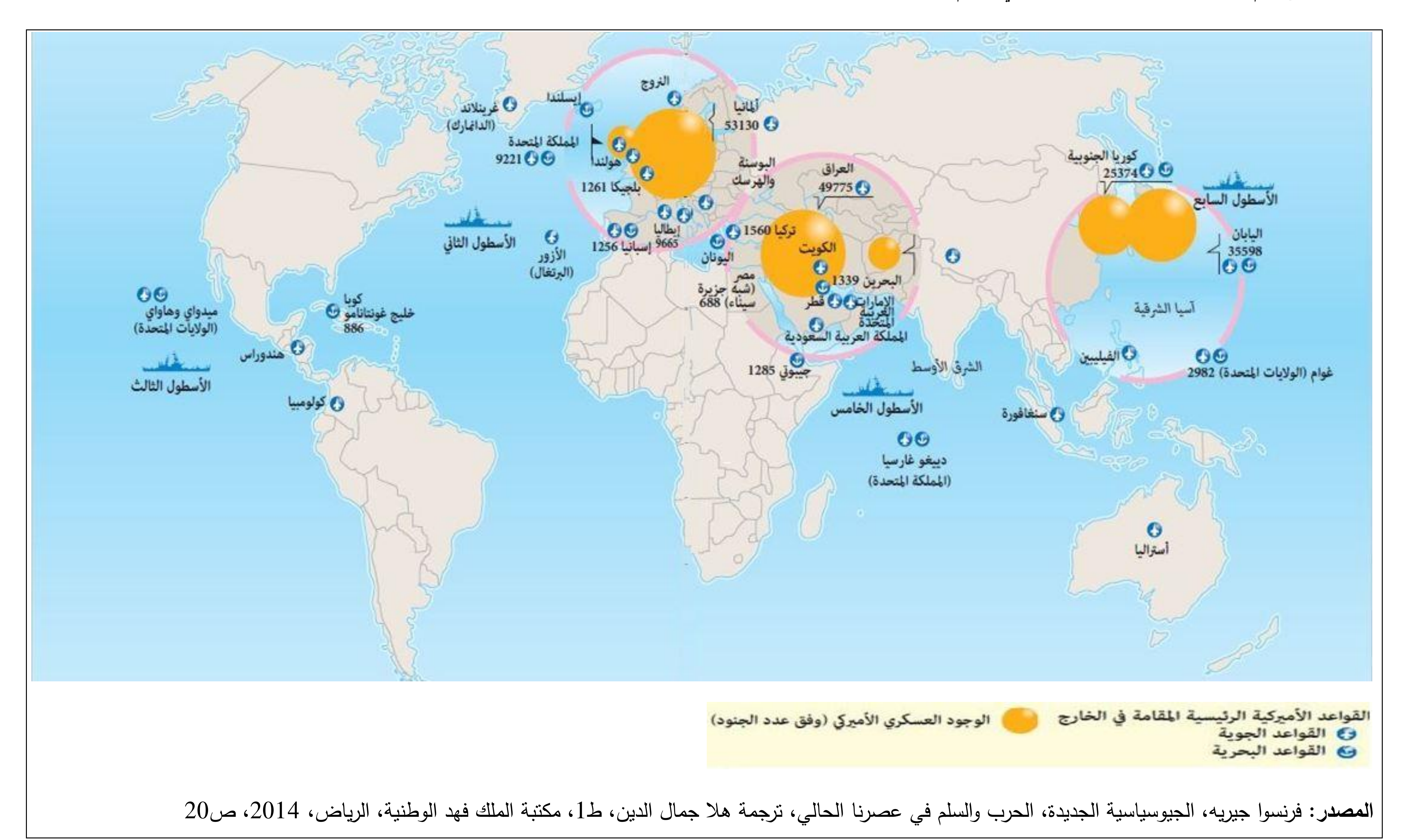
الكبرى، مع إحكام القبضة الأجنبية على منابع النفط، وكذلك استمرار التهديد باستخدام القوة العسكرية بما يتفق مع أهداف القوة الأجنبية، مما وضع هذا التواجد في صورة من صور الاستعمار الحديث.

– يتعيّن على الدول التي توافق على القبول بتواجد القواعد العسكرية على أراضيها، أن تعي أنّه مهما كانت عوائد ذلك ماديا، فإنّ أمنها مهدد وأنّ تلك القواعد ستظل خطرا عليها، خاصة في الجانب المعلوماتي والقيمي، وستظل سيادتها مهتزة، كما أنّ الدول الكبرى ستعيق عبر تلك القواعد أي محاولة للنهوض الاقتصادي والتقدم المستقلي.



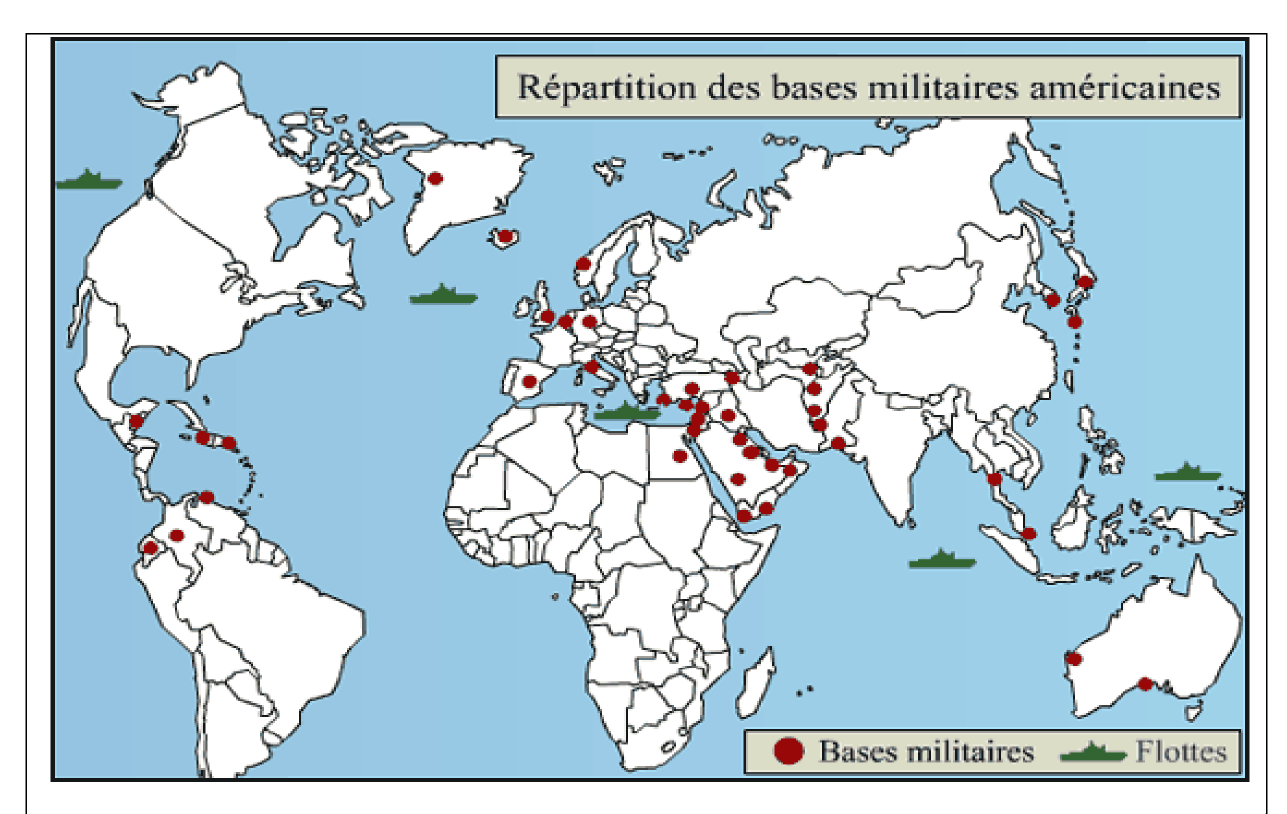
الملاحق

الملحق رقم01: القوة العسكرية الأمريكية في العالم سنة 2011



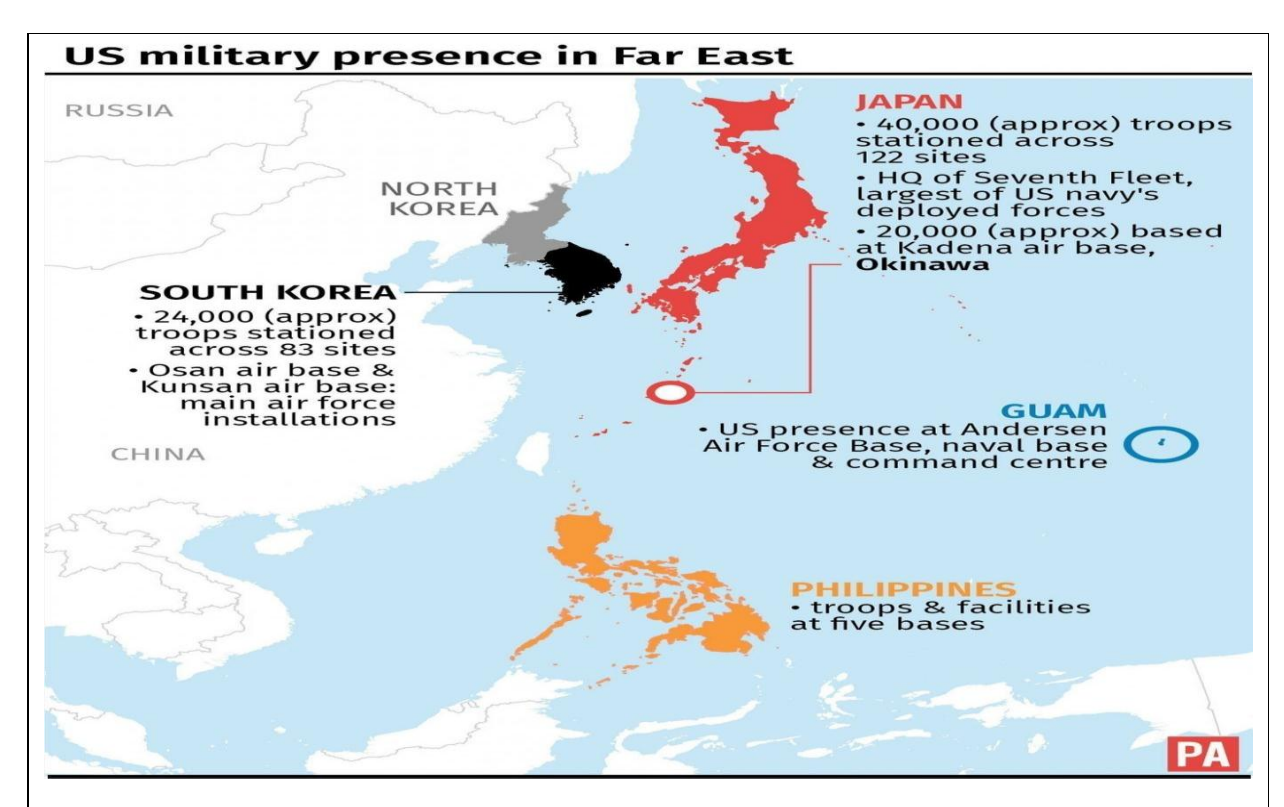
المصدر: فرنسوا جيريه، الجيوسياسية الجديدة، الحرب والسلم في عصرنا الحالي، ترجمة هلا جمال الدين، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2014، ص20

الملحق رقم:02 توزيع القواعد العسكرية الامريكية في العالم.



Site: https://www.mondialisation.ca/le-r-seau-mondial-des-bases-militaires-us/5314

الملحق رقم 03: القواعد العسكرية الأمريكية في الشرق الأقصى.



Site:http://wenqianz.com/world-map-us-military-bases-bases3/world-map-us-military-bases-bases3-awesome-amazing-map-us-military-bases-worldwide-s-printable-map/

الملحق رقم04: القواعد العسكرية الأمريكية الرئيسية في اوكيناوا.

منطقة التدريب في الجزء الشمالي
مركز استجمام أوكوما
مطار أيجيما الداعم
قاعدة اتصال يايداكي
مخيم شواب
مخيم هانسن
قاعدة اتصال جيساشي
مستودع ذخيرة هينوكو
مستودع الذخائر الحية في كادينا
منطقة تدريب غيمبارو
منطقة تدريب شاطئي
منطقة زرقاء
منطقة تدريب شاطئي
منطقة حمراء
قاعدة اتصال توري
رصيف تيتغان
قاعدة عسكرية للتزود بالوقود
قاعدة عسكرية للتزود بالوقود
مخيم كورتني
قاعدة كادينا الجوية
مخيم ماكوتورياسو
مخيم شيلدز
مخيم كواي
مخيم زوكيران
قاعدة فوتينما
خدمة منطقة ماكيميناتو
وسائل اتصال أواسي
ميناء ناها
منطقة تدريب أوكيباروجيما
منطقة الشاطئ الأبيض
منطقة تدريب تسوكين جيما
ناغو
مخيم شواب
الاقتراح الحالي
هينوكو
قاعدة عسكرية أمريكية
توفير المياه

Site:https://www.nippon.com/ar/features/h00008/

الملحق رقم 05: التطويق الأمريكي لإيران في الشرق الأوسط للحد من اطماعها التوسعية.



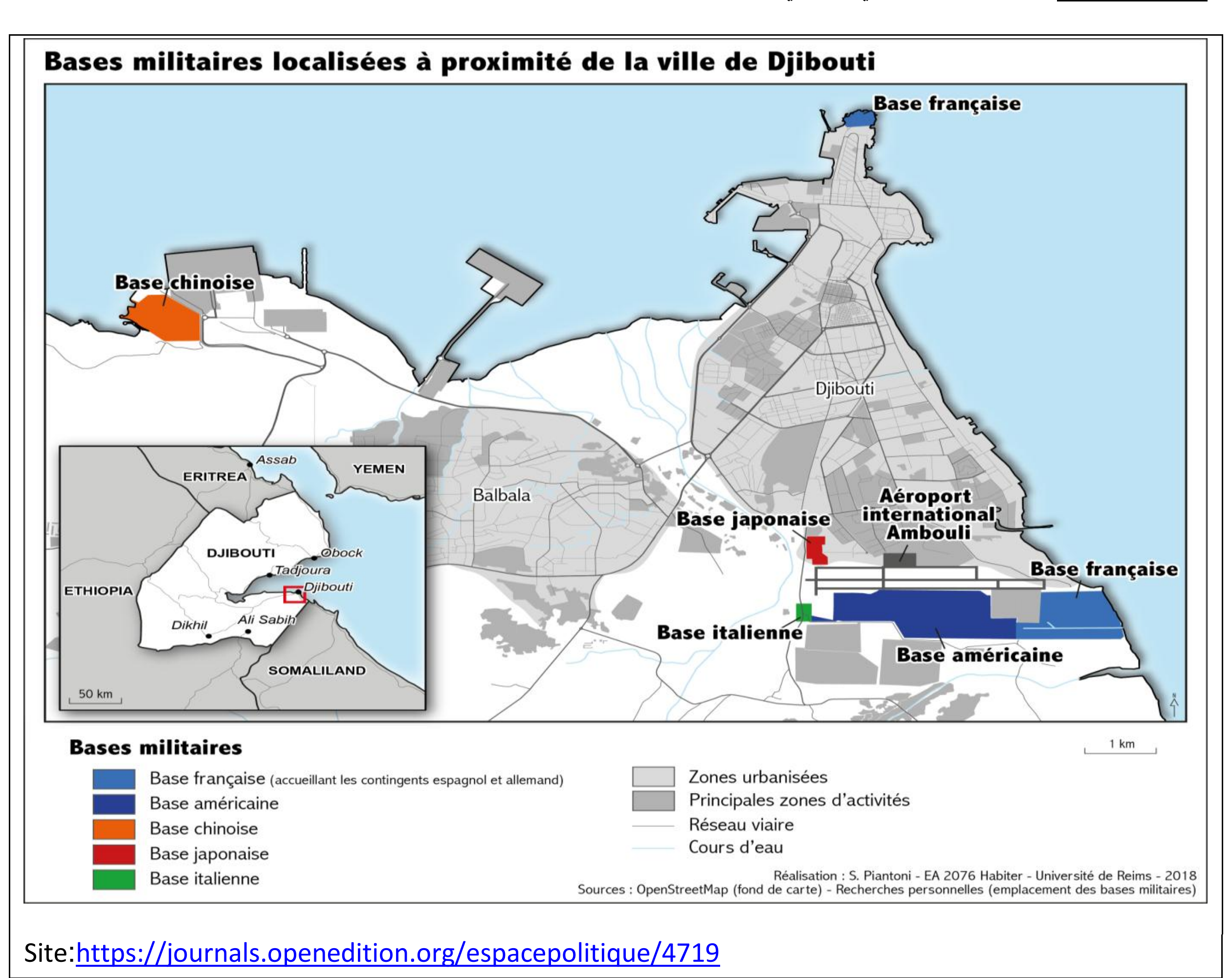
Site: http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/138284

الملحق رقم06: أهم القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج العربي.

ت	الدولة	مكان القاعدة العسكرية في الدولة	اهم القواعد
١	السعودية	الأمير سلطان الجوية جنوب الرياض، الدمام،والهفوف،والخبر ،وتبوك ،وينبع،والظهران.	قاعدة الأمير سلطان
٢	البحرين	ميناء سلمان،ومطار المحرق،وقاعدة الشيخ عيسى الجوية،قاعدة الجفير العسكرية	قاعدةالجفير العسكرية
٣	قطر	معسكر السيلية ومطار الدوحة الدولي ومنطقة أم سعيد قاعدة العديد العسكرية	قاعدة العديد العسكرية
٤	الإمارات	كقاعدة الظافرة الجوية بأبو ظبي، ومطار الفجيرة الدولي، وعدد من الموانئ البحرية، كميناء زايد،ومينائي رشيد وجبل على بدبي،وميناء الفجيرة.	
٥	سلطنة عمان	في ميناء قابوس، وميناء صلالة، ومطار السيب الدولي قاعدة مصيرة العسكرية	قاعدة مصيرة العسكرية
٦	الكويت	قاعدة أحمد الجابر الجوية، ومعسكر الدوحة، وجزيرة فيلكا، ومطار الكويت الجوي، وميناء الأحمدي، قاعدة علي السالم، ومعسكر أريفجان	قاعدة علي السالم، ومعسكر أريفجان،

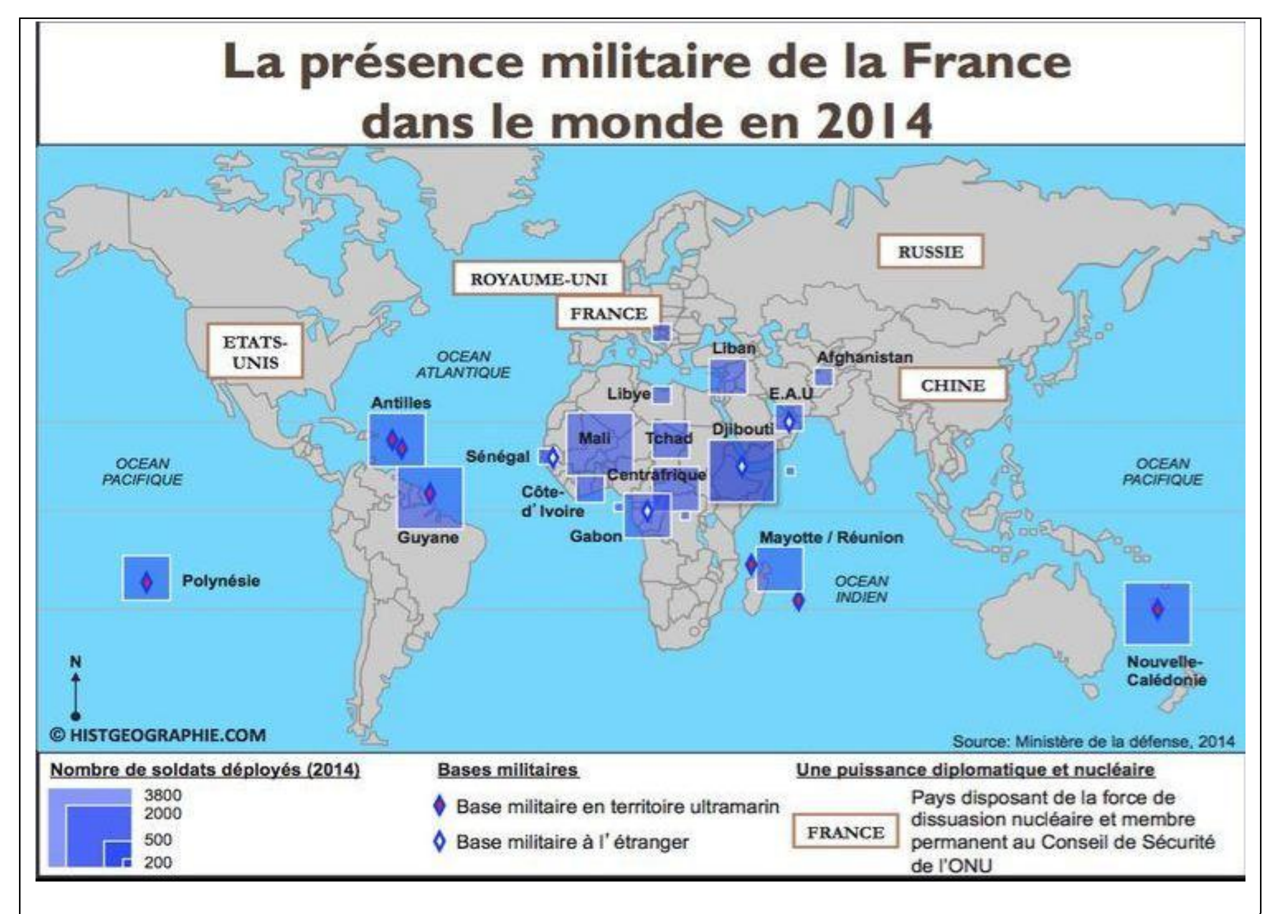
المرجع: مؤيد حمزة عباس، الاستراتيجية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط بعد احداث 11 ايلول2001، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة النهرين،العراق،2012، ص39

الملحق رقم 07: القواعد العسكرية في جيبوتي.



Site:https://journals.openedition.org/espacepolitique/4719

الملحق رقم08: القواعد العسكرية الفرنسية في العالم.



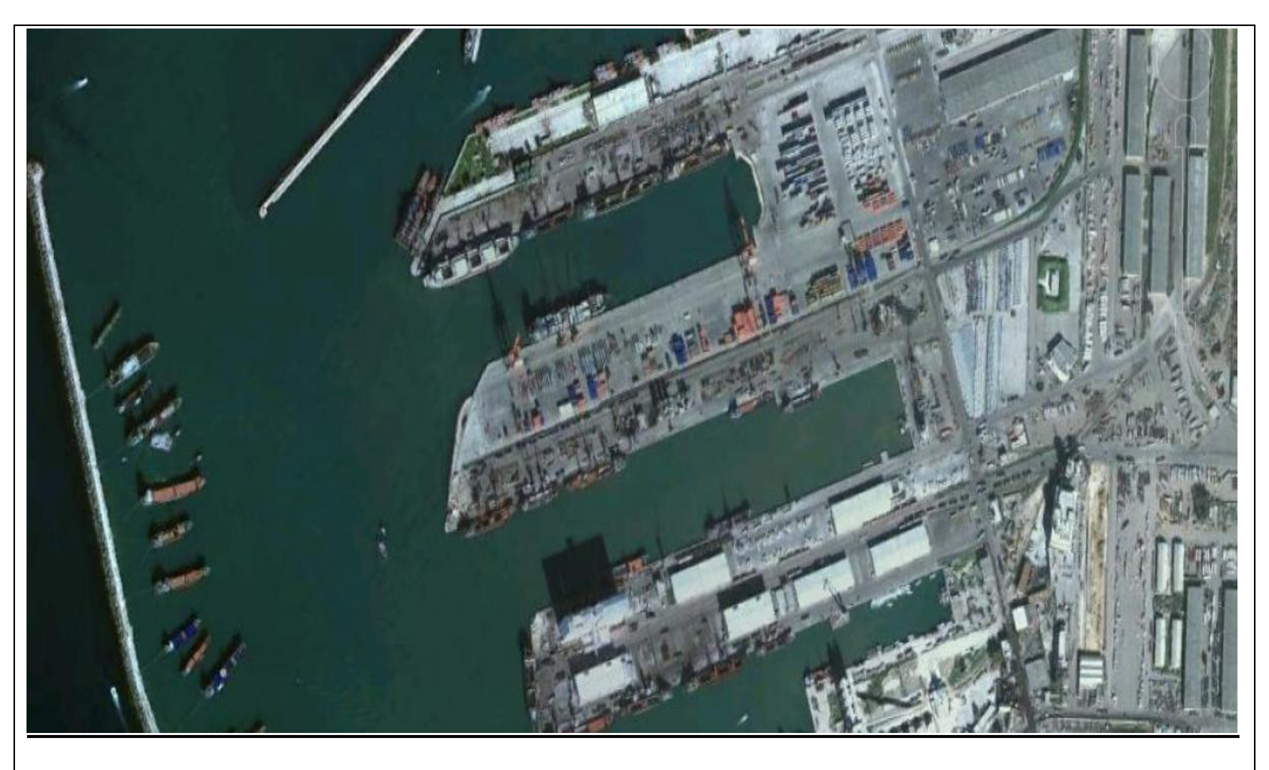
Site: https://hgmezenc.jimdo.com/troisi%C3%A8me/g%C3%A9ographie-3e/france-et-ue-danss-le-monde/

الملحق رقم09: قاعدة الأمريكية الجوية " العديد" في قطر (نموذج) .



Site: https://en.wikipedia.org/wiki/Al_Udeid_Air_Base

الملحق رقم10: قاعدة الروسية البحرية "طرطوس" في سوريا (نموذج) .



Site:https://www.globalsecurity.org/military/world/syria/tartous.htm

الملحق رقم11: القاعدة البحرية "غوانتنامو".



Site:https://en.wikipedia.org/wiki/Guantanamo_Bay_Naval_Base

المصادر

و المراجع

- **المراجع باللغة العربية**

الكتب:

1- احمد السامرائي، إيران والخليج العربي، الدار العربية للنشر والطباعة، بغداد، 1986.
2- أحمد زكي، توني بلير، أحلام الزعامة وكوابيس السقوط، دار الكتب، مصر،2017.
3- أحمد عطيه الله، القاموس السياسي، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968.
4- أرشد مزاحم مجبل الغريري، الاتفاقيات الامنية والعسكرية العربية الامريكية، وأثرها على الأمن القومي العربي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2014.
5- ارنستو تشي غيفارا، أحلامي لا تعرف الحدود، ترجمة: هـ.غروس و ك. فولف، دار الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
6- اسماعيل صبري مقلد، الصراع الامريكي السوفياتي حول الشرق الاوسط: الابعاد الاقليمية والدولية، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1986.
7- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مطبوعات جامعة الكويت، 1971.
8- الامام الصادق المهدي، الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة، ط2، مكتبة جريدة الورد، القاهرة، 2015.
9- أماني زهران، استيقاظ الدب الروسي بعد سبات عميق، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2014.
10- انور عبد الغني العقاد، الوجيز في إقليمية القارة الأفريقية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1982.
11- اياد محي الدين أمين، الاغتيالات السياسية في العصر الحديث عربا وعجما، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان 2016.
12- براهيم أبو خزام، أزمات الدول، المفاهيم، قواعد الإدارة، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015.
13- بي جانغ خونغ، التنين يحلق، دراسات حول الاستثمارات الصينية الخارجية، ترجمة حميدة محمود فرج، ط1، دار صفصافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016.
14- تابليت عمر، القاعدة الشرقية (نشأتها ودورها في الامداد و حرب الاستنزاف) الطبعة1، دار الالمعية للنشر والتوزيع،2011.

15- تشالمرز جونسون، أحزان الإمبراطورية، النزعة العسكرية، والسرية ونهاية الجمهورية، ترجمة صلاح عويس، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011.
16- جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، دار الشرق، بيروت، 1983.
17- جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، 1945-1971، ج3، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001.
18- جمال زكريا قاسم، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني الى حرب الخليج الثانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997 ابو ظبي.
19- جميل مصعب محمود، الحوار العربي الأمريكي، رؤية سياسية معاصرة 2012
20- جون كيلي، شبه الجزيرة العربية والخليج والغرب، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1984.
21- حسن البزاز، القوى العظمى بين شريعة الغاب وصراع الفيلة، ط، 1بغداد دار الشؤون الثقافية العامة، 1988.
22- خالد عبد نمال حوران الديلمي، ثيودور روزفلت وسياسة الولايات المتحدة الامريكية الخارجية، (1901-1909)، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
23- دكستر بركنس، فلسفة السياسة الخارجية الامريكية، دراسة وتحليل، ترجمة، د. حسن عمر القاهرة مكتبة النهضة المصرية ،1952.
24- رانية محمد الطاهر، السلاح النووي بين مبادئ الشرعية الدولية وحتميات القوة ، (دراسة مقارنة للسياسات النووية لكل من: ايران وكوريا الشمالية)، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2013.
25- روزماري فوت وأخرون، ترجمة أحمد حالي، الهيمنة الأمريكية والمنظمات الدولية، الولايات المتحدة الامريكية والمؤسسات المتعددة الأطراف، ط1، إي كتب، لندن، 2016.
26- ريمون حداد، العلاقات الدولية، ط1، بيروت، دار الحقيقة، 2000.
27- زليخا أمين حسين، موسوعة ينابيع المعرفة حضارات وأعلام، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
28- زهير شكر، السياسة الامريكية في الخليج العربي، معهد الانماء العربي، بيروت، 1982.
29- سامي شرف، سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر، ط2، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2014..

30- ست جالي و جيرمي إيرب: اختطاف كارثة: 11 سبتمبر، الخوف والترويج لإمبراطورية أمريكية، ترجمة عبد اللطيف موسى أبو البصل، العبيكان، الرياض، 2007.
31- سليم عبابنة، مشاهير الأطباء في العالم، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2017.
32- سمير حنا صادق، هكذا تحدث نعوم تشو مسكي "قراءة في ثلاثة من أعمال مفكر أمين، المكتبة الاكاديمية للنشر، القاهرة،2002.
33- سمير ذياب سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب أر دوغان، ط1، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
34- سهام عز الدين جبريل، ظاهرة القرصنة على سواحل الصومال وخليج عدن وأمن البحر الاحمر، دراسة في الابعاد والتداعيات الاقليمية والدولية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015.
35- سول لاندو، الإمبراطورية الاستباقية، الترجمة ليلى النابلسي، ط1، الحوار الثقافي، بيروت، 2005.
36- سيف الرميحي، التطور الاقتصادي والسيامي لأقطار الخُلَيج العربي، ترجمة عبد السلام الإدريسي، جامعة البصرة، 1980.
37- شاكر محمود وهيب، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2012.
38- صابر سعيد بقور، داعش برؤية الجزيرة عبر الفيسبوك "الخطاب وأنماط الوعي الجماهيري"، دار الخليج للصحافة والنشر، عمان، 2017.
39- صلاح العقاد، معالم التغيير في دول الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1982.
40- صلاح العقاد، معالم التغيير في دول الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1972.
41- صلاح عبد الحيد، شخصيات أثرت الحياة الإماراتية، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، الجيزة، 2016.
42- الطاهر بن عريفة، الجامعة العربية والعمل العربي المشترك 1945-2000م، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،2011.

43- طلعت أحمد مسلم، الوجود العسكري في الوطن العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

44- عادل سعيد بشتاوي، تاريخ الظلم الامريكي وبداية زمن الأفول الامبراطوري، ط1، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

45- عادل غنيم، جمال عبد الناصر وعهده، دار المعارف للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013.

46- عبد الحكيم عامر الطحاوي، العلاقات السعودية-الايرانية وأثرها في دول الخليج العربي، العبيكان للنشر والتوزيع، 2004.

47- عبد الرحمان بن يوسف بن محارب، الخليج العربي والتطورات السياسية 1914-1971، دار الثقافة العربية، الشارقة.

48- عبد الرزاق الفارس، السلاح الخبز، الانفاق العسكري في الوطن العربي، 1970-1990، دراسة في الاقتصاد السياسي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

49- عبد السلام جمعة زاقود، العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، ط1، دار زهران للمشر والتوزيع، عمان، 2012.

50- عبد العزيز محمد سرحان، مبادئ القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980.

51- عبد القادر رزيق المخادمي، القواعد الامريكية الروسية و مخاطرها على الامن القومي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013

52- عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية، دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الامبراطوري، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

53- عبد الله ابو علم، رياض المعرفة، ط1، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

54- عبد الله محمد أبو علم، رياض المعرفة، ط1، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

55- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة،ج1. ط5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009.

56- عبدالباري عطوان، القاعدة التنظيم السري، ط1، دار الساقي للنشر والتوزيع، بيروت، 2014.

57- عدنان عبد الله رشيد، الدبلوماسية الوقائية الى اين؟: دراسة تحليلية مستقبلية، ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018.

58- عرفات علي جرغون، قطر وتغيير السياسة الخارجية، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016.

59- علي عبد الحسين عبد الله، أمن الخليج العربي في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية، دار رسلان للنشر والتوزيع، دمشق،2011.

60- علي عبد الفتاح كنعان، الاعلام الدولي والعولمة الجديدة، ط1، دار اليازوري العلمية، الاردن، 2014.

61- علي عبد فتوني، العرب ومخاطر الشرق الاوسط الجديد، ط1، دار الفارابي للنشر والتوزيع، بيروت، 2014.

62- علي محمد راشد، الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدت بين امارات ساحل عمان وبريطانيا 1806-1971، منشورات اتحاد كتاب وادباء الامارات، ابو ظبي، 1989.

63- علي ناصر ناصر، مضيق هرمز والصراع الامريكي الايراني، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2013.

64- عمر هاشم ذنون الحيالي، السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ 2003 وأفاقها المستقبلية، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

65- فاسيليفتش فاخروشيف، السياسة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية، دار التقدم، موسكو، 1973.

66- فرنسوا جيريه، الجيوسياسية الجديدة، الحرب والسلم في عصرنا الحالي، ترجمة هلا جمال الدين، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2014.

67- القرن الافريقي وشرق افريقيا، الواقع والمستقبل، ط1، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان 2010.

68- الكسي فاسيليف، بترول الخليج العربي والقضية العربية، القاهرة، 1978.

69- كمال القيسي، النفط والهيمنة القوة والتحكم، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

70- كونراد زايتس، الصين عودة قوة عالمية، الطبعة العربية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2003.

71- مارتن غريفيش وتيرياً وكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي الامارات العربية المتحدة،2008.

72- ماهر بن ابراهيم القصير، المشروع الأورآسيوي من الاقليمية الى الدولية، العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2014.

73- متى أنطوان، الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية 1798-1987، ط، 1دار الجيل، بيروت، 1993.

74- محمد السعيد إدريس: النظام الإقليمي للخليج العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

75- محمد بن ابي بكر الحنفي الرازي، مختار الصحاح، تحقيق يوسف الشيخ محمد، ط5، المكتبة العصرية الدار النموذجية، بيروت، 1999.

76- محمد جواد علي، الصراع الامريكي السوفياتي في المحيط الهندي معهد الدراسات الافريقية والاسيوية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1986.

77- محمد حربي، الاستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي، منشورات دار الكتاب الجديد ومكتبة المنار، بغداد، 1974.

78- محمد حساني طاهر العبودي، توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة: دراسة بين المدركات والخيارات الاستراتيجية الروسية، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

79- محمد خير هيكل، الجهاد والقتال في السياسة الشرعية، المجلد الاول، ط2، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1996.

80- محمد طالب حميد، العلاقات الايرانية الأمريكية توافق ام تقاطع، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016.

81- محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، دار دمشق للنشر والتوزيع، دمشق، 1984.

82- محمد عزيز شكري، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978.

83- محمد علي الفوزي، العلاقات الاقتصادية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية 2002.

84- محمد مراد، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.

85- محمود علي الداود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، مطبعة الارشاد، بغداد،1980.

86- مخلد عبيد المبيضين، اصول العلاقات الدولية في الاسلام، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

87- مروة حامد البدري، بناء النظام الاقليمي: السياسات الامريكية للشرق الاوسط، المكتب العربي للمعارف، 2014.

88- مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، عسكرة الخليج، الوجود العسكري الامريكي في الخليج، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012.

89- ممدوح نصار وأحمد وهبان، التاريخ الدبلوماسي "العلاقات السياسية بين القوى الكبرى"(1815-1991) جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية بلا تاريخ.

90- منير البعلبكي، معجم أعلام المورد، ط1، دار العلم للملايين، بيروت ،1992.

91- نعوم تشو مسكي و جلبير الأشقر، السلطان الخطير: السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ترجمة ربيع وهبة، ط1، دار الساقي، بيروت، 2007.

92- هاجر نيكي، الأذان المترصدة: كيف يتجسسون عليك، ترجمة رحاب منير صالح، ط1، دار نهضة مصر النشر والتوزيع، الإسكندرية، .2014.

93- هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية جامعة اليرموك، الأردن، 2010.

94- هدى جمال عبد الناصر، المجموعة الكاملة لخطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر، المجلد الثامن في الفترة من 18 يناير 1959-23 ديسمبر1959، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2008.

95- هدى جمال عبد الناصر، المجموعة الكاملة لخطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر، المجلد السابع، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2008.

96- هدى جمال عبد الناصر، جمال عبد الناصر في مواجهة الصحافة، المجلد الثاني، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2008.

97- هشام محمد سعيد آل برغش، الأحلاف العسكرية والسياسة المعاصرة والأثار المترتبة عليها، ط1، دار اليسر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013.

98- هويدا شوفي ابو العلا، العلاقات الأمريكية الأوروبية بعد 11 سبتمبر 2001، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015.

99- الهيثم الأيوبي، تاريخ حرب التحرير الوطنية الكورية 1953-1950، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1973.

100- وائل محمد اسماعيل، الإمبراطورية الأخيرة: أفكار حول الهيمنة الأمريكية، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

101- ولاء محمد علي الربيعي، الخطاب الدعائي الامريكي ازاء الشرق الاوسط: دراسة تحليلية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

102- وليم بلوم، قتل الأمل: تدخلات العسكريين الأمريكيين ووكالة المخابرات المركزية منذ الحرب العالمية الثانية، ترجمة د. أ سعد الباس، ط 1، مكتبة العبيكان، السعودية، 2006.

103- وودرو ولسن، الحكومة الدستورية في الولايات المتحدة الامريكية، ترجمة وديع الضبع، ط 2، دار نهوض للدراسات والنشر، القاهرة، 2018.

104- يوسف أبو الحجاج الاقصري، فلاديمير بوتين الثعلب الأحمر، ط1، الدار الذهبية للنشر والتوزيع، مصر،2017.

الموسوعات:

1- بسيوني الخولي، موسوعة الدرر الزاهرة في الاصالة المعاصرة، المجلد 11، الاستراتيجية العالمية من القطبيين الاعظم الى القطب الاوحد، دار العلم والايمان للنشر، القاهرة، 2014.

2- زليخا أمين حسين، موسوعة ينابيع المعرفة: حضارات وأعلام، ط1، دار دجلة للنشر والتوزيع، 2008.

3- مجموعة مؤلفين، موسوعة مشاهير العالم، مشاهير القادة السياسيين والعسكريين، ج3، دار الصداقة العربية، بيروت. لبنان،2002

4- محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2005،

المجلات:

1- ابتسام سهيل، التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي "المستقبل العربي"،العدد(257)، بيروت، 2000.

2- أحمد سيد أحمد، سباق الانتخابات الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 205، القاهرة، 2016.

3- أنو شن احتشامي، النظام الإيراني الجديد-تطورات المحلية ونتائج السياسة الخارجية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(258)، 2000

4- حسن سيد سلمان، ظاهرة الاستعمار في افريقيا والعالم العربي، مجلة بحوث نصف سنوية، العدد الثاني، المركز الاسلامي الافريقي بالخرطوم، أفريل 1986.

5- رشيد العنزي، مقاتلو غوانتانامو بين القانون الدولي الإنساني ومنطق القوة، مجلة حقوق الكويت، العدد الرابع، السنة 2004.

6- عبد الرهاب القصاب، أهم سمات اعادة تنظيم القوات الأمريكية، ع (22)، بيت الحكمة، بغداد، كانون الثاني 2002.

7- عبد الوهاب عبد الستار القصاب، أهم سمات اعادة تنظيم القوات الامريكية، مجلة الحكمة العدد22، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

8- علي قلعه جي، القواعد العسكرية الأجنبية والحقوق الإنسانية بعد أحداث/ 11 سبتمبر/أيلول 2001مع إشارة خاصة إلى قاعدة غوانتنامو، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد- 28 العدد الأول، 2012.

9- نورهان الشيخ، الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، حدود وملامح التغيير، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، العدد 209، يوليو 2017.

10- هدير عبد المقصود، أمريكا وروسيا والصين في الشرق الأوسط، التحالف والنزاعات، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 203، يناير 2016.

مقالات:

1- كمال القيسي، تأثير القواعد العسكرية على الاقتصاد، منتدى الفكر العربي، عمان، 2007، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت من خلال الرابط:

http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/746.htm

رسائل ومذكرات

1- ابتسام عبد الأمير حسون، دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة في الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983.

2- العابدي أسماء، دور الجزائر في حركة عدم الانحياز من خلال مؤتمر الجزائر عام 1973م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

3- عبد الكريم اسماعيل، الأبعاد الاستراتيجية لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في العراق 1990-2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص الاستراتيجية والمستقبليات، ، جامعة الجزائر (دالي إبراهيم 2010).

4- عبد الله سامي عبد الحسين، عبد الرسول عبد الواحد، إيران في المرحلة الاولى من الحرب العالمية الثانية 1939-1941، بحث مقدم الى مجلس كلية التربية لنيل شهادة البكالوريوس في التاريخ، قسم التاريخ، جامعة القادسية، 2018.

5- علي فايز يوسف الدلابيح، توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011)، رسالة ماجيستير معهد العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم)، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

6- محمد سمير المنشاوي، جمال عبد الناصر والقضية الفلسطينية 1952-1970، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2006.

7- مؤيد حمزة عباس، الاستراتيجية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط بعد 11 ايلول 2001، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2012.

- **المراجع باللغة الأجنبية**

Livres:

1- Robert E. Harkavy, *Bases Abroad: The Global Foreign Military Presence* Oxford University Press: New York, 1989.

2- John Marlowe, the Persain Gulf in the Twentieth Century, London,1962

3- John Campbell, Defence of the Middle East, problems of American policy, New York, 1953.

4- Matthew Wallin, U.S. Military Bases and Facilities in the Middle East , Fact Sheet,Amercain Securité Project (ASP), 2018

5- Zdzislaw Lachowski, Foreign Military Bases in Eurasia, Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), 2007.
6- Bruna dos Santos Lersch and Josiane Simão Sarti , The establishment of foreign military bases and the international distribution of power, International Relations at Federal University of Rio Grande (UFRGS), Brazil, 2014.
7- Morton A, Kaplan and Nicholas Katzenbach, The political Foundations of International Law, New York, J. Willey, 1961
8- S. Davis, The US military base network and contemporary colonialism: Power projection, resistance and the quest for operational unilateralism, Political Geography, Keene State College, 2011
9- Lynn E. Davis and others, U.S Overseas Military Presence, RAND Corporation, United States, 2012
10- Simon Ducke, United States Military Force and installations in Europe, Oxford University press, New York, 1988

Article:

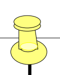
1- Romain Yakemtchouk, Bases militaires et stationnement de troupes à l'étranger en temps de paix, Le cas de l'U.R.S.S./Russie, Annuaire Français de Droit International, 1994.
2- La conférence des chefs d'Etat ou de gouvernement des pays Non Alignés, Belgrade, 1-6 septembre 1961 Belgrade, yugoslavia, 1962.
3- International Conference for the Abolition of Foreign Military Bases Quito and Manta, Ecuador March 5 to 9, 2007
4- Maurice Flory, Les bases militaires à l'étranger, Annuaire Français de Droit International, 1955.
5- Jules Dufour, Le réseau mondial des bases militaires US, Les fondements de la terreur des peuples ou les maillons d'un filet qui emprisonne l'humanité, Centre de recherche sur la mondialisation (CRM) 21 mars 2014

Dictionnaires:

1- US Department of Defense, Dictionary of Military and Associated Terms, 12 April 2001(As Amended Through 9 June 2004).
2- DOD Dictionary of Military and Associated Terms, As of September 2018

Sites d'internet :

1- http://globalsecurity.org/military/facility/kabel.html
2- http://www globalesecurity.orj/military/facility/prince-sultan.htm
3- http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/746.
4- https://www.ancient.eu/Delian_League/
5- https://www.fpri.org/contributor/robert-harkavy/
6- https://fas.org/sgp/crs/mideast/95-1013.pdf
7- https://www.mondialisation.ca/le-r-seau-mondial-des-bases-militaires-us/5314
8- http://wenqianz.com/world-map-us-military-bases-bases3/world-map-us-military-bases-bases3-awesome-amazing-map-us-military-bases-worldwide-s-printable-map/
9- https://www.nippon.com/ar/features/h00008/
10- http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/138284
11- https://journals.openedition.org/espacepolitique/4719
12- https://hgmezenc.jimdo.com/troisi%C3%A8me/g%C3%A9ographie-3e/france-et-ue-danss-le-monde/
13- https://en.wikipedia.org/wiki/Al_Udeid_Air_Base
14- https://www.globalsecurity.org/military/world/syria/tartous.htm
15- https://en.wikipedia.org/wiki/Guantanamo_Bay_Naval_Base



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

ملخص

إن موضوع القواعد العسكرية ليس وليد الفترة الحالية في العلاقات الدولية، ولم تفرضه الظروف الدولية الراهنة، وإنما يمتد إلى عقود سابقة، وله أشكال قريبة من تعريف القواعد العسكرية، ضمن ما كان يعرف بالحاميات العسكرية في التاريخ القديم والوسيط، غير أنّ الظهور المكثف لتلك القواعد كان إبان الحرب البارد، كما أنّ نهاية تلك الحرب لم تمنع من استمرار الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة من المحافظة على تلك القواعد وزيادتها.

وفي القرن الحادي والعشرين، اتخذت الولايات المتحدة سلوكا جديدا لإقامة القواعد العسكرية في الخارج وأصبح الكفاح المتزايد ضد الإرهاب أمراً محورياً، خاصة بعد هجمات سبتمبر 2001، وقد أعيد تعريف التهديدات الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية مع تزايد التطرف الديني والتهديدات الأخرى غير المتماثلة مثل الحروب غير التقليدية والجريمة والتهديد بانتشار الأسلحة، وتكنولوجيات الدمار الشامل...

تتركز القواعد العسكرية في بؤر الأزمات ونقاط التنافس خاصة في الخليج العربي، وفي مناطق ذات صلة بالتوتر الدولي في آسيا وأمريكا الجنوبية، وافريقيا، وفي أوروبا حيث الميراث التاريخي للصراع بين الشرق والغرب.

وتجدر الإشارة انه كلما زادت موارد وقدرات الدولة العسكرية، كلما اتجهت إلى الاعتماد على أسلوب القواعد العسكرية كآلية للابتزاز والدفاع المتقدم وشن الحروب العدوانية، وكذلك حماية مصالحها وضمان تدفق السلع والخدمات... ولهذا يتعيّن على الدول التي توافق على القبول بتواجد القواعد العسكرية على أراضيها، أن تعي أنّه مهما كانت عوائد ذلك ماديا فإنّ أمنها مهدد وأنّ تلك القواعد ستظل خطرا عليها، خاصة في الجانب المعلوماتي والقيمي، وستظل سيادتها مهتزة، كما أنّ الدول الكبرى ستعيق عبر تلك القواعد أي محاولة للنهوض الاقتصادي والتقدم المستقلي.

Resume:

By definition, a military base is an installation created to serve as support for military operations and logistics. These facilities can play different roles, being related to several types of bases, such as navy, land or air bases. Depending on the role it takes, there are many functions that these settlements can exert: test-ranges for new weaponry, posts of intelligence operations, platforms for military operations, weaponry stock or even as host for military corps.

To comprehend the current importance of foreign military bases, it is necessary to consider their historical deployment and use throughout history.

In fact, the use of military bases overseas dates back to Ancient Greece and its city-states. Furthermore, both Persians and Romans prized bases that controlled landaccess routes to strategic locations since this was crucial for their imperial powerand their conquered territories.

The use of military power to access another country's soil is not a modern practice, but it was from the 20th century onwards, with the two Great Wars and the consequently ascension of the USA and the USSR as superpowers, that the establishment of oversea military bases has assumed the configuration we are known to today.

The main controversial issue concerning military bases is its establishment in foreign states' territory, a common practice related to global distribution of power in spheres of influence. Usually linked with great powers' foreign policy, military installations abroad have led the international community to many debates associated with the principle of sovereignty.

Finaly, The establishment of foreign military bases is a key matter to understand the distribution of power in spheres of influence throughout the world. Oversea bases are the first mechanism of a mass network, which works to maintain the control exercised by great powers, becoming the infrastructure for wars.